الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية

دراسة حالة : مؤسسة الكاتمية للفلين " جيجل "

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : محاسبة و إدارة مالية

إعداد الطلبة :

عبد الحق كحل السنان

زين العابدين بوملطة

إشراف الأستاذ :

عمر قيرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ : أمين كعواش	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ : عمر قيرة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: لامية بوتسطة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية : 2015 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا دربنا بالعلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **قيرة عمر** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل .

كما نخص بالشكر الأخ و الصديق **بونار علي** و كل من **منيب** و **جمال الدين** موظفي مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل الذين قاموا بمساعدتنا ولم يبخلوا علينا بمعلوماتهم .

الإهداء

" اللّهم انفعني بما علمتني و علمني ما ينفعني و زدني علما "

أُهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع هذا : إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان و ارتبطت طاعتها بطاعة الخلق

" أمي حفظها الله "

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق وعلمني أن الحياة صبر و عطاء

" أبي حفظه الله "

إلى شموع قلبي إخوتي الأعزاء كل بسمه

إلى بنت أختي الكتكوت " هذيل "

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع الأساتذة الكرام بقسم علوم التسيير تخصص : محاسبة و إدارة مالية

إلى جميع زملائي بقسم علوم التسيير تخصص : محاسبة وإدارة مالية ، وخاصة يوسف ، محمد ، إسماعيل .

إلى جميع أصدقائي في الدراسة

إلى كل من ساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

زين العابدين

الإهداء

" اللّهم انفعني بما علمتني و علمني ما ينفعني و زدني علما "

أُهدي ثمرة جهدي و عملي المتواضع هذا : إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان و ارتبطت طاعتها بطاعة الخلق " أمي حفظها الله "

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق وعلمني أن الحياة صبر و عطاء " أبي حفظه الله "

إلى شموع قلبي إخوتي الأعزاء كل بسمه خاصة حورية

إلى الزوجة العزيزة

إلى الكتاكيت أيوب، شهاب، دعاء، ميساء، جنان، أمينة، أنفال.

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع الأساتذة الكرام بقسم علوم التسيير تخصص : محاسبة و إدارة مالية

إلى جميع زملائي بقسم علوم التسيير تخصص : محاسبة وإدارة مالية، خاصة إسماعيل، محمد، يوسف .

إلى جميع أصدقائي في الدراسة

إلى أصدقاء العمل :خاصة عمار، رضوان، سفيان، مراد، طارق .

إلى كل من ساهمة من قريب أو من بعيد

عبد الحق

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور النظام المحاسبي المالي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي هو الأساس في تصميم نظم المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسات نظرا لما يوفره من قواعد محاسبية عامة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك لتماشي مع التغيرات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي .

بعد دراستنا التطبيقية توصلنا إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل مؤسسة الكاتمية للفلين أدى إلى تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى التغير في قواعد التسجيل المحاسبي وطرق التقييم .

الكلمات المفتاحيه

النظام المحاسبي المالي، الكشوف المالية، نظم المعلومات المحاسبية، المدخلات، المخرجات.

Résumé :

L'Objectif de cette étude c'est l'étude du rôle du système fiscal financier au développement des informations de comptabilité considérant le système de comptabilité Financier est la base de la conception du système de l'information comptabilité au niveau des établissements suivants les bases de comptabilité générale qui offrent suivant les paramètres de comptabilité international ceci pour qu'elle adapte avec les changements dont les pratiques de comptabilité sur les plans internationales.

Après notre étude d'application on' est arrivé à ce que l'application du système Comptabilité financier par l'entreprise isolante de liège aboutit au développement des Sorties des systèmes d'information de comptabilité , en plus , aux changements des bases D'enregistrement et méthodes d'évaluation.

Les mots clés :

Le système comptabilité, les relevés financiers, les systèmes d'information de Comptabilité, les entrés et les sortis.

الفهرس

الفهرس

العنوان :	رقم الصفحة
الملخص	
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات	XI
مقدمـة عامة	أ-ج
الفصل الأول : عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد	
تمهيد	07
المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد	08
المطلب الأول : نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد	08
المطلب الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد	11
المطلب الثالث : متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	16
المبحث الثاني : الإطار العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد	18
المطلب الأول : إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي	19
المطلب الثاني : قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي	23
المطلب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها	30
المطلب الرابع : عرض الكشوف المالية	32
المبحث الثالث: حدود وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	41
المطلب الأول : مزايا وعيوب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات	41

المطلب الثاني : الصعوبات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	43
المطلب الثالث : الرهانات والآثار المتوقعة من تبني النظام المحاسبي المالي الجديد	45
خلاصة	48
الفصل الثاني : عموميات حول نظم المعلومات المحاسبية	
تمهيد	50
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية	51
المطلب الأول : تقديم النظام	51
المطلب الثاني : مدخل لنظم المعلومات	55
المطلب الثالث : ماهية نظم المعلومات المحاسبية	67
المبحث الثاني : عناصر نظم المعلومات المحاسبية	73
المطلب الأول : مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	73
المطلب الثاني : معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	77
المطلب الثالث : مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	81
المبحث الثالث : تدفق البيانات و تطوير نظم المعلومات المحاسبية	84
المطلب الأول : تقنيات تطوير و توثيق نظم المعلومات المحاسبية	84
المطلب الثاني : مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية	88
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي و جودة المعلومات المحاسبية	92
خلاصة	95
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لدور النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	
تمهيد	97
المبحث الأول : تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل "	98
المطلب الأول : لمحة عن مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	98
المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها	100
المطلب الثالث : عرض و تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين	101

"جيجل"	
المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	105
المطلب الأول : تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	105
المطلب الثاني : بيانات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	107
المطلب الثالث : نظام المعلومات المحاسبي الآلي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	113
المبحث الثالث : تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	116
المطلب الأول : مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المخطط المحاسبي الوطني لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	117
المطلب الثاني : تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	121
المطلب الثالث : أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية .	131
خلاصة	134
الخاتمة	136
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول ميزانية السنة المالية المقفلة في ...	32
02	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ... إلى ...	35
03	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	37
04	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	38
05	جدول تغير الأموال الخاصة	40
06	جدول يوضح توزيع العمال على المصالح في مؤسسة الكاتمية للفلين "بجيجل"	100
07	جدول ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2009/12/31 حسب المخطط الوطني المحاسبي	117
08	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2009/12/31 حسب المخطط الوطني المحاسبي	119
09	جدول ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد	122
10	جدول حساب النتائج مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد	125
11	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد	127
12	جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد	130

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	النموذج الأساس العام لعناصر النظام	53
02	النظام المفتوح	54
03	النظام المغلق	54
04	النظام المغلق نسبيا	55
05	نظام التغذية العكسية	55
06	نظام معالجة البيانات	59
07	نظام متكامل لمعالجة البيانات	60
08	وظائف نظم المعلومات	64
09	المكونات الأساسية لنظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الآلي	66
10	دور الإدارة في دعم العنصر البشري و العنصر الآلي في نظام المعلومات	67
11	نظام معلومات المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية	77
12	مسار المراجعة في نظام المحاسبة المالية	78
13	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"	102

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مدونة الحسابات ذات رقمين حسب النظام المحاسبي المالي الجديد
02	مبيعات مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل
03	معالجة المشتريات وفق النظام اليدوي
04	معالجة المبيعات وفق النظام اليدوي
05	مدخلات برنامج تسيير المخزون مواد أولية ومواد أخرى
06	مخرجات برنامج تسيير المخزون مواد أولية ومواد أخرى
07	مدخلات برنامج تسيير المخزون منتجات تامة
08	مخرجات برنامج تسيير المخزون منتجات تامة
09	يومية البيع المساعدة
10	نموذج لميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في حسب المخطط الوطني المحاسبي
11	نموذج لجدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل حسب المخطط الوطني المحاسبي
12	نموذج لميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد
13	نموذج لجدول حساب النتائج مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد
14	نموذج لجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد
15	نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	المدلول
Conseil National de Comptabilité	CNC
Compagnie National DES Commissaires Eux Comptes	CNCC
Conseil Supérieur De L'ordre Des Experts Comptables Français	CSOEC
Financial Accounting Standards Board	FASB
International Accounting Standards Board	IASB
International Fédération of Accountants Committee	IFAC
Système Comptabilité Financial	SCF
Plan Comptable National	PCN

مقدمة عامة

أدى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم و زيادة نشاطاتها الدولية و اتساع رقعة أعمالها، إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة على حلها، وهذا ينطبق على المحاسبة في الجزائر، وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد و مفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة.

في الوقت الذي يعاني فيه المخطط المحاسبي الوطني المعتمد مند عام 1975 قصورا في خدمة مستعملي المعلومات المالية و المحاسبية من مقرضين و مستثمرين وغيرهم، تعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هذا المسار باعتمادها سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، ترمي إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية و المحاسبية، وتسعى إلى مواكبة متطلبات العولمة المالية و المحاسبية، لقد كللت الجزائر جهود الإصلاح لتبني نظام محاسبي جديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي الحجر الأساس الذي تعتمد عليه عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسات الوطنية، لما يوفره هذا الأخير من قواعد محاسبية عامة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لمواكبة التغيرات الجذرية في بيئة الممارسة المحاسبية، وفي هذا الإطار يسعى هذا النظام من خلال آليات عمله إلى تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، كما يسعي لضمان قراءة وفهم عالمي موحد لكشوف المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

➢ **أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في إبراز التوجيهات الإصلاحية التي مست الجانب المالي للمؤسسات من خلال تطبيقها لنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى إبراز الإصلاحات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات.

➢ **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بهذا العمل المتواضع؛
- الإطلاع على محتوى النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة؛
- التعرف على كيفية تطبيق نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة الكاتمية للفلين؛
- إبراز مدى تطور نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.

➢ **إشكالية الدراسة :**

من خلال ما سبق يمكن أن نعالج إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يساهم النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالنظام المحاسبي المالي الجديد وما دواعي تبنيه ؟
- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية ؟
- كيف يتم تطوير نظم المعلومات المحاسبية ؟
- كيف تعالج مدخلات بيانات نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" ؟
- كيف طور النظام المحاسبي المالي الكشوف المالية لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" ؟

➢ **فرضيات الدراسة :**

الفرضية الأولى : النظام المحاسبي المالي الجديد وضع من أجل توحيد الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، وسد النقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي .

الفرضية الثانية : نظم المعلومات المحاسبية فرع من نظم المعلومات الإدارية تعمل على إنتاج معلومات مفيدة لمستخدميها.

الفرضية الثالثة : تطور نظم المعلومات المحاسبية من خلال مراحل وتقنيات التوثيق.

الفرضية الرابعة : يسمح النظام المحاسبي المالي الجديد لمؤسسة الكاتمية للفلين بمعاجة المدخلات وفق نظامين .

الفرضية الخامسة : أصبحت الكشوف المالية لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" ذات شفافية وقابلة للمقارنة في ظل النظام المحاسبي المالي.

➢ **منهج الدراسة :**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة، وذلك من خلال القيام بزيارات إلى مكان التربص و إجراء مقابلات مع مسؤولي مؤسسة الكاتمية للفلين " جيجل " من أجل الوقوف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

➢ **أسباب اختيار الموضوع :**

تتبع مبررات اختيار الموضوع لأسباب ذاتية مرتبطة بتخصص الطالبين في مجال المحاسبة والإدارة المالية، ومحاولة توسيع المعارف في مجال النظام المحاسبي ومحاولة ربط العمل الأكاديمي بمتطلبات الحياة العملية.

وهناك أسباب موضوعية تتعلق بكون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية و المهنية.

➢ **حدود الدراسة :**

تقتصر هذه الدراسة على توضيح ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد وماهية نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم بيان الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وثم إجراء هذه الدراسة من أخر سنة لتطبيق المخطط المحاسبي الوطني (2009) والسنة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد(2010)، وكانت هذه الدراسة في مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل .

➢ **الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات ذات صلة قوية بموضوع الدراسة و تناولت موضوع الدراسة من جوانب متعددة منها :

1. دراسة سفيان نقماري، رحمة بالهاد ، بعنوان واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي - العوائق و الرهانات – وهو ملتقى وطني حول النظـام المحـاسبي المـالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدوليـة 2013 .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديد أهم مبادئه والأهداف المرجوة من تطبيقه وإلى تشخيص واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية ومعرفة مدى استجابتها للنظام المحاسبي المالي الجديد.

من أهم نتائج الدراسة :

– يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل الاندماج في السوق العالمي؛

– إن تطبيـق النظـام المحاسـبي المـالي سـيؤدي إلـى التغيـر فـي العـادات والممارسـات المحاسـبية السـابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المحاسبي المالي ثماره وهو يطبق في

مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام.

2. دراسة عيادي عبد القادر بعنوان دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية و المحاسبة جامعة الشلف 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ماهية نظم المعلومات المحاسبة أهميتها و وظائفها، بالإضافة إلى التعرض لدور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات وتحليل القوائم المالية والتعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية.

من أهم نتائج الدراسة :

– يتطلب اتخاذ قرارات التمويل دراسة و تحليل القوائم المالية و التقارير المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي، التي تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي العام للمؤسسة؛

– تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم المصادر المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات

3. دراسة صالحي بوعلام بعنوان أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع المحاسبة و التدقيق جامعة الجزائر 03، سنة 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض المخطط المحاسبي الوطني واستخراج نقائصه، واستعراض النمادج المحاسبية الرائدة في العالم ، وإبراز ملامح النظام المحاسبي المالي، ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.

من أهم نتائج الدراسة :

– تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي ، والذي يأخذ جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري.

– أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة ولإعداد التقارير المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني.

➢ **خطة الدراسة :**

محاولة منا الإلمام بجوانب الموضوع، و الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول كمايلي :

في الفصل الأول تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ، حيث تم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث، قدمنا في المبحث الأول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد، أما في المبحث الثاني

فتطرقنا فيه إلى الإطار العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد، أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن تحديات و انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى نظم المعلومات المحاسبية وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول منه إلى مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى عناصر نظم المعلومات المحاسبية، و المبحث الثالث خصصناه لتدفق البيانات و تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث يتناول الدراسة التطبيقية في مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يخص تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الكاتمية للفلين، وتم تخصيص المبحث الثالث لنظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين .

- **صعوبات الدراسة :**

من بين الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذا الموضوع :

- قلة المراجع المتعلق بتطوير نظم المعلومات المحاسبية ؛
- قلة المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي.

الفصل الأول :

عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد

- المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد.
- المبحث الثاني: الإطار العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد.
- المبحث الثالث: حدود وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

تمهيد:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي الجديد استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والرغبة في مواكبة التطورات الدولية في المجال المحاسبي والمالي، وفي هذا الصدد يجب أن تكون القاعدة التصورية التي يقوم عليها هذا النظام والتي تتكيف مع المعايير الدولية تحدد بوضوح المفاهيم والمبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والمحاسبة الواجب احترامها سواء تعلق الأمر بضبط الحسابات أو بإنتاج ونشر معلومة قيمة تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحقيقي للمؤسسات وتفيد كل مستخدمي المعلومات المالية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول جوانب الموضوع عن طريق التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد؛**
- **المبحث الثاني: الإطار العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد؛**
- **المبحث الثالث: حدود وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.**

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد

انتهجت الجزائر مجموعة من الآليات التي صاحبت الإصلاح الاقتصادي وإصلاح المنظومة المحاسبية، وذلك من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد، نتيجة عدم ملاءمة ومسايرة المخطط المحاسبي الوطني للمتطلبات الاقتصادية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد، وماهية النظام المالي المحاسبي، ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول: نشأة النظام المحاسبي المالي الجديد

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية ، وكان يهدف على وجه الخصوص إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات من المعلومات الضرورية، عرف المخطط المحاسبي الوطني جملة من النقائص إلا أن الجزائر لم تقم بأي تعديل على محتواه ليتماشى مع التطورات التي عرفها الاقتصاد، ومن بين النقائص التي شهدها المخطط المحاسبي الوطني التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض لإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، ...إلخ والتعديل الوحيد الذي عرفه المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1978/35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات، غير أن هذا التعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته، وإنما أصناف بعض الحسابات كالحساب 428 توظيفات مالية، والحساب 109 مساهمات مهتلكة... إلخ.

لهذا كان من الضروري تدارك الوضع وذلك من خلال تبني نظام محاسبي جديد يتماشى والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني .

أولا: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

بعد إصدار بعض القوانين و المراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي تقرر تطبق النظام المحاسبي المالي انطلاقا من سنة 2007، وتم تطبيقه مرورا بمراحل أولية، ومن بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني هذا النظام نذكر:

1- من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق [1]:

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وتحليل الحسابات وتبويبها وتجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استعمالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها.

---

[1] بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص ص 75 ، 76 .

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير كشوف مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، حيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال، وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة هذه، المعلومات يمكن تقديمها في شكل كشوف مالية .

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الحال بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري، ويتماشى مع متطلبات السوق، وأن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات وتوحيد الكشوف المالية ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه الكشوف .

2- من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية :

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط (الموجه)، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر، أمام هذه التحولات تحتم على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، سيسمح للمحاسبة في الجزائر بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات. كما يأتي تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [1].

ثانيا: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي:

إن تفتح الاقتصاد الوطني على العولمة، كان فرصة لإصلاح وتبني نظام محاسبي جديد، يقوم مقام المخطط المحاسبي الوطني، الذي تجاوب بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه، ولكنه لم يتمكن من الاستجابة فيما بعد لتساؤلات ومتطلبات المهنيين والمستثمرين.

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين التابعين للمجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبيين (CSOEC)، والبيئة الوطنية

[1] المرجع السابق، ص 76.

لمحافظي الحسابات (CNCC)، ولتحديث المخطط الوطني شكل المجلس الوطني للمحاسبة لجنة قيادة تتطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء .

تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل [1] :

المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.

المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين، تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ببلوغ المرحلة الثالثة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير ومشروع برنامج تكوين اشتمل على :

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي؛
- تنظيم أربعة تجمعات جهوية تهدف إلى شرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والمستثمرين.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى فقد احتوى على:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛
- أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين؛
- مجموعة من التوصيات؛
- ثلاثة خيارات للإصلاح، تتمثل في [2]:

الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية .

الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا لتطبيقات المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسته هذه الخيارات من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

---

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتبة الفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص114.

[2] المرجع السابق ، ص115.

بتاريخ 05 سبتمبر 2001 تبنى المجلس الوطني للمحاسبة نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية، وبعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006، أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية، فتضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع:

- التعريف بالإطار التصوري؛
- التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات؛
- مدونة الحسابات؛
- قواعد عمل الحسابات؛
- نماذج الكشوف المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

يعبر النظام المحاسبي على مجموع القواعد والممارسات المحاسبية والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، والنظام المحاسبي الجديد يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية.

أولا : تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

لكل مؤسسة نظامها المحاسبي الخاص الذي يتلاءم وطبيعة أعمالها ، وأوجه الظروف المحيطة بها. عرف القانون رقم (11/07) الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة (03) منه، ويسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية : "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدة عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [1].

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه: "الإطار العام الذي يحتوي على القواعد والمبادئ التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التي يجب اتباعها لإحكام عمليات وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق" [2].

ثانيا : أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74،، القانون رقم 11/07 الصادر بتارخ 25 نوفمبر 2007 **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة (3)، 2007، ص03 .

[2] خالد أمين عبد الله، رمضان صايل ، **مبادئ المحاسبة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، دون سنة نشر، ص33 .

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يلي[1]:

- يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد الكشوف المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات؛
- انسجام النظام المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين، بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

ثالثا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد حدد القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 2007/11/25، وفقا للمواد رقم 02، 04، 05، مجالات تطبيق هذا النظام كالآتي [2]:

- تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها؛
- يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة المالية.

وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

---

[1] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01 ، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص ص88 ، 89 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة (02، 04، 05)، ص03.

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ؛ ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

رابعا : أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، من هذه الأهداف ما يلي [1]:

- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، نذكر منها [2]:

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح النظام بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط .

---

[1] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، ديسمبر 2009، ص ص 83، 84 .

[2] مراد أيت محمد ، سفيان أبحري ، **مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف–** ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/FRS، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2009 ، ص4 .

- تسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الدورة الاقتصادية من خلال المستندات المؤيدة لها وتصنيف وتبويب العمليات المحاسبية [1].

خامسا : خصائص النظام المحاسبي المالي الجديد

هناك اعتبارات معينة يجب توفرها في النظام المحاسبي المالي لكي يحقق الأهداف المرجوة منه وهذه الاعتبارات هي [2]:

- أن يكون واضحا ومصحوبا بالتعليمات التوضيحية؛
- أن يمتاز بالسهولة في التطبيق؛
- أن يحقق الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية، والتأكد من إنجازها على الوجه الصحيح؛
- أن يحقق السرعة في إنجاز العمليات المحاسبية لتزويد الإدارة بحاجتها في المواعيد المحددة؛
- أن يكون مرنا قابلا للتعديل وفقا لطبيعة وظروف أعمال المنشأة؛
- أن يكون ذا تكلفة اقتصادية منخفضة، فلا فائدة من نظام تفوق تكلفته الفائدة المتوقعة منه؛
- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية.

سادسا : مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف عليها و لا سيما [3]:

- **قابلية الفهم** : وفق هذا المبدإ يشترط في المعلومة المالية أن يتم عرضها بوضوح، بعيدة عن التعقيد حتى يتمكن المستخدمون من فهمها.
- **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مسجلة على أساس وثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.
- **المصداقية:** أي يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي تحدث في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها ضمن الكشوف المالية.

---

(1) سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص34 .

(2) خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35 .

(3) محمد رمزي جودي ، مرجع سبق ذكره ، ص78.

- **قابلية المقارنة:** أي إمكانية مقارنة الكشوف المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى، سواء المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى إمكانية مقارنة الكشوف المالية لنفس المؤسسة مع السنوات السابقة.
- **التكلفة التاريخية:** أي أن الأحداث الاقتصادية التي يعمل المحاسب على تسجيلها تتم باستخدام تكلفة الشراء في حال شرائها، وبتكلفة الإنتاج في حالة إنتاجها.
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر، بحيث يقر هذا المبدأ بضرورة تغليب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة هناك مبدآن أساسيان في إعداد الكشوف المالية هما:

- **محاسبة الالتزام (أساس الاستحقاق)** : إن الكشوف المالية المعدة على أساس الاستحقاق تشتمل على المعاملات المالية التي انطوت على دفع واستلام النقدية بالإضافة إلى التعهدات بدفع النقدية في المستقبل والمبالغ التي تمثل النقدية التي سيتم استلامها في المستقبل [1].

الاستمرارية في النشاط : أي افتراض أن المؤسسة التي أعدت الكشوف المالية مستمرة في نشاطها إلى أجل غير محدد في المستقبل المنظور، أما في حالة وجود شكوك حول استمرارية المؤسسة أو أن لدى إدارتها نية لتصفيتها أو تقليص أعمالها بشكل جوهري لا يتم إعداد الكشوف المالية على أنها مستمرة بل على أساس التصفية [2].

سابعا : تنظيم مهنة المحاسبة

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام القواعد التالية [3]:

- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية، الشفافية والإفصاح؛
- كل العمليات تقاس بالعملة الصعبة، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية؛
- عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصم ؛

---

[1] عبد الحليم سعيد ، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص118، 119 .

[2] W Aff gang Disck, Franck Missonierpiera, **comptabilité en IFRS**, 2éme édition, pearson éducation, avril 2009 , p25.

[3] شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو، الجزائر، 2008 ، ص ص 23- 26 .

- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية؛
- يسجل في الدفاتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات الكيان؛
- تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- تشمل الكشوف المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق؛
- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يحدث على الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان (المؤسسة) .
- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية، وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات التي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية أخرة؛
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام، لذا يقترح كتوش عاشور المحرر في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ما يلي [1] :

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه؛
- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات؛
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام؛
- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد؛
- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد؛
- إقامة تواصل بلن المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في

[1] عاشور كتوش ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر (IAS/IFRS)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009، ص ص308، 309 .

إثراء البحث العلمي والمساهمة في تطوير المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛

- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات؛

- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات مؤتمرات حول المواضيع التي تهم الساحة الاقتصادية مثل النظام المحاسبي؛

- الانخراط في برنامج (IFAC) للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين، والتسجيل في العلامة التجارية للإثبات (WEBTRUST) للمواقع التجارية .

كما توجد مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في تطبيق وترسيخ النظام الجديد في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في أي مؤسسة اقتصادية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي [1]:

- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية؛
- البحث والتطوير؛
- التعليم المستمر.

1- توافر المؤهلات العلمية في الكادر البشري القائم على عمل نظام المحاسبة المالية:

إن التأهيل العلمي الذي يمكن أن يحصل عليه القائمون على عمل نظام المحاسبة المالية والذي يعمل في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة يمكن أن يساهم في تكوين المعرفة التقنية ، ومن ثم تحقيق أقصى فائدة ممكنة أثناء تأدية الأعمال التي تقع على عاتقهم وذلك من حيث:

أ- يتطلب استخدام تقنيات المعلومات الحديثة توفير كوادر فنية متخصصة تمتاز بقدرات ومهارات متميزة، بحيث تستطيع استيعاب جميع الحقائق والعوامل المتعلقة بالأنظمة والطرق المتبعة في تحليلها وتطويرها بأساليب فنية متخصصة لكي يتم إعدادها بواسطة الحاسوب، وهو ما يتطلب ضرورة وضع خطط لتأهيل العاملين في المؤسسات الاقتصادية، ويجب توجيه هذه الخطط نحو مجموعتين رئيسيتين من الأفراد هما:

✓ **تدريب المستفيدين:** ويقصد بالمستفيدين الفئات الآتية :

- المسؤولون عن اتخاذ القرارات في الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية؛

---

[1] حاج قويدر قورين ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** ، مجلة الباحث، العدد10، جامعة الشلف، 2012 ، ص ص 273، 274 .

- فئة الإدارة الوسطى: مدير ورؤساء الإدارات والأقسام؛
- فئة الموظفين: وتضم جميع المديرين التنفيذيين المشرفين والموظفين الذين يتطلب عملهم التعامل مع وسائل و تقنيات المعلومات الحديثة.

✓ **تدريب المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات الحديثة:** وتضم هذه المجموعة أيضا ثلاث فئات :

- فئة الكوادر التطويرية؛
- فئة الكوادر التنفيذية؛
- فئة الكوادر الفنية المساعدة.

ب- يشكل التدريب (سواء في العمل أو خارجه) مصدرا مهما من مصادر المعرفة السابقة للفرد، فالأفراد ذو الخبرة السابقة في مهمات متشابهة يتمتعون بقدر أكبر على تعلم المهارات الجديدة بسهولة، وقد توصلت عدة دراسات إلى أن عملية التعليم من خلال الممارسة من أهم مصادر تراكم المعرفة التقنية.

2- البحث والتطوير: وذلك من حيث:

- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، حيث أثبتت الوقائع أن اعتماد تقنيات المعلومات الحديثة من شأنه أن يحرر الإنسان من عمله الروتيني ويدفعه باتجاه العمل الخلاق بما يساهم في فتح مجالات جديدة؛
- زيادة استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، فإن الأمر يتطلب من القائمين على عمل نظام المحاسبة المالية وخاصة المحاسبين ضرورة تطوير المهارات في استخدامات تقنيات المعلومات الحديثة.

3- التعليم المستمر: إن التغيرات العديدة التي تحدث في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تؤثر على العمل المحاسبي تتمثل في زيادة الاتجاه نحو استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في المؤسسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحتم على مستخدمي نظام المحاسبة المالية ضرورة البحث عن كيفية الاستفادة منها من خلال إمكانية استخدامها في العمل المحاسبي.

المبحث الثاني: الإطار العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد

يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني لتحسين النظام المحاسبي الجزائري، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي في المطلب الأول، وسنتطرق في المطلب الثاني إلى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وفي المطلب الثالث إلى مدونة الحسابات وسيرها، أما المطلب الرابع فخصصناه لعرض الكشوف المالية.

المطلب الأول: إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المحاسبية الدولية ، أظهر أهمية وجود كشوف مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد الكشوف المالية وما تحتويه من معلومات.

أولا : تعريف الكشوف المالية

عرف القانون (11/07) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي، الكشوف المالية في المادة 26 كما يلي:

" يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان وكل تغيير يطرأ على حالته، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه " [1] .

وعرفت الكشوف المالية بأنها: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق الكشوف المالية، والهدف من هذه الكشوف تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية " [2].

طبقا للمادة 25 من القانون 11/07 تشمل الكشوف المالية على ما يأتي:

أ- الميزانية (Le Bilan):

تبين الميزانية المركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، يتضمن جانب الميزانية الأيمن موجودات الكيان (أصول متداولة ، أصول غير متداولة)، وفي الجانب الأيسر من الميزانية يتم إدراج خصوم الشركة (خصوم جارية ، خصوم غير جارية) [3].

ب- حساب النتائج (Le Compte de Résultats):

حساب النتائج هو الكشف الذي يظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فستكون نتيجة عمليات المؤسسة ربحا، والعك

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره ، المادة (26)، ص25 .

[2] عبد المالك زين ، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2013، ص20 .

[3] أسعد حميد العلي ، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص64 .

والعكس تكون النتيجة النهائية خسارة [1].

ج- جدول سيولة الخزينة (Le Tableau de Flux de Trésorerie):

يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة ،وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة [2].

د- جدول تغير الأموال الخاصة (Le Tableau de Variations des Capitaux Propres):

تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال للمؤسسة خلال السنة المالية [3].

هـ- ملحق الكشوف المالية(L'annexe) :

تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل والتقييم والطرق المحاسبية المعتمدة، ويعطي معلومات إضافية الفهم والإفصاح، عن الشركات الحليفة، الفروع، الشركة الأم...إلخ، وكل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون الكشوف المالية لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة [4].

ثانيا : خصائص الكشوف المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، ولقد حدد القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية الواجب توفرها في الكشوف المالية وهي:

القابلية للفهم: ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء الكشوف المالية مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية [5].

الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في

---

(1) عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، دون سنة نشر، ص76.

(2) جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، متيجة للطباعة ، الجزائر، 2010، ص16 .

(3) لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص59 .

(4) سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص41 .

(5) حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص274.

تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية [1].

الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة، وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز، وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها [2].

القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة الكشوف المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، إما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة الكشوف المالية للمنشأة المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد الكشوف المالية، وأي تغير في هذه السياسات [3].

ثالثا : أهداف الكشوف المالية

من بين الأهداف الأساسية للكشوف المالية ما يلي [4]:

– تهدف الكشوف المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛

– الكشوف المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية ، التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية؛

– تظهرالكشوف المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أعدت لديها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية، قرار الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

---

(1) سعاد شدري معمر، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، ص135 .

(2) حسين القاضي، حمدان مأمون ، **المحاسبة الدولية** ، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2000، ص ص 169 ، 170 .

(3) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول عرض القوائم المالية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 114، 115 .

(4) أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص47 .

كما تعمل الكشوف المالية على توفير ما يلي [1]:

- توفير بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛
- توفير بيانات ومعلومات عن وضع السيولة المالية للمؤسسة؛
- توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة؛

رابعا : مستخدمو الكشوف المالية

يتمثل مستخدمو الكشوف المالية في [2] :

1- المستثمرون: يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها أي أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التعاقد معهم ، وتوفير فرص العمل.

3- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الموردون و الدائنون التجاريون على مدى استمرار المنشاة كعميل رئيسي لهم.

5- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو معتمدين عليها .

6- الحكومة ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية أو كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7- الجمهور: الجمهور بحاجة إلى كل المعلومات التي تحتاجها الأطراف السابقة، ويمكن للكشوف المالية أن تساعد الجمهور وذلك عن طريق تزويده بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

---

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 481 .

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 43 - 46 .

المطلب الثاني: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

تتشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، وقواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها الكشوف المالية .

قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات

أولا : مبادئ عامة

1- إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات:

تدرج عناصر الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات في الحسابات عندما [1]:

أ- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان، للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صحيحة .

إن المعاملات التي تخص الأصول أو الخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والمنتوجات والأعباء كما هي محدد في هذا النظام يجب أن تقيد في المحاسبية، ولا يمكن تبرير عدم إدراجها في الحسابات أو تصحيحه بمعلومة سردية أو عددية من طبيعة أخرى مثل الإشارة في الملحق .

ب- تكون منتجات الأنشطة العادية الناتجة من بيع سلع مدرجة في الحسابات عند توفر الشروط التالية:

- أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع؛
- أن لا يبقى للكيان دخل في التسيير ولا المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عليها ؛
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الأنشطة العادية بصورة صادقة.

ج- يتم تقييم المنتجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة.

د- يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكون احتياطات.

هـ- في حالة افتراض حدث له علاقة سببية مباشرة ومرجحة مع وضعية مدونة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ، فإنه يتعين ربط الأعباء والمنتوجات المتعلقة بالحدث بالسنة المالية المقفلة .

و- يدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد تدفق نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد19، قرار مؤرخ في 26 يوليو2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**،المادة (111)، الفقرات (1،2،3،4،5،6)، 2008، ص 6 .

2- قواد عامة للتقييم:

تتمثل قواعد التقييم العامة في [1] :

أ- ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية ، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى :

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة) .

ب- تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر .

ج- تساوي تكلفة شراء أصل، سعر الشراء بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية وزيادة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية غير قابلة للاسترجاع من طرف الكيان لدى الإدارة الجبائية، وكذلك المصاريف الممنوحة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في الخدمة.

د- تساوي تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة ما، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضاف إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عمليات الإنتاج أي الأعباء المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة المنتجة ، تستبعد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية (نشاط أقل من القدرة الإنتاجية الحقيقية) عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل.

هـ- يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته وإذا ثبت ذلك فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل.

و- تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية .

ز- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهتلاك فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة .

ح- تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور بإدراج عبء في الحسابات.

ط- يقدر الكيان عند كل إقفال للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على الخسارة في القيمة المدرجة في

---

[1] المرجع السابق، المادة (112) ، الفقرات (1-11)، ص ص6 -8 .

الحسابات بالنسبة إلى أصل ما، وإذا كان مثل هذا المؤشر موجود فإن الكيان يقدر قيمة الأصل القابلة للتحصيل.

ي- يؤخذ بخسارة القيمة المثبتة لأي أصل خلال السنوات المالية السابقة ضمن المنتوجات في حسابات النتائج عندما تصبح قيمة هذا الأصل القابلة للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية.

س- يتم إدراج عملية التثبيت العيني والمعنوي في الحسابات بكلفة منقوص من مجموع كل من الاهتلاكات والخسائر في القيمة.

ثانيا : قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبيي هي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة :

1- التثبيتات العينية والمعنوية:

تقيم التثبيتات وتدرج في الحسابات وفق القواعد الخاصة التالية [1] :

أ- التثبيت العيني: هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج ، وتقديم الخدمات والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية .

ب- التثبيت المعنوي: هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات و البرامج المعلوماتية .

طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحساب كأصل :

- إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان؛
- إذا كانت تكلفة الأصل الممكن تقييمها بصورة صادقة.

ج- تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء والمصاريف ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج المصاريف العامة الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتي تدرج ضمن هذه التكاليف.

إن تكلفة أي تثبيت أنتجه الكيان لنفسه تتضمن تكلفة العتاد، واليد العاملة، وأعباء الإنتاج الأخرى.

د- الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه.

هـ- الحالات الخاصة بالعقارات الموظفة:

يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (أراضي، بناية، أو جزء من بناية) مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين

---

[1] موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 60 - 65 .

تثمين رأس المال، فهو لذلك غير موجه إلى:

- الاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية؛
- البيع في إطار النشاط العادي.

بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا، يمكن القيام بتقييمها:

- إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة؛
- وإما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية) ؛
- يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.

و- الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي:

يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة، وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، والخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوصة منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها [1].

ي- تقييم التثبيتات: معالجة أخرى مرخص بها

بالإضافة إلى المعالجة المرجعية في تقييم الأصول يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس ملفها المعاد تقييمه، وفي إطار هذه المعالجة المرخص بها يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا بمبلغه المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها، إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييم فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فرق إعادة التقييم"، تعالج كل خسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية، وتنتج إذن عن انخفاض لاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة، كل استرجاع للخسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه يسجل كما لو كان إعادة تقييم عندما يكون إثبات الخسارة في القيمة قد سبق تسجيله كإعادة تقييم سلبية [2].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة (121)، الفقرة (19)، ص10.

[2] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 66،67.

2- أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائمة :

تقيم و تدرج الأصول المالية غير الجارية كمايلي [1]:

تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية محل إدراج في الحسابات تبعا لمنفعتها.

وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغير لوجهتها، في إحدى الفئات الأربعة التالية:

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها؛
- السندات المرتبطة بنشاط المحافظ المالية؛
- السندات المرتبطة بأقساط رأس المال والتوظيفات المحتفظ بها في تاريخ استحقاقها؛
- القرض والحقوق التي أصدرها الكيان والتي ليس لها نية أو إمكانية لبيعها في الأجل القصير.
- تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتتاب.
- يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة .
- إذا تم تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص، فإن قيمته تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة.

3- المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:

تقيم المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ و تدرج في الحسابات كمايلي [2]:

تمثل المخزونات أصولا:

- يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛
- هي قيد الإنتاج بقصد مماثل؛
- هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط الكيان.

- عملا بمبدإ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق.

---

[1] المرجع السابق، ص 67- 70.

[2] المرجع السابق، ص ص 71، 72.

- تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكبر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون.
- يتم تقييم السلع المعروضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج **(Deps ou Fifo)** وإما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.

➢ **الحالة الخاصة بالمنتوجات الزراعية**

يتم تقييم المنتوجات الزراعية عند إدراجها الأولي في الحسابات وعند كل تاريخ إقفال بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، تثبت أي ربح أو خسارة متأتيين في تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها [1].

4- الإعانات : تقيم الإعانات وتدرج في الحسابات و فق مايلي [2]:

- تدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها، الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للاهتلاك تدرج في الحسابات كمنتوجات حسب تناسب الاهتلاك المحتسب، وفي الميزانية تشكل الاعانات المرتبطة بأصول منتوجات مؤجلة.

- تدرج في الحسابات الإعانات الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للكيان دون إلحاق بتكاليف مستقبلية تدرج كمنتوجات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه.

- لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان أصل معقول:
- بأن الكيان يمثل الشروط الملحقة بالإعانات؛
- وبأن الإعانات سيتم استلامها.
- وفي الحالة الاستثنائية يرجع التسديد في المقام الأول إلى كل منتوج مؤجل غير مهتلك مرتبط بالإعانة؛
- يدرج الفائض في الحسابات كعبء من الأعباء.

5- مؤونة المخاطر والأعباء:

مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة (123) الفقرة (7)، ص13.

[2] موسى بودهان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 72، 73.

وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية [1]:

- عندما يكون للكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضي؛
- عندما يكون من المحتمل خروج الموارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.
- لا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء.
- لا تستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.
- يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المعني.

6- القروض والخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى كمايلي [2]:

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.
- وبعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية من غير الخصوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها من أجل التعامل التجاري، والتي تقيم بقيمتها الحقيقية؛
- التكلفة المهتلكة لأي خصم مالي هي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات، منقوصا من التسديدات الرئيسية، مضافا إلى (أو منقوصا) من الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه.
- يندرج في تكاليف القرض، الفوائد، علاوات الإصدار المتعلقة بالقرض، فوارق الصرف الناتجة عن القرض بالعملات الأجنبية، وتدرج تكاليف القرض في الحسابات كأعباء مالية لسنة المالية.

7- تقييم الأعباء والمنتوجات المالية:

تقيم الأعباء و المنتوجات المالية وتدرج في الحسابات كمايلي [3]:

- تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها؛
- تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص 73، 74.

[2] المرجع السابق، ص ص 74، 75.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة (127) الفقرة (1) ، ص15.

- الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض ؛
- المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

المطلب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها

تشمل مدونة الحسابات على أصناف الحسابات التي حددها النظام المحاسبي المالي و هي تخص كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج، كما تستعمل في دفتر الأستاذ ودفتر اليومية.

أولا : مدونة الحسابات

1- مبادئ مخطط الحسابات:

حسب المادة (311) الفقرة 1 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها:

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجاته إلى الإعلام الخاص بالتسيير، والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية، وتجميع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، وتوجد فئتان من طبقة الحسابات [1]:

- طبقات حسابات الوضعية ؛
- طبقات حسابات التسيير.

وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

2- الإطار المحاسبي الإجباري:

تنص المادة (312) الفقرة 1 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها:

تشكل خلاصة مخطط الحسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها، وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر[2].

توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف (الصنف الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس)، توصف بحسابات الميزانية، والإطار المحاسبي لحسابات الميزانية موضح في **(الملحق رقم01)**

---

[1] المرجع السابق، المادة (311) الفقرة (1) ، ص44 .

[2] المرجع السابق، المادة (312) الفقرة (1) ، ص44 .

تقسم العمليات المتعلقة بحساب النتائج إلى صنفين (الصنف السادس ، السابع) من الحسابات الموصوفة بحسابات التسيير والإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية موضح في (**الملحق رقم 01**)

حسب المادة (312) الفقرة 3 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها: تستعمل الكيانات بحرية الطبقات 9.8.0 غير المستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات من 2 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما، وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية [1].

ثانيا : سير الحسابات: تسير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- بالنسبة للحسابات المتعلقة بالميزانية والمصنفة في خمسة أصناف فإنها تجزء حسابات كل صنف إلى حسابات فرعية وهذه الحسابات الفرعية يمكن أن تختلف حسب الشكل القانوني الذي يمارس في الكيان نشاطه، ويعطي مخطط الحسابات للمؤسسة قائمة الحسابات المستعملة ويحدد القواعد الخاصة لتسييرها وفق ما هو مقدم في المعيار العام [2]؛

- بالنسبة للحسابات المتعلقة بحساب النتائج والمصنفة في صنفين، تعرض المنتوجات والتكاليف (الأعباء) في حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة عند الاقتضاء في الملحق، ويعتبر تقييم المنتوجات والتكاليف في المحاسبة حسب الطبيعة واستنادا إلى مدونة الحسابات عملية إجبارية، وفي مجال التطبيق يسمح نظام المحاسبة التحليلية البسيطة أو حتى مجرد جدول التوزيعات بالنسبة للكيانات الصغيرة، بالانتقال من التصنيف حسب الطبيعة إلى التصنيف حسب الوظيفة والعكس بالعكس [3].

المطلب الرابع: عرض الكشوف المالية

تنص المادة (120) الفقرة 1 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها بأن " كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية، والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على [4]:

---

[1] المرجع السابق، المادة(312) الفقرة (3) ، ص 45 .

[2] أحمد التيجاني بلعروسي ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ، ص135.

[3] المرجع السابق، ص180.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ،(120) الفقرة (1) ، ص22.

الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

أولا: الميزانية

حسب المادة (220) الفقرة 1 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها : " تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الموضحة في الجدول رقم (01) [1] :

جدولرقم (01): جدول ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

جانب الأصول :

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء المنتوج الإجابي أو سلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخري					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					

[1] المرجع السابق، المادة (220) الفقرة (1)، ص23 .

مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ماشابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وماشابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

جانب الخصوم

الخصوم	**ملاحظة**	**N**	**N-1**
رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى وترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			

مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

(1) لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، **القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** ، ص 28

ثانيا: حساب النتائج

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية [1]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركاء المساهمة.

[1] المرجع السابق، المادة (230)،الفقرة(2)، ص 24.

جدول رقم (02): حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من ... إلى ...

البيان	N
المبيعات و المنتجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات السنة المالية	74
1.إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	61 و 62
2. استهلاك السنة المالية	
3. القيمة المضافة للاستغلال (1 _ 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
4. الفائض الإجمالي للاستغلال	
المنتجات العملياتية	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	78
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	68
5. النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6. **النتيجة المالية**	
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695و698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692و693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها)	

عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها)	
8. النتيجة غير العادية	
9. صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركة الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	77
10. **صافي نتيجة المجموع المدمج**	67
ومنها حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	

(1)لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص103.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة

الهدف من جدول السيولة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، يقدم جدول السيولة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها(مصدرها) كمايلي [1]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد منها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير
- المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل) ؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل) ؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أوالقروض)
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية
- إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .
- ولإعداد جدول سيولة الخزينة يجب على المنشأة اختيار إحدى الطريقتين وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة [2] :

[1] المرجع السابق، المادة (240)،الفقرة (2)، ص26 .

[2] حسين قاضي، مأمون توفيق حمدان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 173، 174.

1 - الطريقة المباشرة:

تقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

2- الطريقة غير المباشرة:

تنطلق هذه الطريقة من رقم صافا (أو الخسارة) حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

جدول رقم (03): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N+1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و القيم المقبوضة من النتائج المستلمة			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 113.

جدول قم (04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل الإهتلاكات و الأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			

تغير الموردين و الديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المدفوعات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغير سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص105.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول كما يلي [1]:

- النتيجة الصافية؛
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)؛

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80، 81 .

- تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال.

جدول رقم (05): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: أحمد التيجاني بلعروسي ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 106.

خامسا: الملاحق

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالكشوف المالية، كما تحتوي على

الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم [1] .

المبحث الثالث: حدود وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي في إطار استراتيجية توحيد وطنية تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد الدولية التي ترمي إلى توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، ويكون لدخول هذا النظام حيز التطبيق آثارا على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مما يؤدي إلى تغييرات كثيرة في الممارسة المحاسبية والتأثير على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى: مزايا وعيوب النظام المحاسبي المالي، الصعوبات الناتجة عن تطبيقه، الرهانات والآثار المتوقعة من تبني النظام المحاسبي .

المطلب الأول: مزايا وعيوب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات

أولا : مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تتمثل مزايا تطبيق النظام المحاسبي فيما يلي [2]:

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية؛
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية الحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يساهم في استرجاع الثقة؛
- توافر معايير دولية تسمح بإعداد كشوف مالية موحدة للشركات المتعددة والجنسيات مما يشجع على انفتاح الأسواق المالية الوطنية (زيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا)؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛
- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي؛
- يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين؛

---

[1] المرجع السابق، ص 81 .

[2] عاشور كتوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 207.

- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- الدخول على أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية.

يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات.

ثانيا : عيوب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

بالرغم مما يقدمه النظام المحاسبي المالي من إيجابيات إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية منها [1]:

- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة لصعوبة تطبيقه في الوقت الحالي؛
- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري وخاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق؛
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الإخبار بتأثير التغيير على النتيجة وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير؛
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: الصعوبات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

إصلاح أي نظام لا بد وأن تعترضه صعوبات وعوائق، من بين الصعوبات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد نذكر ما يلي:

أولا : صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات

الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا النظام الجديد ، ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم [2]:

- صعوبة التخلي عن النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل منذ سنة 1976؛

---

[1] بوعلام صالحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

[2] محمد العيد تيجاني ، عادل رضوان ، مداخلة **بعنوان صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر** ، ملتقى وطني حول ، واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، 05 ماي ، 2013 ، ص ص ، 9 ، 10 .

- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية؛
- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية؛
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذ المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية وضحاها؛
- تدرب المحاسبين والخبراء على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة وأتقنوه وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد؛
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء المحاسبيين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن ما زال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام؛
- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات .

ثانيا : صعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

يمكن تلخيص هذه الصعوبات في النقاط التالية [1]:

- صعوبات متعلقة بتقديم المعلومات المالية وذلك أن هذا المعيار يقضي بتقديم معلومات منفصلة خاصة بكل قطاع من قطاعات المؤسسة خاصة في الحالات التي تكون فيها مردودية وخاطر كل قطاع مختلفة؛
- صعوبات متعلقة بتحديد ربح أو خسارة التشغيل وهي تخصيص التكاليف المشتركة، وهي عبارة عن التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل منفعة أكثر من قطاع من قطاعات المؤسسة؛
- صعوبات تحديد الفترة للاستثمار (أو الأصل)، نظرا لأنه يتطلب تحويل هذه المهمة من المحاسب الذي كان يحدد هذه الفترة الجبائية إلى الموظفين المباشرين الذي يسيرون هذه الاستثمارات، وهو ما يتطلب منهم خبرة وتكوينا مستمرا؛
- صعوبات متعلقة بالجوانب الجبائية التي تختلف نظرتها للحسابات الفردية مقارنة بالحسابات المجمعة وهو ربما سوف يقتضي التعامل بنظامين خاص بكل نوع من الحسابات؛
- ضرورة تقديم معلومات بالقطاعات الموزعة جغرافيا بالتفصيل وخاصة إذا كانت مردودية ومخاطر

[1] المرجع السابق ، ص ص 10، 11.

مختلفة عن القطاعات الأخرى؛

– صعوبات متعلقة بصياغة نظام داخلي في المؤسسة يوفر المعلومات الضرورية لإجراء أو تحديد الانخفاض في قيمة الأصول، هذا النظام الذي يتجاوز حدود مصلحة المالية والمحاسبة ليمتد إلى جميع الهياكل الأخرى للمؤسسة.

ثالثا : صعوبات متعلقة بضعف ملاءمة القوانين الجبائية مع النظام المحاسبي المالي الجديد

إصلاح أي نظام محاسبي لا بد وأن تعترضه صعوبات وعوائق، مما يستوجب على المؤسسات أن تحضر نفسها لمجابهة والتغلب على هذه الصعوبات، لتسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بطريقة صحيح.

المؤسسة ملزمة بتزويد المصلحة الجبائية بنتيجتها كي تدفع التزاماتها الضريبية وهذا حسب المعدل الضريبي الحقيقي، وهذا ما يدعى المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، هناك قواعد في المرجع الجديد لا تتوافق مع النتيجة الجبائية وهي تخص بعض العناصر من بينها [1]:

– تسجيل عمليات الإيجار التمويلي والضرائب المختلفة؛

– تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة عند تاريخ حيازتها محاسبة المبالغ الواجب تسديدها أو تحصيلها يجب أن تسجل قيمتها المستحدثة (قيمته المنفقة) وهي محددة بمعدلات فائدة؛

– المعالجة المحاسبية للضرائب وبالأخص الضرائب المختلفة يمكن أن يحدث تفاوت بين تاريخ تحمل التكلفة الجبائية محاسبيا وتاريخ تحمل نفس التكلفة لتحديد النتيجة الخاضعة؛

– فائض القيمة على المدى الطويل والنتائج المتحصل عليها من التنازل عن الاستخدامات أو العمليات الاستثنائية مثل التعويض عن نزع الملكية؛

– العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن أخذت في عين الاعتبار عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على النتائج.

– ما يجب إعادة النظر فيه ومراجعته القانون التجاري وكذا قانون الضرائب والرسوم المماثلة والجبائية، لأنه بعيد كل البعد عن الجباية الجزائرية.

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة يمكن أن نذكر [2]:

– لا توجد سوق مالية نشطة وغياب التكوين الجيد للمتخصصين المحاسبيين سيجعل من الصعب تحديد

---

[1] المرجع السابق، ص ص 11، 12.

[2] عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص26.

القيمة العادلة للاستثمارات المادية والمعنوية، انخفاض القيمة كذلك يوجد نقص في الكوادر المختصة في المالية الحديثة المتطورة مثل ما هو موجود في الدول المتقدمة.

- عملية تكوين المحاسبين الجزائريين تسير ببطء ولن تسمح بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي كما هو مقرر بدون صرف نفقات هامة في مجال التكوين والتوثيق التي تتحملها المؤسسة كأعباء.

المطلب الثالث: الرهانات والآثار المتوقعة من تبني النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن حصر الآثار التي ستنجم على التحول نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، فلكل كيان ووحدة مشاكلها الخاصة بهذا الانتقال أو التحول خاصة وأن هذا الانتقال لا يتعلق فقط بالجانب المحاسبي بل ويمس تقريبا جميع الوظائف في المؤسسة، كالجانب المالي، مراقبة التسيير، أعمال الإسناد، وتختلف مستويات التأثير هي الأخرى من مستوى الاقتصاد الوطني، المؤسسة والاستراتيجية المنتهجة.

أولا : آثار تبني النظام المحاسبي المالي الجديد

تتمثل آثار تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في:

- الآثار على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- آثار على المؤسسات.

1- الآثار على مستوى الاقتصاد الوطني:

إن تبني النظام المحاسبي المالي يفضي إلى [1]:

- إنتاج قوائم مالية أكثر شفافية وملائمة وثراء، مما سيسهل المقارنات بين المؤسسات، نتيجة للقابلية للمقارنة التي تتيحها مخرجات هذا النظام؛
- كما يسمح بوسم بعض المؤسسات على مستوى السوق المالي خاصة بعد انسحاب سندات مؤسسة رياض سطيف؛
- كما أن اعتماد القيمة العادلة كمعيار للتقييم سيصعب من التصحيح الدقيق للنتائج والأموال الخاصة؛
- كما أن التغيير الجذري لقواعد وطرق التسجيل المحاسبي سيكون من شأنه تعريض المؤسسات لهزات مالية نتيجة لقصور الفهم الجيد للتقييد أو للحسابات.

2- الآثار على المؤسسات:

[1] محمد قوجيل، محمد حسان بن مالك ، مداخلة بعنوان: **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**، الملتقى العاملي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29، 30 نوفمبر 2001، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 5.

من الأثار الناتجة عن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات مايلي [1]:

سيكون النظام الجديد كلغة جديدة يتحدث بها الخبراء والمكونون، وتطبيقه سيسرع من تدفق المعلومات اللازمة لإعداد الكشوف المالية التي يتوجب أن تكون معدة وفق أنظمة المعلوماتية؛

– كما سيوفر النظام الجديد على المحللين الماليين العناء والجهد في سبيل الوصول إلى إعداد الكشوف المالية كما كان عليه الأمر في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، وبذلك سينصب الاهتمام أكثر حول الدراسة المعمقة لهذه القوائم المالية التي هي مخرج النظام المحاسبي المالي؛

– إن التعقيد الذي يصاحب النظام الجديد من وجوب الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية والمشاكل المطروحة من خلال تطبيقه، يوجب على المؤسسات القيام بتحمل تكاليف باهضة من أجل تكوين ورسكلة الأفراد العاملين بها؛

– كما لا يخفى أن تبني النظام الجديد سيضع المؤسسات في أزمة ما بين إعداد التقارير المالية حسب النظام الجديد لاعتبارات محاسبية وكذا إعداد تقارير حسب المخطط المحاسبي الوطني لاعتبارات جبائية وهذا ما يكلف المؤسسات الكثير من الجهد والعناء إلى غاية استساغة قوانين جبائية تتلاءم ومحتوى النظام المحاسبي المالي الجديد؛

– كما نجد في هذا الصدد أن المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي يعمل بالتعاون مع مديرية الضرائب للوصول إلى حلول تكفل التطبيق الجيد للنظام الجديد وقد وضعت وعود للوصول إليها في أجل ما بين 5 إلى 10 سنوات كأبعد تقدير.

ثانيا : الرهانات المتوقعة من تبني النظام المحاسبي المالي الجديد

أهم الرهانات الاستراتيجية التي ستتأثر بالتوجه الجديد هي [2] :

– أنظمة المعلومات في المؤسسة وكذا الاتصالات المالية، فهي لا تمثل عملية سهلة لإعادة معالجة المعطيات فحسب وإنما يستوجب الأمر الوقوف على السياسات المالية الأكثر تعقيدا كالعمليات التمويلية والتوجهات الاستراتيجية للتطوير الأكثر أهمية مرورا بالتنظيمات، المسارات وأنظمة التسيير والمعلومات، لذا يجب على المؤسسات التفكير بجدية في طريقة اعتمادها النظام الجديد؛

– اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد يوجب على كل المؤسسات أن تجعل من تطبيقه الأمر الأكثر

[1] المرجع السابق ، ص ص 5، 6 .

[2] المرجع السابق ، ص 6 .

أهمية ويمكن تحقيق ذلك من خلال فتح ورشات عمل تعنى بمعالجة كل بند على حدى من أجل الوصول لأكثر كفاءة في التطبيق؛

- الانتقال إلى النظام الجديد لا يمكن أن يتحقق إذا لم تتظافر مجموعة من العوامل بفاعلية وجدية ليتحقق المراد في الأجل الطويل، فلا يمكن تصور أنه سيكون هناك نتائج مرضية قريبا.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل يتبين لنا أن الجزائر تبنت نظاما محاسبيا ماليا جديدا يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ويستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بالتقييم وفق قواعد وأسس، إضافة إلى إعداد الكشوف المالية التي يتم إعدادها بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة.

إلا أن الوصول إلى مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد تعترضها بعض الحدود والصعوبات خصوصا تلك المتعلقة بالتقييم المحاسبي وبالقوانين الجبائية وبالتكوين بشكل عام، وهذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى النظام المحاسبي المالي الذي يهتم بتحديث المخطط المحاسبي الوطني.

وشكل النظام المحاسبي المالي تغيرا حقيقيا لثقافة المحاسبة المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية وتكيفا مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها مقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار قدرتها التنافسية.

الفصل الثاني :

عموميات حول نظم المعلومات المحاسبية

- المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثاني : عناصر نظم المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث : تدفق البيانات وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

تمهيد :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أول نظام ظهر في المؤسسة رغم أنه كان يقتصر في البداية على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط، ولكن مع تطور المجتمعات ومعها المؤسسات الاقتصادية أصبح نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري ، وتتجلى أهميته أكثر من خلال ما يفرزه من مخرجات لما لها من أهمية لكافة المستخدمين لذلك يستلزم دراسة كافة المستجدات التي تعمل على تطويرها وفق متطلبات مستخدميها بالمتغيرات المحيطة بالبيئة المعلوماتية، ومن أجل تفصيل أكثر لموضوع نظم المعلومات المحاسبية قسمنا هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية؛**
- **المبحث الثاني : عناصر نظم المعلومات المحاسبية؛**
- **المبحث الثالث : تدفق البيانات وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.**

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، ويشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي هذا الإطار سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تقديم النظام في المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه إلى نظام المعلومات أما المطلب الثالث فسنتطرق فيه إلي ماهية نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول : تقديم النظام

تعد مفاهيم النظم الأساس الذي تقوم عليه نظم المعلومات، واستيعاب هذه المفاهيم والمصطلحات يساعد على استيعاب مفاهيم أخرى تتعلق بتطوير نظم المعلومات، كما يساعد على الربط بين المفاهيم.

أولا : تعريف النظام

إن كلمة نظام متداولة كثيرا في حياتنا اليومية، فنحن نستعملها مع عدد كبير من المصطلحات مثل: النظام الكوني والنظام الطبيعي والنظام الاقتصادي والسياسي في دولة ما، ويمكن تعريف النظام بأنه:

تعريف 1 : يمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة لتحقيق هدف مشترك، ويجب أن تكون هذه العناصر كلا واحدا فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معا نحو تحقيق هدفها المشترك [1].

تعريف 2 : يعرف النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بنظام المعلومات المحاسبية والنظام الجيد يساعد الشركة على الإجابة عن العديد من الأسئلة [2].

تعريف 3 : يعرف النظام طبقا لمدخل النظم بأنه مجموعة من الأجزاء التي تربط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام [3].

تعريف 4 : يعرف النظام بأنه ذلك الكل المكون من عناصر وأجزاء مترابطة ومتكاملة فيما بينها، فالنظم بصفة عامة وسواء كانت نظم اجتماعية، إنسانية تتكون من عناصر متفاعلة ومترابطة فيما بينها، وكل نظام يحتوي على عنصرين كحد أدنى يربط بينهما تفاعل مشترك وعلاقة اعتمادية يتشكل في إطارها

---

[1] نجم عبد الله الحميدي ، وآخرون ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر ، عمان ، 2005 ، ص 11 .

[2] مصطفى صالح سلامة ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى ، دار البادية ، عمان ، 2010 ، ص 9 .

[3] كمال الدين مصطفي الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2007 ، ص ، 14 .

النظام كوحدة متكاملة [1].

من الصعب إعطاء تعريف دقيق للنظام، استرشادا بالتعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف النظام على النحو الآتي : هو مجموعة من المكونات مهيأة بصفة مركبة ومهيكلة و التي تهدف إلى تحقيق نتيجة محددة [2].

ثانيا :خصائص وسمات النظام :

هناك مجموعة من المميزات و الخصائص التي إذا ما توفرت في النظام كان النظام جيدا وناجحا، وهذه السمات تتمثل في[3]:

1- تكاملية النظام: لأنه يجب أن يحتوي النظام على كامل عناصره ومكوناته حتى يحقق الهدف المطلوب منه .

2- بساطة النظام: أي عدم احتوائه على علاقات وعمليات معقدة تعيق من حركة النظام ومن فهمه من قبل المستفيد .

3- انسيابية المعلومات: أي توفر قنوات الاتصال التي تسمح بمرور المعلومات داخل النظام، وحرية حركتها بين أطراف النظام .

4- تعدد العناصر: لأنه يجب أن يحتوي النظام على عنصرين على الأقل .

5- التميز: أي تميز كل مكون من مكونات النظام بخصائص معينة حسب طبيعة النظام .

6- الارتباط: أي ارتباط مكونات النظام وعناصره بعلاقات منظمة ومحكمة .

7- المخرجات: أن تؤدي عمليات معالجة المدخلات إلى مخرجات تحقق أهداف التنظيم وتلبي احتياجاته.

ثالثا :عناصر النظام:

يمثل النموذج العام لأي نظام العناصر الأربعة الرئيسية وهي المدخلات، المعالجة، المخرجات، التغذية العكسية وفيما يلي توضيح لهذه العناصر [4] :

1- المدخلات : يعتمد كل نظام على مدخلات معينة هي تلك التي ينصب عليها نشاط النظام وعملياته

---

[1] ياسين سعد غالب ، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 ، ص25 .

[2] Gagnon , Savard et les autres **, l'entreprise édition Gaétan Morin** , 2éme édition , 2000, P 03 .

[3] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزعبي ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء لنشر ، عمان، دون سنة نشر، ص32 .

[4] محمد عبد حسين ، الطائي آل فرج ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان ، 2005 ص ص 19، 20 .

وتكون حصرا على ثلاثة أنواع في جميع الأنظمة هي المادة فقط أو البيانات فقط أو الاثنان معا، و تأتي هذه المدخلات من مصادر مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام.

2- المعالجة: هي النشاط الذي يمارسه النظام على المدخلات باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة لأجل تحويل هذه المدخلات إلى المخرجات المطلوبة، وتختلف طبيعة هذه العمليات باختلاف الأنظمة.

3- المخرجات: تتحول المدخلات بفعل عمليات المعالجة إلى المخرجات التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه، والتي تكون على نوعين حصرا في جميع أنواع الأنظمة وهما المادة فقط أو المعلومات فقط أو كليهما معا، وترتبط هذه المخرجات على نحو مباشر بأهداف النظام .

4- التغذية العكسية: لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخطط لها والمحددة مسبقا، إذ أن وجود أية اختلافات بينهما يحتم استخدام مدخلات جديدة، أو إجراء تعديلات في عملية المعالجة.

الشكل رقم (1) : النموذج الأساس العام لعناصر النظام :

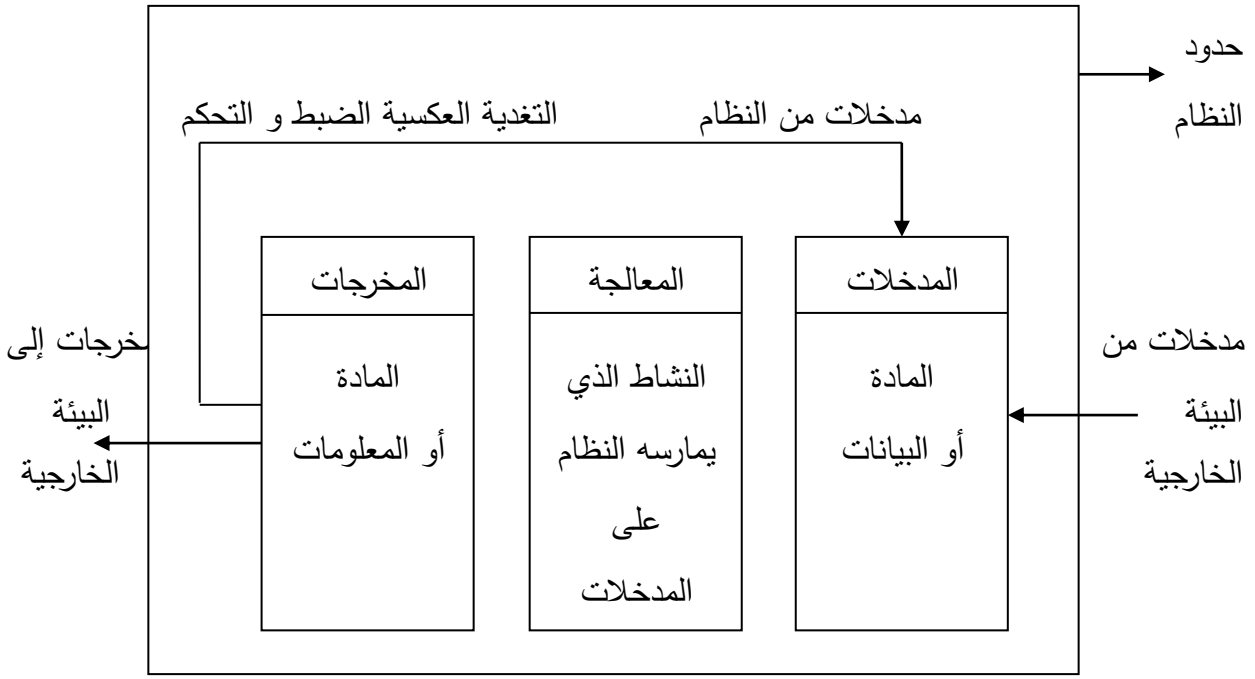

المصدر: محمد عبد حسين، آل فرج الطائي ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإداري**، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى عمان 2005، ص 20.

رابعا: أنواع النظم:

يمكن تصنيف أي نظام ليكون ضمن واحد من أنواع النظم الأربعة الرئيسية التالية [1] :

1- النظام المفتوح: وهو النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة ،يتأثر بها و يؤثر فيها ويعتبر وجود أي نظام مفتوح معتمدا بشكل رئيسي على العلاقات المتبادلة بينه وبين بيئته فهو يحتاج بعض المدخلات من بيئته كنتيجة للعمليات التي يقوم بها.

الشكل رقم (2) :النظام المفتوح :

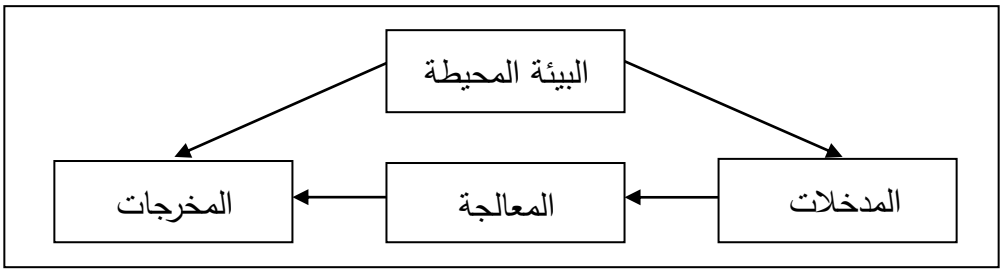

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، دون سنة نشر، ص 24 .

2- النظام المغلق: هو النظام المعزول المفصول تماما عن البيئة المحيطة به ولا توجد أي روابط خارجية بين النظام وأنظمة البيئة المحيطة به وعلاوة على ذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تكون عديمة التأثير على النظام وإجراءات تشغيله.

الشكل رقم (3): النظام المغلق :

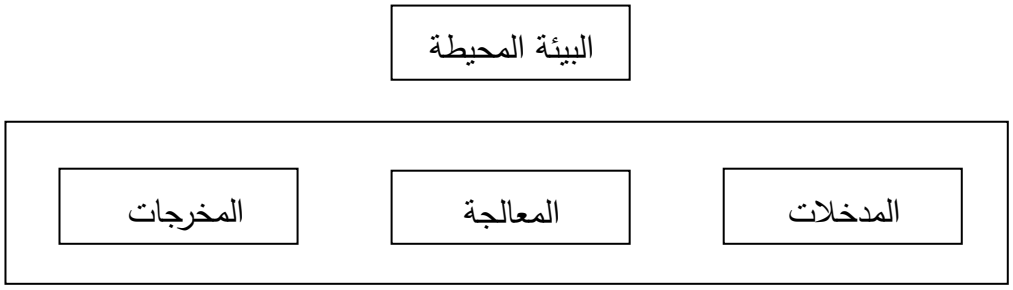

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، دون سنة نشر، ص25 .

3- النظام المغلق نسبيا: النظام المغلق نسبيا هو النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة ومعروفة وقابلة للتحكم فيها،ويعتبر ناتج تفاعلات البيئة مع مثل هذا النظام بمثابة مدخلات للنظام،كما أن ناتج تأثير النظام على البيئة المحيطة يمكن اعتباره بمثابة مخرجات للنظام.

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، دون سنة نشر، ص ص 23- 26 .

الشكل رقم (4): النظام المغلق نسبيا:

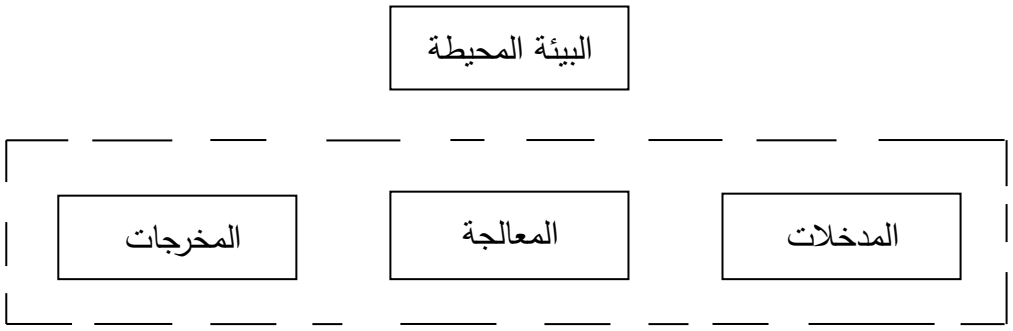

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، دون سنة نشر ، ص 26 .

4- نظام التحكم بالتغذية العكسية: يعتبر نظام واحد من مجموعة نظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له، ويمكن تصميم النظام بحيث تتحقق هذه التغذية العكسية المساهمة في تحقيق أهداف النظام .

الشكل رقم (5): نظام التغذية العكسية :

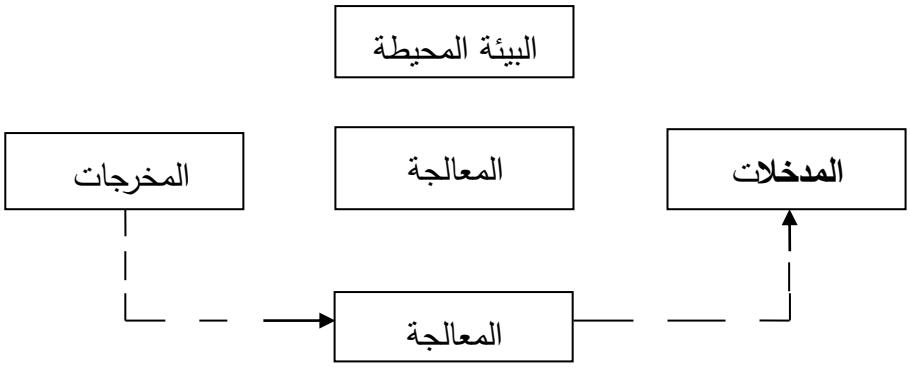

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، دون سنة نشر، ص26 .

المطلب الثاني: مدخل لنظم المعلومات

يعيش عالمنا المعاصر ما يسمى بعصر المعلوماتية حيث يزداد الوعي بأهمية المعلومات كمورد استراتيجي من موارد المنشآت على اختلاف أنواعها ونتيجة لذلك يتزايد الاهتمام بإدارة هذا المورد وبتطوير نظم المعلومات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة .

أولا : البيانات والمعلومات:

1- تعريف البيانات:

تعريف1: البيانات عبارة عن تعبيرات لغوية أو رياضية أو رمزية أو مجموعة منها وتم التعارف على

استخدامها لتمثل الأفراد والأشياء والأحداث والمفاهيم، أي تشير البيانات إلى أي حقائق خاصة أو مشاهدات والتي تصف ظاهرة معينة [1].

تعريف2: البيانات هي الشكل الظاهري لمجموعة حقائق غير منظمة، قد تكون حقائق أوتصورات في شكل أرقام،كلمات، صور أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، ولا تعطي معنى وهي منفردة إنها قياسات بدون محتوى أو تنظيم تجمع عن طريق الملاحظة أو المشاهدة أو الاستقصاء،ويمكن أن تخزن بأسلوب معين، فهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات[2].

2- تعريف المعلومات:

تعريف1: المعلومات هي استخبار له معنى مفيد إلى الشخص المقصود والمعلومات لها قيمة للمؤسسات الاقتصادية وإدارتها لأنها ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة [3].

تعريف2: تعرف المعلومات على أنها بيانات خضعت للتشغيل والمعالجة والتحليل والتفسير لتوفير المعرفة لمتخذي القرارات ومساعدتهم على تحقيق أغراض معينة [4].

من خلال التعاريف السابقة للبيانات والمعلومات يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات كما يلي[5]:

- البيانات مادة خام يصعب اتخاذ قرارات على ضوئها؛
- المعلومات مادة تمت معالجتها بما يسمح باتخاذ قرارات على ضوئها؛
- تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء المعالجات عليها.

3- أنواع المعلومات:

يمكن تصنيف المعلومات وفقا للمعايير الآتية [6]:

1- **زمن المعلومات :** فقد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية إذ تستخدم المعلومات التاريخية لمتابعة الآداء ومراقبته، أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ و الرقابة.

---

[1] إدريس ثابت عبد الرحمن ، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 68 .

[2] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الثانية ، دار الحامد، عمان، 2007 ، ص ص 19، 20 .

[3] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنائي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية لنشر و توزيع ، عمان، 2009 ، ص 25 .

[4] عبد الله فرغلي على موسى ، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي و الإلكتروني** ، الطبعة الأولى، إتراك لنشر و توزيع ، 2007، ص 17 .

[5] فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص20 .

[6] نجم عبد الله الحميدي ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

2- شكل المعلومات : فقد تكون المعلومات ملخصة أو تفصيلية إذ تستخدم المعلومات الملخصة في مستويات الإدارة العليا، أما التفصيلية فتستخدم في المستويات المستقبلية.

3- صفة المعلومات : فقد تكون متوقعة أو غير متوقعة،وتستخدم المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد،بينما تستخدم المعلومات غير المتوقعة لاكتشاف المشكلات.

4- مصدر المعلومات : قد تأتي المعلومات من مصادر داخلية مثل حجم المبيعات وحجم الأجور وحجم الإنتاج ونسبة الإنتاج المباع ....إلخ، وقد تأتي من مصادر خارجية مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وأسعار المنافسين....إلخ

5- تنظيم المعلومات : قد تكون المعلومات منظمة تقدم على شكل تقرير يعكس المعلومات التي يحتويها كافة ، وقد تكون غير منظمة لا تعكس محتوياتها بشكل واضح.

4- خصائص المعلومات :

حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها لابد أن تتوفر فيها بعض الخصائص نناقشها باختصار فيمايلي[1]:

أ- **الملاءمة :** بمعنى أن تتناسب المعلومات مع الفرض الذي أعدت من أجله، ويمكن الحكم على مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة المعلومات بمدى ارتباط المعلومات بموضوع القرار وبكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار.

ب- الوقتية : بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوفرة في وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة، وبطبيعة الحال لن تكون للمعلومات المقدمة لمتخذ القرارات متأخرة جدا عن موعدها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها لهذا القرار.

ج- السهولة والوضوح : بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها ، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو تعبيرات رياضية غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى لو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

د- الصحة و الدقة : يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع التقارير عن هذه المعلومات.

---

[1] أحمد حسين على حسين ، **تحليل و تصميم النظم** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص ص 50- 52 .

هـ- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدموها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصلوا على المعلومات المطلوبة.

و- القبول : بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة و بالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة و واضحة، أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما يفقدها معناها.

5- مراحل تحويل البيانات إلى معلومات : حتى تتمكن أي منظمة من الاستفادة من البيانات التي تم تجميعها لابد من تحويلها إلى معلومات وهذه العملية تتضمن عددا من الخطوات نعرضها في النقاط الآتية :[1]

1- الحصول على البيانات وتسجيلها: تأتي البيانات إما من مصادر داخلية مثل الفواتير أو أمر الشراء، الشيكات ،وتأتي من مصادر خارجية مثل أسعار المنافسين، أسعار الفائدة، بعد الحصول على البيانات تبدأ عملية تسجيل تلك البيانات، ثم يتم تخزينها.

2- مراجعة البيانات: تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها للمستندات الأصلية التي تم الحصول على البيانات منها.

3- التصنيف: تشير عملية التصنيف إلى وضع البيانات في شكل مجموعات متجانسة استنادا إلى معيار معين.

4- الفرز: يقصد بعملية الفرز ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق و الكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات، فقد يكون ترتيبا تصاعديا أو تنازليا أو ترتيبا حسب الحروف أو الحجم .

5- التلخيص: تهدف عملية التلخيص إلى دمج وجمع مجموعة من عناصر البيانات لكي تتوافق واحتياجات مستخدميها.

6- العمليات الحسابية والمنطقية: تتراوح العمليات الحسابية ما بين أن تكون بسيطة أو معقدة، فالعمليات الحسابية البسيطة لا تخرج عن عمليات الجمع والطرح والضرب و القسمة، أما العمليات المنطقية فهي أيضا

[1] صابر محمد عبد العليم ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 38-41 .

إما بسيطة أو معقدة، وبصفة عامة فإن الهدف من العمليات الحسابية و المنطقية تقديم بيانات جديدة تكون مفيدة للمستخدم.

7- التخزين: تهدف عملية التخزين إلى الاحتفاظ بالبيانات حتى حين الحاجة إليها، وهناك عدة طرق يمكن استخدامها لتخزين البيانات فيمكن حفظها في شكل مستندات ورقية أو وسائط مبسطة.

8- الاسترجاع: يقصد بالاسترجاع البحث عن عناصر بيانات معينة واستدعائها عند الحاجة إليها.

9- إعادة الإنتاج: تشير عملية إعادة الإنتاج إلى تقديم تلك البيانات في شكل يمكن أن يفهمها ويستخدمها من يطلبها ، فقد يتم تقديم البيانات في شكل تقرير أو في شكل وسائط.

10- التوزيع و الاتصال: يتعلق التوزيع و الاتصال بالهدف من تشغيل البيانات ألا و هو تقديم المعلومات لمن يحتاجها، ومن ثم فإن حذف التوزيع والاتصال هو إيصال البيانات لمستخدميها في الوقت و المكان المناسب.

6- العلاقة بين البيانات و المعلومات:

تعتبر البيانات المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، وإذا طبقنا مفهوم النظم على تلك العلاقات فإن البيانات تمثل مدخلات يتم معالجتها للحصول على المخرجات التي هي عبارة عن المعلومات التي ينتجها النظام والشكل التالي يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات [1].

الشكل رقم (6) : نظام معالجة البيانات

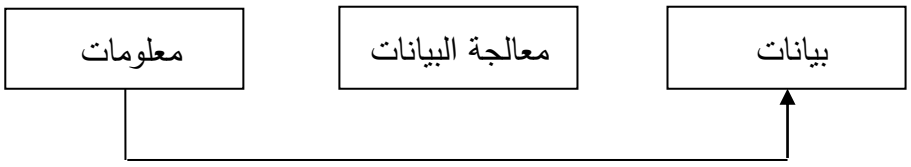

المصدر: محمد عبد العليم صابر ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 37 .

والبيانات في هذا النظام تمثل حقائق خاصة بالأحداث التي تتم داخل المنظمة أو خارجها، أما معالجة البيانات فهي عبارة عن ترتيب لتلك البيانات بطريقة معينة بحيث تتحول إلى حقائق ذات معنى وقيمة وبالتالي يمكن استخدامها، بالإضافة إلى ذلك فإن ناتج النظام لكي يكتسب صفة المعلومات يجب أن يحدد ذلك مستخدم تلك النواتج وبناءا على ذلك يمكن تعديل الشكل السابق (6) ليصبح على النحو التالي:

[1] المرجع السابق، ص 37 .

الشكل رقم (7) نظام متكامل لمعالجة البيانات

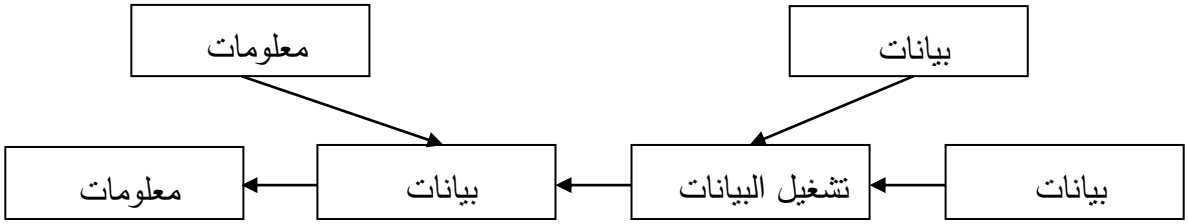

المصدر: محمد عبد العليم صابر ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 38 .

ثانيا : نظام المعلومات:

1- تعريف نظام المعلومات:

تعريف1:هو مجموعة من الأفراد و التجهيزات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات و تخزينها و معالجتها و من ثم توصيلها للمستفيد [1].

تعريف2: تعريف نظم المعلومات بأنها مجموعة مترابطة فيما بينها، تقوم بتجميع وتخزين نشاط التشغيل ونشر معلومات نشاط المخرجات واستقبال معلومات مرتدة إليها تغذية عكسية وذلك لأغراض دعم اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة، كما أنها مجموعة من المكونات المنظمة لتجميع ونشر وفرز وتشغيل البيانات بهدف توفير المعلومات لمجالات التصرف [2].

تعريف3: عرف " كوجر" نظام المعلومات بذكر الغرض منه و هو توليد كل البيانات الدائمة لتشغيل المنشآت... وتشغيل البيانات بأكثر الطرق كفاءة واقتصادا وإنتاج معلومات دقيقة ووقتية لكل مستوى إداري[3]).

تعريف4: عرف " شاروتز" فقد نظام المعلومات بأنه نظام من الأفراد والمعدات و الإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية وفي المحاسبة والرقابة وغيرها من العمليات [4].

2- أهمية نظم المعلومات:

بالرغم من أهمية نظم المعلومات لجميع المنظمات إلا أن أهميتها تبرز بشكل واضح في المنشآت الكبيرة المعقدة التركيب، إذ تمكنها نظم المعلومات من تبسيط العمليات المعقدة.

---

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، مرجع سبق ذكره ، ص، 35 .

[2] طارق طه ، **نظم المعلومات و الحسابات الآلية و الإنترنت** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007، ص 61 .

[3] صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية** ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص 50 .

[4] المرجع السابق، ص 51 .

ويمكن لنظم المعلومات أن تحقق ما يلي [1]:

- تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات على أساس رشيد من خلال تقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب؛
- تجنب الإدارة الوقوع في أخطاء التخطيط وتنظيم وتخصيص الأعمال؛
- تساهم في تحقيق أفضل استثمار للبيانات المتاحة؛
- تعمل على تحديد وقياس العلاقات بين المتغيرات واستخدامها في التنبؤ؛
- تحقق التكامل بين بيانات التسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من البيانات المتخصصة لتعطي في النهاية صورة كاملة للإدارة؛
- توفر المعلومات بأقل قدر من الازدواج حيث تتوحد جهة نشر وتوزيع المعلومات؛
- تقلل من الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات حيث لا ترسل لمراكز اتخاذ القرارات إلا القدر اللازم من المعلومات؛
- تتيح فرصة الاستفادة من الأجهزة الإلكترونية في تحليل وعرض وحفظ المعلومات.

3- خصائص نظم المعلومات:

يمكن إجمال خصائص نظم المعلومات في العناصر الآتية [2]:

1- شبكة اتصال:

يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع و ربما إلى أماكن خارج المشروع .

2- وسيلة تحويل البيانات و تخزينها:

تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات وهنا توجد ثلاث مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل، مرحلة الإخراج، وترتبط بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات و تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة وإدارة البيانات.

3- إدخال البيانات وإخراج المخرجات:

يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات، وعلى ذلك فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة وتبدأ

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري و ظيفي** ، دون سنة نشر، ص ص 35، 36 .

[2] ثناء على القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، 2008، ص ص 10- 14 .

البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين.

4- مستخدمو المعلومات:

يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو الخارجي، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع، مثل الدائنين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكالات الحكومية واتحادات العمال.

5- الأهداف : أي نظام معلومات بأي مشروع له ثلاثة أهداف أساسية هي :

- التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار ؛
- التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني ؛
- التزويد بالمعلومات .

وتتم عمليات خدمات كل من المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين من خلال معلومات مساندة القرار، ومساندة العمليات، ويتم إنتاج معظم المعلومات اللازمة للهدفين الثاني والثالث من خلال تشغيل العمليات .

6- الموارد:

يحتاج نظام المعلومات إلى الموارد لإتمام وظائفه ، ويمكن تبويب هذه الموارد على أنها بيانات، مهمات، معدات، أفراد، وأموال.

وعموما يتم شرح نظم المعلومات حسب مواردها، فنظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام معلومات يدوي، ونظام المعلومات الذي يرتكز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات إلكتروني .

4- وظائف نظام المعلومات:

توجد وظائف أساسية تؤديها نظم المعلومات والموضحة في **الشكل رقم (8)** :

وفيما يلي توضيح لكل من هذه الوظائف [1]:

1- تجميع البيانات:

هناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر قد يحتاج إلى القيام بعملية قياس، وبعد جذب البيانات للنظام يتم

[1] كمال الدين الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص ص 19- 22 .

تسجيلها عن طريق كتابة مايسمى بمستندات المصدر، ويحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، وأخيرا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان التشغيل.

2- تشغيل البيانات :

ولتحويل البيانات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كميات العمليات الفردية، وفي بعض الأحيان يتم نسخ البيانات في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى، كما قد يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة، وهذه البيانات قد يتم ترتيبها وفقا لأسس معينة وإذا كانت كمية فيتم حسابها.

3- إدارة البيانات:

وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات، تخزين وتحديث واستدعاء:

التخزين يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات، وتقدم البيانات المخزونة تاريخا للأحداث وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تستخدم في عملية التخطيط، ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو مؤقت.

وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث و العمليات و القرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية.

أما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4- رقابة وحماية البيانات :

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو يتم التلاعب في التسجيلات أثناء التشغيل، ولذلك يجب حماية هذه البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات.

4- إنتاج المعلومات:

الوظيفة النهائية لنظام المعلومات هي وضع المعلومات في يد المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات، إنتاج التقارير و التي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزونة أو من كليهما، وغالبا مايتطلب إعداد التقارير تحليل و تفسير البيانات التي تحتويها التقارير و الخطوة التالية هي التوصيل والتي تتكون من:

تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين؛

- ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

6- الإجراءات:

والإجراء هو تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات، وقد يتم إنجازها يدويا أو عن طريق الحاسب الآلي أو خليط من العمل اليدوي والآلي.

الشكل رقم (8) : وظائف نظم المعلومات

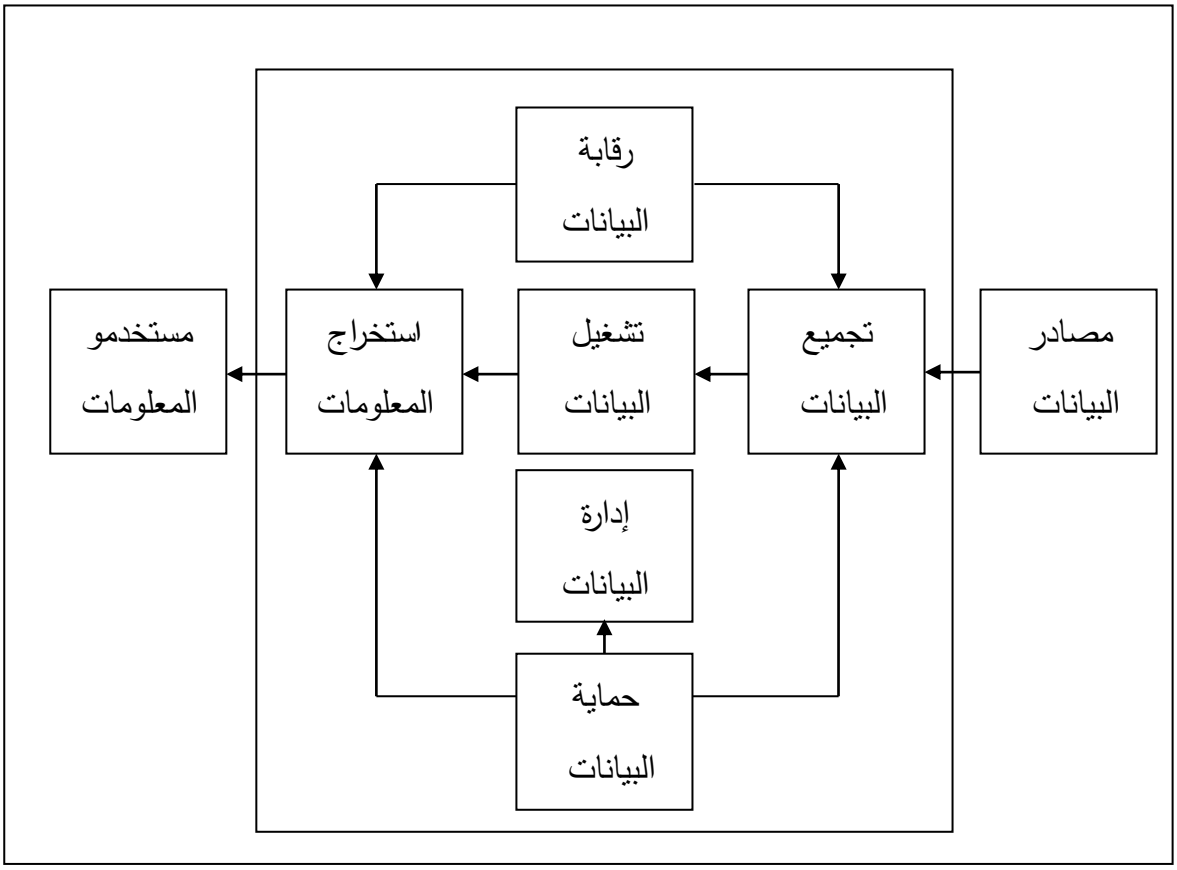

المصدر: كمال الدين الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20 .

5- مكونات وفعالية نظم المعلومات:

1- مكونات نظم المعلومات:

تتكون نظم المعلومات من المكونات الأساسية التالية [1]:

أ- **المدخلات:** هي الحلقة الأولى في النظام وتتمثل في مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها والمطلوب تشغيلها وطلبات الإدارات والأقسام المختلفة من المعلومات ويحصل نظام المعلومات على المدخلات من مصدرين أساسيين هما المنظمة مصدر داخلي، والبيئة المحيطة مصدر خارجي .

[1] منير نوري ، **نظام المعلومات المطبق في التسيير** ، دوان المطبوعات الجامعية ، دون سنة نشر ، ص ص 111 ، 112 .

ب- التشغيل: يتم تحويل البيانات التي تم الحصول عليها إلى معلومات ذات معنى ودلالة باستخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات التالية :

- **أجهزة الحاسب:** وحدة التشغيل المركزية ،وحدة الإخراج و إظهار النتائج ،وحدات التخزين المساعدة.
- **برامج الحاسب:** الملفات، البرامج الجاهزة، البرامج التطبيقية، برامج التحكم و الاتصال .
- **إجراءات النظام:** مجموعة الأعمال و الأوامر التفصيلية و الخطوات الواجب اتباعها لتوضيح مراحل التنفيذ.
- **الأفراد :** العاملون القائمون على تشغيل الحاسب وتصميم وتشعيب برامجه و إدارة قاعدة البيانات .

ج- المخرجات : وتشير إلى مجموعة النتائج المرغوب الوصول إليها أو المعلومات المطلوب الحصول عليها من البيانات التي يتم تشغيلها إلكترونيا و التي يتم تحويلها إلى الأفراد أو الأنشطة التي سوف تستخدمها في شكل تقارير ومعلومات لأغراض الاستخدامات داخل المنظمة وخارجها.

د- التغذية العكسية : وتعني عملية إرجاع نتيجة تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها من المخرجات إلى الأعضاء في التنظيم لتقييم وتصحيح مرحلة المدخلات حتى تؤدي بدورها إلى تحسين نوعية المخرجات.

ويوضح الشكل التالي المكونات الأساسية لنظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الآلي

الشكل (9) : المكونات الأساسية لنظم المعلومات المرتبطة بالحاسب الآلي :

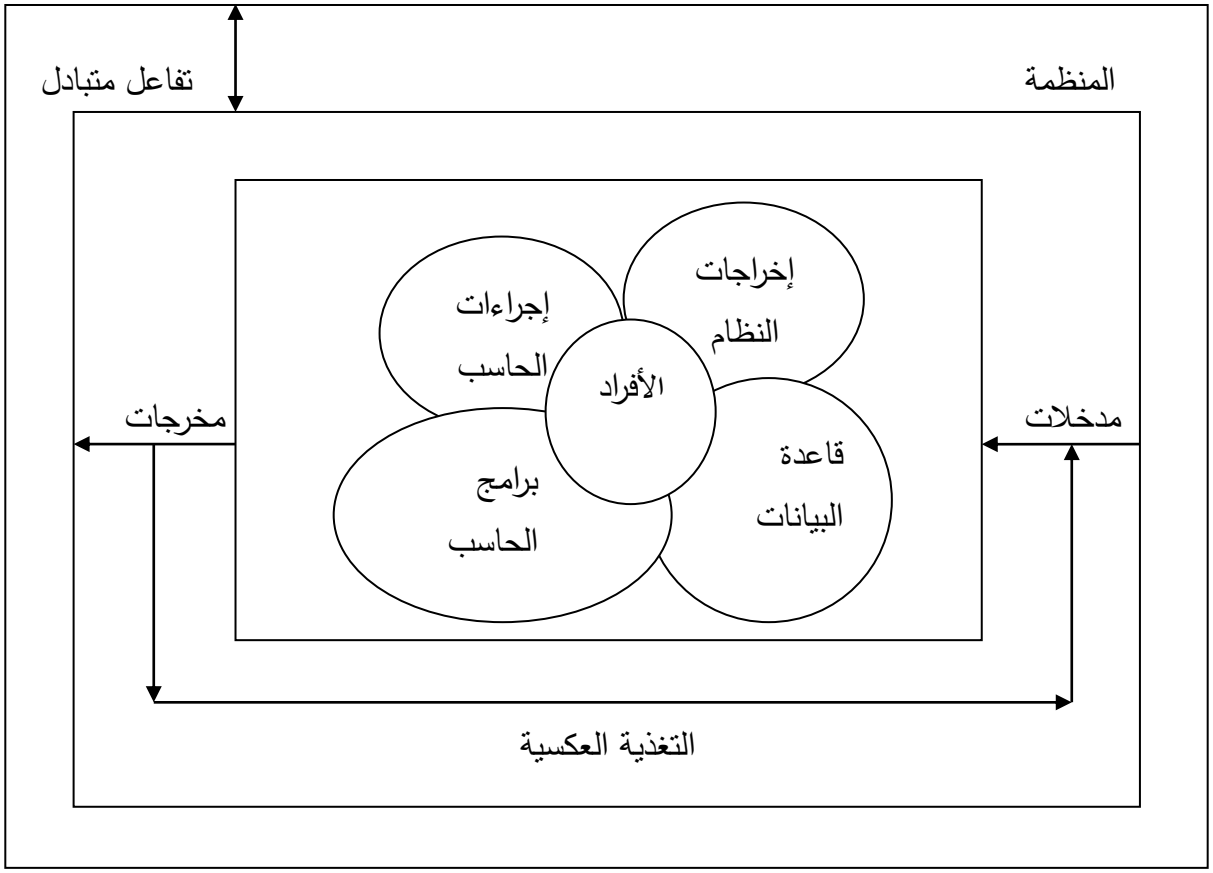

المصدر: منير نوري ، **نظام المعلومات المطبق في التسيير** ، دوان المطبوعات الجامعية ، دون سنة نشر ، ص 113 .

ثانيا : فعالية نظم المعلومات

تعني فعالية نظم المعلومات قدرة هذه النظم على تحسين جودة القرارات التي تخدمها من خلال ما تقدمه من معلومات وخدمات مختلفة، لذا تسعى الإدارة إلى رفع مستوى فعالية نظم المعلومات وذلك من خلال [1] :

- الاهتمام بالتخطيط وتنفيذ برامج فعالة لاختيار وتدريب الإطارات المستخدمة لنظم المعلومات على كيفية استخدام هذه النظم والاستفادة منها بشكل يسمح بتطوير معارف هذه الإطارات وينمي قدرتها؛

- الحرص على خلق وتدعيم اتجاهات إيجابية نحو نظم المعلومات لدى مستخدميها من خلال بث الوعي حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه النظم في رفع مستوى أداء الأفراد؛

- الاهتمام بمشاركة مستخدمي نظم المعلومات لمختصي هذه النظم في جهود تصميمها وتطويرها نظرا لعدم قدرة المتخصصين على تحديد المتطلبات التنظيمية المتعددة بدقة؛

[1] المرجع السابق ، ص ص 115 - 117 .

– تطوير واستخدام الحاسب الآلي لكل العمليات الإدارية وتخطيط وتنظيم و رقابة واتخاذ القرارات على مستوى كافة الأنشطة الوظيفية؛

– وجود واستمرار الدعم لجهود تصميم وتطوير نظم المعلومات بما يعكسه من دعم معنوي ومادي يدفع النظام نحو تحقيق مستوى مرتفع من الفعالية؛

– التقييم المستمر لفعالية أداء أجهزة نظم المعلومات في المنظمة من أجل التعرف على مدى الاتفاق بين العائد وتلك النظم، وبين التكاليف المتنوعة التي تتحملها المنظمة في سبيل وجود هذه النظم؛

– الاهتمام بجعل عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات جزاء من عمليات تطوير التنظيم الشامل.

الشكل رقم (10): دور الإدارة في دعم العنصر البشري و العنصر الآلي في نظام المعلومات

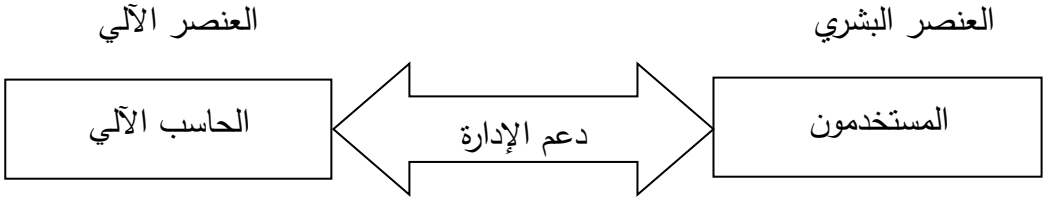

المصدر: نوري منير ، **نظام المعلومات المطبق في التسيير** ، دوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر ، ص 117

المطلب الثالث: ماهية نظم المعلومات المحاسبية

تمثل نظم المعلومات الأساس الذي يقوم عليه أي عمل إداري لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونشاطها، فمن خلالها يتم تحديد المركز المالي للمؤسسة وعلى أساسها يتم اتخاذ القرارات من مختلف الأطراف المستعملة لها، حيث تعتمد الإجراءات المحاسبية على قواعد ومبادئ متعارف عليها لتسجيل تفاصيل العمليات المحاسبية وكيفية معالجتها وتحليلها للاستفادة منها قدر الممكن .

أولا: تعريف نظم المعلومات المحاسبية

التعريف 1: يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية على أنه : ذلك النظام الذي يدعم يوميا عمليات المؤسسة الاقتصادية من خلال تجميع و تخزين البيانات عن معاملات المنظمة، وهذا النظام يساعد في التأكد من أن بيانات المنظمة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة ، وهذا النظام المعلوماتي المحاسبي يتكون من مجموعة موارد مثل الأفراد والمعدات والتي تصمم من أجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية يتم نقلها للعديد من متخذي القرار [1].

التعريف 2: يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض

[1] محمد يوسف حفناوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، 2001، ص 51 .

بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بشكل ملائم وفي الوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم [1].

التعريف3: يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية [2].

التعريف4: يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة و تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية [3].

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله ، هذه العناصر نجملها فيمايلي [4] :

- المستندات و الأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية؛
- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية؛
- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة و ملائمة؛
- الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة؛
- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي؛
- الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

ثالثا: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون مؤديا للوظيفة التي طور لأجلها في هذه المنشأة، وحتى يكون نظام

---

(1) محمد قاسم عبد الرزاق ، **نظم المعلومات المحاسبية و المحوسبة** ، الدار العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 65 .

(2) أحمد حسين على حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية ، الإطار الفكري و النظم التطبيقية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 47

(3) هشام أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية طبع نشر توزيع ، 2000 ، ص 32 .

(4) محمد يوسف حفناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

المعلومات المحاسبي فعالا وكفءا لابد من توفر خصائص هي [1] :

– يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛

– أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة؛

– أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية؛

– أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير المتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

– أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الوصفية المخزنة في قواعد بيانية وذلك عند الحاجة إليها؛

– أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

رابعا : وظائف نظم المعلومات المحاسبية

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، وتتمثل هذه الوظائف في[2]:

1- تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية:

تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات للحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات و الوثائق الملائمة ، ثم يتم التحقق من صحة البيانات و التأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة، أمر البيع، وثيقة الشحن .... إلخ، وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر، إلا أن الرقابة و الدقة ينجم عنهما استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية.

2- عمليات المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

---

[1] المرجع السابق ، ص 59 .

[2] محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى ، الإصدار الثالث ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص ص 46– 51 .

– تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل فواتير المبيعات أو أمر الصرف .... إلخ؛

– نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء و تقرير الاستلام و أمر الشراء إلى المستند الجديد؛

– ترحيل محتوى الوثائق و المستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات الآجلة إلى حسابات المدنيين ذات العلاقة و تسجيل العملية في اليومية و ترحيل العمليات إلى حسابات الأستاذ العام؛

– إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع و الطرح و الضرب و القسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات و مجموع العمليات المسجلة في اليومية ..... إلخ؛

– إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى سجلات مختلفة؛

بعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات ، تجري عملية فرز و تصنيف لهذه المستندات تمهيدا لتسجيل القيود و الترحيل إلى الحسابات، فمثلا يقوم موظف الحسابات بترتيب فواتير المبيعات بحسب أرقام حسابات العملاء ، تمهيدا لترحيلها إلى الحسابات، كما يقوم المحاسب بإجراء عملية تصنيف المستندات بحسب تاريخها وحسب نوعها تمهيدا لتسجيلها في الدفاتر اليومية ، يتم تسجيل قيود العمليات في الدفاتر اليومية و تستخدم معظم المنظمات الكبيرة الحجم دفاتر يومية متعددة نظرا للكم الكبير من العمليات التي تتم يوميا.

أما بالنسبة للمنظمات الصغيرة فيتم استخدام اليومية الأمريكية والتي تعد دفتر يومية ودفتر أستاذ في نفس الوقت.

3– توليد المعلومات:

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبية هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات و للمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين، القوائم المالية و التقارير الإدارية.

➢ **القوائم المالية** : يتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات، تبدأ بإعداد ميزان المراجعة، وبعد إعداده وتدقيقه، يتم وضع قيود التسوية اللازمة ومن ثم يتم إعداد ميزان مراجعة أخرى معدل يعكس آثار قيود

التسوية، ويمكن الاستفادة من ميزان المراجعة المعدل في إعداد قائمة الدخل، ثم إعداد الميزانية الختامية، وأخيرا قائمة التدفقات النقدية.

➢ **التقارير الإدارية:** يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادرا على تزويد الإداريين بالمعلومات التفصيلية التشغيلية حول أداء الشركة، مثلا تقارير حول حالة المخزون، الربحية النسبية للمنتوجات، الأداء النسبي لكل من مندوبي المبيعات، التحصيلات النقدية، الموازنات التخطيطية .... إلخ

4- تأمين رقابة فعالة على الأصول و البيانات

تعني توفر رقابة كافية و فعالة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال نظام المعلومات المحاسبي؛
- حماية أصول و بيانات المؤسسة.

وتتبع المؤسسة مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ومن أهم هذه الإجراءات:

- التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة؛
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها؛
- تأمين التوثيق الكافي والملائم لكافة الفعاليات و الأنشطة؛
- القيام بحفظ السجلات والأصول بطريقة جيدة؛
- التقويم المستقل والمتواصل للأداة في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

خامسا : أهداف نظم المعلومات المحاسبية

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات و تشغيلها و عرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن الأهداف العامة لنظام المعلومات المحاسبي نذكر [1]:

1- تشغيل البيانات:

- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة؛
- تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين؛
- تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة؛

[1] كمال الدين الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية طبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية ، 1988 ، ص 331 .

- إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.

2- توصيل المعلومات:

- توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها؛
- توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

3- تحقيق الثقة بالبيانات:

- التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها؛
- التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية؛
- الترحيل على فترات دورية؛
- التأكد من صحة الأرصدة.

4- تحقيق الحماية للأصول:

- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال و الحيازة لها؛
- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

سادسا : أثر التطورات الحديثة على نظام المعلومات المحاسبية

ظل نظام المعلومات المحاسبية لفترة طويلة مضت نظام المعلومات الرسمي الوحيد في المنشأة، ومازال حتى الآن في بعض المنشآت، ولكن حدثت العديد من التغيرات و التطورات في السنوات الأخيرة، تغيرات في الاحتياجات الإدارية، وتغيرات في دنيا الأعمال، وتطورات في تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح المديرون أكثر إدراكا إلى الحاجة للمعلومات المناسبة و المقدمة في الوقت المناسب.

كما حدثت تغيرات عديدة في دنيا الأعمال، فالأسواق تتوسع غالبا على المستوى العالمي، وطلبات الحكومة تضاعفت والمسؤولية الاجتماعية نمت، هذه التغيرات خلقت ضغوطا تنافسية كبيرة تطلبت إنفاق رأس مال كبير، وقد استجابت المؤسسات بطرق متعددة منها: تنويع المنتجات و الخدمات وإعادة ترتيب الهياكل التنظيمية، وإدخال تكنولوجيا حديثة، والتطورات الحديثة التي تسمى بتكنولوجيا المعلومات قد حدثت بسرعة كبيرة، وأثارت الحاجة إلى المعلومات أكثر فائدة ، وقدمت وسائل الوصول إليها كاستخدام الحاسبات الإلكترونية، في تجميع وتشغيل ونشر المعلومات، وتصميم تقارير تتناسب مع احتياجات متخذي القرارات.
كما ظهرت تأثيرات أخرى من طبيعة تنظيمية مثل: تنظيم نظم معلومات وظيفية وتسويقية، إنتاجية،

وشؤون الأفراد، يتم تصميمها بجانب نظم المعلومات المحاسبية، ونظرا لما سبق لم يعد نظام المعلومات المحاسبية هو النظام الوحيد الذي يوفر المعلومات [1].

المبحث الثاني: عناصر نظم المعلومات المحاسبية

يحصل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على مدخلات داخلية و خارجية يجري عليها النظام عملياته بتفاعل مكوناته و تسمى هذه الأخيرة بعملية المعالجة، ليتم في الأخير إخراجها في شكل مجموعة كشوف المالية إضافة إلى مجموعة من التقارير التي تحتوي على معلومات تساعد الأطراف المستعملة لها سواء داخلية أو خارجية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه إلى معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية أما المطلب الثالث فخصصناه لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول : مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، تنشأ الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة لفعاليتها و تتكون من أحداث اقتصادية تتم داخل المنشأة، وأحداث من خلال علاقة المنظمة التبادلية مع البيئة المحيطة ، وتشكل المستندات القاعدة الأساسية و المصدر الأول لكافة البيانات المحاسبية التي تعكس طبيعة الأحداث الاقتصادية.

أولا : أهمية المستندات

يتم توثيق الأحداث الاقتصادية من خلال الوثائق و المستندات، تعد هذه الوثائق و المستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي و تعتبر أيضا بمثابة الدليل على حدوث العمليات الاقتصادية، إن المستندات تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمنظمة ولذلك تعتبر المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة كما تشكل هذه المستندات و الوثائق المدخل في تصميم عمليات الرقابة الداخلية وتحديد مسار المراجعة من أجل اكتشاف الأخطاء، ومنع حالات الغش والتلاعب [2].

تعكس الوثائق معظم الممارسات والفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها المنظمة، وهذه الوثائق المكتوبة تشكل الدليل على أن الأحداث الاقتصادية قد تمت و وقعت وبالتالي يشكل المستند الأساس ويقدم البيانات التي تستخدم في عملية التسجيل المحاسبي لأن التسجيل المحاسبي يتم فقط بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي

---

[1] هشام أحمد عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36 ، 37 .

[2] محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

تكون قابلة للإثبات بمستند واحد أو أكثر، وتلعب المستندات دورا هاما في النظام المحاسبي للأسباب التالية [1] :

– تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المنظمة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وأماكن حفظها؛

– تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المنظمة فمثلا تدل وثيقة الشحن على نقل البضاعة من المنظمة إلى العميل؛

– تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات و تسجيلها في السجلات المحاسبية.

– تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المنظمة و الرقابة عليه ، فعدم وصول تقرير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد؛

– تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى فإعداد الفاتورة يتم بناءا على أمر البيع؛

– ويجب تصميم هذه المستندات و السجلات بشكل مبسط وسهل الفهم يساعد في التسجيل المحاسبي بشكل فعال وبأقل قدر من الأخطاء.

ثانيا : أسس تصميم المستندات

يعد مصممو أنظمة المعلومات في مجال الأعمال مسؤولين عن تصميم المستندات الأصلية للعملية التجارية لعدة أسباب أهمها [2]:

– إن التصميم الضعيف للمستندات الأصلية يؤدي إلى بطء وعدم دقة إدخال بيانات العمليات ؛

– إن الكثير من المستندات الأصلية يجب أن تسجل بمستندات يمكن قراءة البيانات التي تتضمنها بشكل آلي وذلك لسرعة التطور التكنولوجي؛

– إن الأشخاص الآخرين (أي غير مصممي النظم) في الشركات قليل منهم من يتمتع بالتدريب والخبرة والمعلومات الكافية ليستطيع تصميم مثل هذه المستندات.

وهناك مجموعة من الإرشادات التي تساعد على وضع تصميم جيد للمستندات وهي كمايلي [3] :

1– الفراغات بين الأسطر: إذا كان النموذج يعتمد على آلة الكاتبة فإن الفراغات بين الأسطر يجب أن تتوافق مع الفراغات المتعارف عليها للآلة، إذ من المزعج القيام بتسوية هذه الفراغات يدويا.

---

[1] المرجع السابق ، ص 174.

[2] المرجع السابق ، ص 177.

[3] المرجع السابق ، ص ص 177 – 180.

2- اللون : قد تكون المستندات متعددة الألوان مكلفة إلا أنها تساعد في لفت انتباه المستخدم إلى الحقول الهامة في المستند ليركز عليها.

3- نسخ المستند: عادة ما ترسل نسخ من المستند إلى أماكن مختلفة لذلك من الأفضل اتباع الاقتراحات التالية حول التعامل مع قياس وعدد النسخ:

أ- يجب أن يوضع على كل نسخة من المستند اسم الشخص أو القسم المرسلة إليه لكي يستلم نسخته؛

ب- طباعة النسخ على أوراق يختلف لونها من نسخة لأخرى لتسهيل الإجراءات.

4- تسلسل حقول المستند : يجب أن تظهر الحقول التي تتضمنها صياغة أو شكل المستند بشكل طبيعي للأشخاص الذين يملؤون هذه الحقول ويتضمن المستند الحقول التالية:

- وجود مكان مناسب للتوقيع الذي يعبر عن الموافقة النهائية على العملية؛
- وجود مكان مناسب لتسجيل إجمالي المبالغ النقدية أو أي رقم إجمالي آخر.

5- التكاليف : يمكن تخفيض تكاليف إعداد و استخدام المستندات الأصلية بإحدى الطرق التالية:

- الرقابة على أشكال المستندات أي مدى مطابقة نماذج المستندات المصممة والمستخدمة مع المعايير الموضوعية؛
- يجب إجراء مراجعة دورية وتقديم مبرر حول أعداد نسخ المستندات المختلفة؛
- استغلال حجم الورق بالشكل الأمثل إذ يجب وجود نوع من الاتساق بين حجم الورق المستخدم ومخطط المستند؛
- يجب المحافظة على نظام تخزين بسيط لأوراق المستندات.

ثالثا : أنواع المستندات

هناك أنواع عديدة من المستندات يتم تقسيمها طبقا لأسس التبويب المعتمدة و منها [1]:

الأساس الأول: طبقا لجهة إصدار المستندات: وتقسم إلى:

1- مستندات داخلية : يتم إصدارها من داخل الوحدة الاقتصادية و منها على سبيل المثال ، مستند طلب صرف مواد من المخازن، ومستند طلب شراء مواد، مستند أمر الشراء، مستند إذن صرف نقدية، مستند كشف مرتبات العاملين، فاتورة بيع مبدئية ، فاتورة بيع أجل /أو نقدية و غيرها من المستندات.

2- مستندات خارجية: وهي المستندات التي يتم إصدارها من خارج الوحدة الاقتصادية ، وتكون الوحدة

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب ، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر ، عمان ، 2004 ، ص ص 94- 97 .

الاقتصادية طرفا فيها وتوجه إليها، ومنها مثلا إشعارات الخصم المدينة والدائنة، الأوراق التجارية الصادرة عن العملاء مقابل عملية بيع بالأجل وكذلك الكشوف الصادرة من الموردين، وغيرها من المستندات.

الأساس الثاني : طبقا لمحتوى المستندات : تقسم إلى مايلي :

1- مستندات ذات محتوى كمي : وهي عبارة عن تلك المستندات التي تحتوي على بيانات كمية فقط تتعلق بالوحدات، سواء المنتجة أو المشتراة أو المباعة أو عدد ساعات العاملين، عدد الوحدات المستهلكة والمواد و الطاقة وغيرها .

2- مستندات ذات محتوى قيمي : وهي تلك المستندات التي تتضمن بيانات مقاسة بوحدة النقد كقيم دون إدراج الكميات التي تقابلها، مثل كشف المرتبات الذي يتضمن استحقاقات العاملين والاستقطاعات المترتبة عليهم و صافي مرتباتهم، و كذلك سند إذن قبض أو سند إذن صرف وغيرها .

3- مستندات ذات محتوى كمي و قيمي : وهي المستندات الأكثر شيوعا لكونها تتضمن بيانات كمية وما يقابلها من قيم نقدية، ومثال ذلك فواتير الشراء و البيع ومستندات الاستلام و الصادر المخزني، إذ يتم تحرير هذين المستندين الآخرين من قبل أمين المخزن المختص لتوضيح الكميات المستلمة و الصادرة من مختلف أصناف المخزون.

الأساس الثالث : طبقا لطبيعة المستندات : تقسم إلى نوعين هما:

1- مستندات محاسبية : وهي تلك المستندات التي يعتمد عليها في إثبات وتسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية العامة، ومن أهم تلك المستندات مايلي:

أ- مستند إذن صرف نقدية : ويستخدم هذا المستند لتسجيل القيود المحاسبية الخاصة بعمليات المدفوعات النقدية.

ب- مستند إذن قبض نقدية : يعبر هذا المستند عن عمليات المقبوضات النقدية.

ج- سند قيد اليومية : إن هذا المستند يستخدم أساسا لتسجيل المعاملات المالية و الأحداث الاقتصادية.

2- مستندات غير محاسبية : إن هذه المجموعة من المستندات تشكل قاعدة البيانات التي على ضوئها يتم تحرير المستندات المحاسبية الثلاث المشار إليها سابقا ، وتعتبر هذه المستندات بمثابة أدلة إثبات و براهين يسترشد بها كل من المحاسبين والمراجع الداخلي و الخارجي في إنجاز أعمالهم والتحقق من صحة العمل المحاسبي.

الأساس الرابع : طبقا لعمل الزمن الذي يغطيه المستند وتقسم إلى:

1- مستندات يومية؛

2- مستندات أسبوعية؛

3- مستندات شهرية؛

4- مستندات فصلية؛

5 - مستندات سنوية.

المطلب الثاني : معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في المؤسسة إنتاج المعلومات الضرورية والتي تساعد المستخدمين الداخلين والخارجين في اتخاذ القرار، ونظرا للتباين والاختلاف بين نوعية وتوقيت عمومية أو خصوصية المعلومات التي يحتاجها كل المستخدمين الداخلين والخارجين، فغالبا ما يتكون النظام المحاسبي من نظامين فرعيين هما:

المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية.

وهذين النظامين يعتبر كل منهما مكملا للآخر كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11) : نظام معلومات المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية

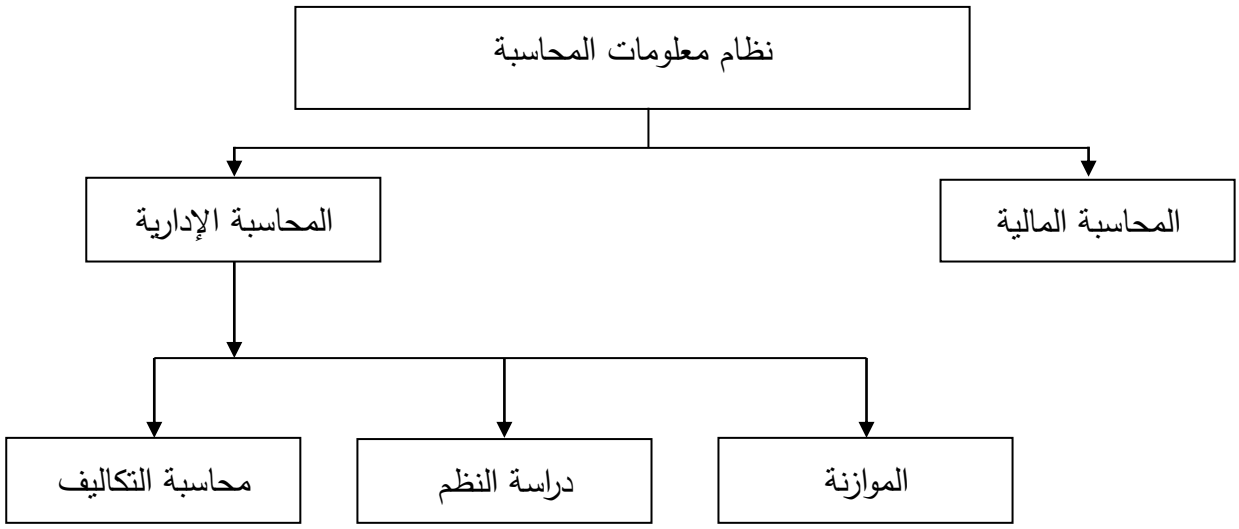

المصدر: خليل عواد أبو حشيش ، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر ، عمان ، 2005 ، ص 22 .

أولا: المحاسبة المالية [1]**:**

تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة المالية في تقييم المعلومات المفيدة للمستخدمين الخارجيين حيث تمثل المخرجات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبة المالية في الكشوف المالية وهي الميزانية

[1] أحمد حسين على حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، مكتبة الإشباع ، الإسكندرية ،1997 ، ص 54 .

العمومية، جدول حساب النتائج ، قائمة التدفقات النقدية وتستخدم مخرجات ا لمحاسبة المالية لأغراض داخلية كتقييم آداء المشروع وإعداد الموازنات، وتتمثل المدخلات الأساسية لنظام المحاسبة المالية في البيانات التي تنشأ من العمليات المحاسبة مع الأطراف الخارجية أو أطراف داخل المنظمة.

إن عملية المحاسبة في نظام المحاسبة المالية تبدأ بمجرد دخول البيانات المحاسبة إلى النظام من خلال المستندات الأساسية الموثقة لوقوع إحدى العمليات المالية،ثم يتم حفظ هذه المستندات في ملفات خاصة لاستخدامها عند الحاجة إليها في المستقبل لأغراض إعداد الكشوف المالية ،وتتمثل عملية معالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبة المالية على عمليات التسجيل بإجراء القيود الملائمة في دفاتر يومية ثم عمليات الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام، ثم في نهاية الفترة يتم إعداد ميزان المراجعة قبل التسوية ثم يتم إعداد ميزان المراجعة بعد التسوية والذي يستخدم كأساس لإعداد التقارير المالية في نهاية الفترة، ويوضح الشكل التالي نموذجا لنظام المحاسبة المالية.

الشكل رقم (12) : مسار المراجعة في نظام المحاسبة المالية:

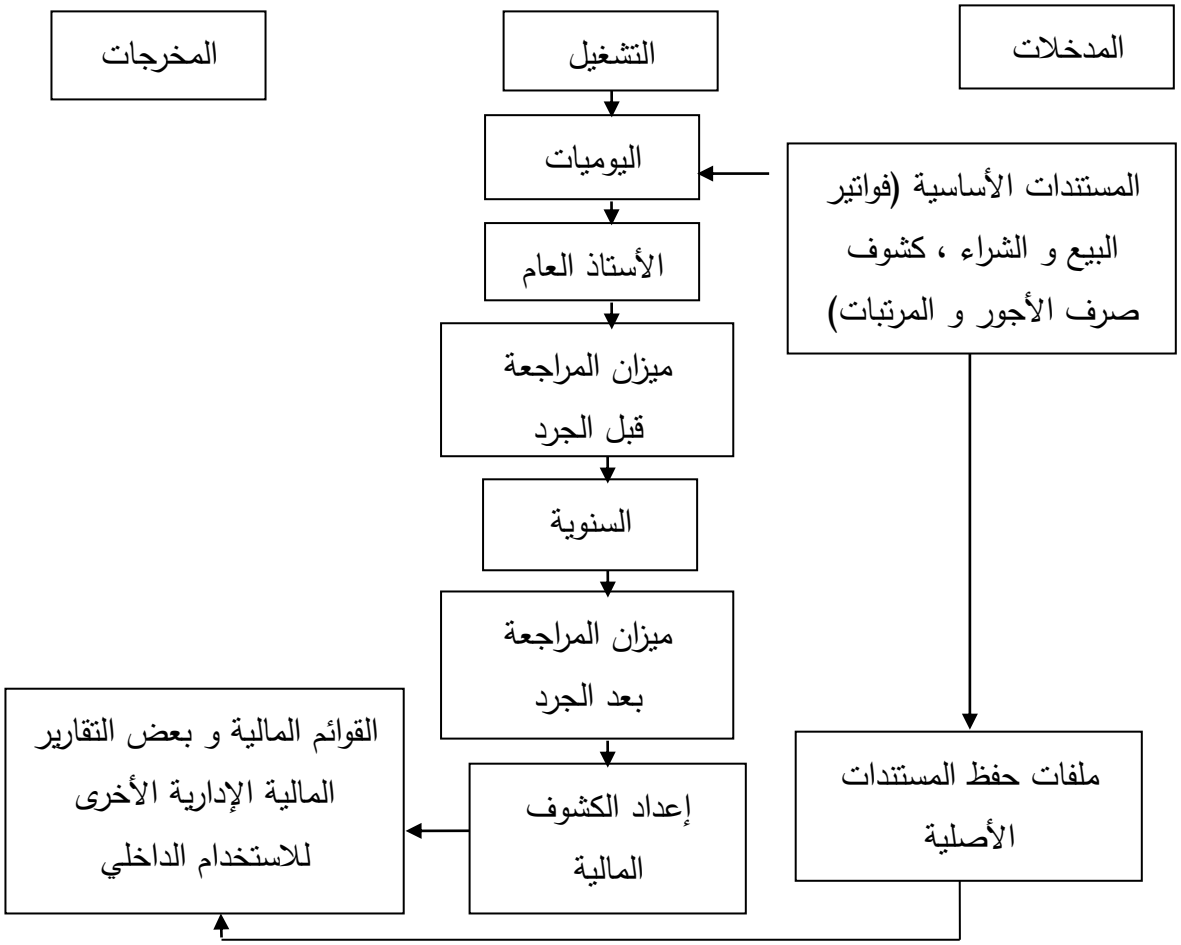

المصدر: أحمد حسين على حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، مكتبة الإشباع ، الإسكندرية ،1997 ، ص 55 .

ثانيا : المحاسبة الإدارية:

يساهم نظام معلومات المحاسبة الإدارية في توفير المعلومات اللازمة من خلال نظمها الفرعية الثلاثة التي أوضحناها في الشكل رقم 11، وهي الموازنة، دراسة النظم، محاسبية التكاليف، وفيما يلي شرح لهذه النظم [1] :

1- الموازنة:

تعتبر الموازنة تقديرا ماليا لخطة المؤسسة خلال فترة قادمة، وهي بذلك أداة تخطيطية هامة ، وتمثل الموازنة تقديرات الشركة لعمليات التشغيل المستقبلية والتي قد تعكس الكفاءة في الأداء، ويعتبر نظام الموازنة الجيد وسيلة فعالة من وسائل الرقابة حيث تستطيع الإدارة عمل مقارنات بين عناصر الخطة الواردة في الموازنة و الإنجازات الفعلية المحققة في نهاية كل فترة وإعداد تقارير الأداء التي على أساسها يتم مكافأة الأفراد على ما حققوه من إنجازات وتوجيه هؤلاء الذين أنفقوا في تحقيق تلك التقديرات.

ولنظام الموازنة أثر ملموس على كافة أقسام وإدارات المنشأة حيث يلزم توفير نظام اتصالات فعال بين الأقسام المختلفة خلال مرحلة إعداد الموازنات السنوية.

2- دراسة النظم:

قد تقوم المؤسسة بالاستعانة بمكتب استشاري أو بعدد من موظفيها في إعادة دراسة نظام المعلومات الحالي وفحص أسباب المشاكل التي تواجهها، ويستطيع المحاسب الإداري في الشركة نظرا لإلمامه ومقدرته على فهم مكونات النظم المالية الداخلية أن يقوم بدراسة تلك المشاكل، وتقدم دراسة النظم على أربع خطوات أساسية هي:

أ- **التحليل** : كي يصبح الخبير الاستثماري على دراية كاملة بنظام المعلومات المستخدم حاليا و كذلك مواطن القوة و الضعف فيه فلابد من تحليل النظام القائم .

ب- **التصميم** : بناء على تحليل النظام الحالي يقدم الخبير مقترحاته لإدخال التغييرات اللازمة لإزالة مواطن الضعف الموجودة في النظام.

ج- **التنفيذ و التشغيل المبدئي:** يقوم الخبير بتطبيق مقترحاته بعمل التعديلات اللازمة لمعالجة البيانات.

د- **المتابعة** : يقوم الخبير بتقييم النظام الجديد الجاري استخدامه تحت التجربة بعد مضي حوالي أربعة أشهر من تاريخ إدخال تلك التعديلات.

3- محاسبة التكاليف :

---

[1] خليل عواد أبو حشيش ، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر ، عمان ، 2005 ، ص ص 28 – 30 .

يساعد نظام معلومات محاسبة التكاليف إدارة الوحدة المحاسبة على اتخاذ القرارات المتكررة وغير المتكررة الخاصة بعمليات الشراء والتشغيل و التوزيع والبيع مع التركيز بصفة عامة على القيمة المضافة التي تضيفها المؤسسة على السلع و الخدمات التي تتعامل بها سواء كانت مؤسسة صناعية أو تجارية أو بنك أو حتى جهة حكومية، ويهتم نظام معلومات محاسبة التكاليف بما يلي:

– تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتكررة، والقرارات المتكررة هي القرارات الروتينية التي تتكرر يوميا وباستمرار؛

– تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات غير المتكررة وهي نوعان :

- قرارات غير روتينية وهي قرارات غير متكررة؛

- قرارات إستراتيجية : وهي تلك القرارات التي يترتب عليها تغير جذري في مسيرة الوحدة الاقتصادية؛

– حساب تكلفة الإنتاج لتحديد سعر البيع وتقييم المخزون وتحديد الدخل.

ثالثا : أوجه الاختلاف بين المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية :

تختلف المحاسبة الإدارية عن المحاسبة المالية في النواحي الآتية [1] :

– إن المحاسبة الإدارية لا تحكمها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بعكس المحاسبة المالية التي تحكمها مبادئ محاسبية متعارف عليها كمبدإ التكلفة التاريخية و غيره؛

– تهتم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات الملائمة لمساعدة الإدارة في مجالات التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات، وقد تكون هذه المعلومات مالية وغير مالية وقد تتعلق المعلومات بالماضي أو الحاضر؛

– أو المستقبل ، وذلك بعكس المحاسبة المالية التي تهتم بالعمليات المالية فقط بالإضافة إلى أن معلومات المحاسبة المالية معلومات تاريخية تتعلق بالماضي؛

– ترتكز المحاسبة الإدارية أساسا على قطاعات المنشأة المختلفة، أما المحاسبة المالية فهي محاسبة إجمالية بالمؤسسة ككل؛

المحاسبة المالية إجبارية وفقا للتشريعات، أما المحاسبة الإدارية فهي اختيارية تتوقف على وعي الإدارة بأهمية وقيمة المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة الإدارية؛

– يتم إعداد تقارير المحاسبة المالية غالبا من سنة مالية وقد تكون تقارير عن فترات ربع سنوية، أما تقارير المحاسبة الإدارية فتكون أقصر فقد تعد شهريا أو أسبوعيا أو يوميا؛

---

[1] سيد عطا الله السيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، دون سنة نشر ، ص ص 127 ، 128 .

– الهدف من معلومات المحاسبة الإدارية هو خدمة أغراض التخطيط و الرقابة بينما المحاسبة المالية تهدف إلى إنتاج الكشوف المالية؛

– تعتبر ملاءمة المعلومات للغرض الذي أعدت من أجله ذات أهمية رئيسية في المحاسبة الإدارية، بينما تعتبر اعتبارات موضوعية ذات أهمية ثانوية، بينما في المحاسبة المالية تعتبر الاعتبارات الموضوعية أمرا رئيسيا واعتبارات الملاءمة أمرا ثانويا.

المطلب الثالث : مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

هناك العديد من الأطراف بحاجة للحصول على معلومات يوفرها النظام سواء من داخل أو خارج المؤسسة هذه المعلومات هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي يستفيد منها أطراف من داخل المؤسسة مثل الإدارة، الموظفون الملاك، وأطراف من خارج المؤسسة كالمستثمرين والدائنين.

أولا : التقارير المحاسبية:

1– أهمية التقارير المحاسبية:

تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبي و المستفيدين المختلفين داخل المنظمة و خارجها لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم .

تعد التقارير إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام حيث أن نظام المعلومات يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين والمتنوعين في المنظمة، إن تصميم المدخلات و عمليات المعالجة يتوقف على التقارير التي يتوقع أن ينتجها النظام، لأن إعداد أي تقرير يتطلب وجود المدخلات الضرورية وأساليب المعالجة الملائمة التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات[1] .

يجب أن تكون التقارير فعالة تعمل على إزالة العديد من المشاكل التي قد ترافقها ومن أهمها [2] :

– القضاء على تأخير المعلومات مما يتطلب تقارير تتضمن معلومات سريعة لا سيما عندما يتطلب الأمر السرعة في اتخاذ القرارات المطلوبة؛

– القضاء على الزيادة في المعلومات ،هناك فلسفة خاطئة تقول الأكثر هو الأفضل والنتيجة ستكون التقارير المعدة ضخمة جدا وبالتالي صعوبة تحليل هذه التقارير من قبل مستخدميها؛

---

[1] محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 125 ، 126.

[2] إبراهيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، دون سنة نشر ، ص 101 .

- التخلي عن الاستخدام الزائد للورق؛

التقليل من عمليات التوزيع يجب اقتصار إرسال نسخ التقارير إلى الجهات و المواقع الإدارية التي تحتاج فقط إلى المعلومات التي تتضمنها مما يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك في نفقات التوزيع والتخفيف من الاستهلاك الزائد للورق.

3- أنواع التقارير المحاسبية :

يقدم نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من التقارير يمكن تصنيفها كما يلي [1] :

1- التقارير التخطيطية: يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من خلال الموازنات التقديرية وتساعد على تحاشي الأزمات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة، وتساعد أيضا على تحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة ،يتم إعداد الموازنات التقديرية بشكل مرن من خلال التميز بالحركة والمرونة، فالموازنة هي التعبير الرسمي عن الأهداف بأسلوب مالي والمعلومات هنا مهمة أساسية للشركات الصغيرة لأن مشاكل التدفقات النقدية هي إحدى الأسباب الأساسية لفشل تلك الشركات.

2- التقارير التشغيلية : وهي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنطقة حتى تساعد الإدارة التشغيلية في التحكم و السيطرة على نظام المعلومات اليومية وتتمثل المهمة الأساسية لنظام المحاسبة في تسجيل البيانات المتعلقة بالأنشطة المادية المتنوعة مثل عمليات البيع و الشحن و القبض والدفع، مما يمكن الإدارة من الحصول على صورة عن واقع الأنشطة المادية ومستوى الموارد المتاحة لتنفيذ هذه الأنشطة.

4- التقارير الرقابية: يجب أن تكون المعلومات مفيدة من أجل عمليات الرقابة ، فإنها يجب أيضا أن تكون دقيقة و متوفرة بالتوقيت المناسب و يجب أن تكون المعلومات ملائمة أي وثيقة الصلة بالقرار الذي يقوم المدير باتخاذه وتعد وقتية المعلومات المحاسبية هامة لأغراض الرقابة، يقدم النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة والتي تتم بطريقة تحقق أهداف المنظمة بأقل تكلفة و أمن كفاءة إنتاجية ممكنة.

4- التقارير التفصيلية : يتم إعداد هذه التقارير بشكل دوري و يومي أو أسبوعي كما توزع داخليا، وهي تقارير منظمة من حيث الشكل.

5- التقارير الموجزة : والتي تتضمن الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء، لتقدير مدى صحة سير العمل و يمكن أن تعد حسب الطلب أو بشكل دوري.

---

[1] سيد عطا الله السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 91 – 93 .

6- التقارير الأفقية : عادة ما تكون مرتبطة بتبادل معلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المنظمة كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم المبيعات إلى قسم الشحن من أجل شحن البضاعة للعميل .

إضافة إلى التقارير أعلاه قد يتطلب الأمر تقارير أخرى بسبب حدث ما، هذا النوع من التقارير يعد عادة عندما يحدث طارئ معين، كأن يطلب مدير المبيعات في أي وقت تقريرا حول مردودية المبيعات لمعالجة مشكلة نشأة بينه وبين أحد الزبائن مثلا [1].

ثانيا : الكشوف المالية

تعد الكشوف المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، حيث يعتمد عليها في عمليات التحليل المالي لما توفره من بيانات ومعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة، و تزداد الحاجة إلى الكشوف المالية كلما كبر حجم المنشأة و تنوعت أنشطتها ، بحيث يصبح من الصعب على الإدارة متابعة كافة الأنشطة مباشرة، وبالتالي تلجأ إلى الكشوف المحاسبية التي تعتبر وسيلة لمراقبة نتائج أعمال المشروع و أداة لتخطيط أوجه نشاطه انطلاقا من النتائج المحققة مع استقراء ظروف الماضي واستقصاء الاتجاهات في المستقبل، و تتمثل الكشوف المالية في [2]:

1- الميزانية : تبين الميزانية و ضعية الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، فالميزانية هي عبارة عن قائمة المركز المالي للمشروع تتضمن جانبين متنافرين و متساويين يعكسان طبيعة ممتلكات المؤسسة و مصادر الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة و هما كمايلي:

أ- **الأصول :** تشمل مجموعة عناصر ذمة المؤسسة، من حقوق الملكية والحقوق الأخرى التي تمتلكها المؤسسة بتاريخ إعداد الميزانية.

ب- **الخصوم :** تشمل حقوق الملاك والديون التي تقع على عاتق المؤسسة نتيجة تمويل استخداماتها (أموال خاصة و ديون).

2- جدول حسابات النتائج : يمثل الجدول تقريرا مالي رسميا يقيس نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة من خلال مقابلة الإيرادات المحققة بالتكاليف المستنفذة.

---

[1] إبراهيم الجزراوي ، عامر الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

[2] عبد القادر عيادي ، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات التمويل** ، حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف، مذكرة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،2008 ، ص ص 27 ، 28.

أو هو جدول مستنبط من ميزان المراجعة يعبر عن كيفية تشكيل الأداء (النشاط) من خلال احتوائه مجموعة من مستويات النتائج (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال ، نتيجة الدورة).

3- الملاحق : إضافة إلى الكشوف المالية الأساسية ، ألزم على المؤسسات تلخيص العمليات المحاسبة لدورة مالية من خلال جداول أخرى هي: جدول حركة الذمة المالية، جدول الاستثمارات جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول الذمم، جدول الأموال الخاصة، جدول الديون، جدول المخزونات، جدول استهلاك البضائع و المواد، جدول مصاريف التسيير، جدول المبيعات، جدول الإيرادات الأخرى، جدول التنازل عن الاستثمارات، جدول الالتزامات، جدول المعلومات المختلفة .

تشكل هذه الجداول جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد على توضيح أكثر للمعلومات المحصلة من الكشوف المالية الأساسية للمؤسسة، كما تدرج المؤسسة في هذه الملاحق كل التغيرات التي أدخلتها مع تبريراتها وفقا للمبادئ المحاسبية.

المبحث الثالث : تدفق البيانات و تطوير نظم المعلومات المحاسبية

يحتل نظام المعلومات المحاسبي موقعا مميزا في المؤسسة نظرا لعلاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الأخرى في المؤسسة، لهذا تسعى كل مؤسسة إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبي الخاص بها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على كيفية تطوير النظام و كيف تتدفق البيانات داخل أجزاء النظام و ذلك من خلال، التطرق في المطلب الأول إلى تقنيات تطوير و توثيق نظم المعلومات المحاسبية وفي المطلب الثاني إلى مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، المطلب الثالث فسنتطرق فيه إلى النظام المحاسبي المالي و جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول : تقنيات تطوير و توثيق نظم المعلومات المحاسبية

إن التقنيات المتعلقة بتوثيق النظم تلعب دورا هاما في تحديد كفاءة النظام وفعالية استخدامه، وتعديله في فترات لاحقة، وتقنيات تطوير و توثيق النظم هي عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة في عمليات تحليل وتصميم وتوثيق نظم المعلومات، من أجل الوصول إلى عرض نظم المعلومات المصممة بشكل واضح و شامل.

أولا : تقنيات التطوير

1- تطوير النظم : هو العمليات الأساسية والثابتة والمتبقية بداخل المنشأة لاتصال جميع الخطوات

الضرورية للتحليل والتصميم و التنفيد وصيانة نظم المعلومات [1].

2- أهمية تقنيات تطوير و تحليل النظم المحاسبية

تتمثل أهمية تقنيات تطوير وتحليل نظم المعلومات المحاسبية في [2]:

- التقليل من تعقيد النظام حيث يسمح بتجزئة المشاكل الكبيرة و المعقدة إلى مشاكل أصغر وأبسط من الحاجة إلى الاهتمام بالبناء المادي للنظام؛

- سهولة التعديل في المستقبل حيث عند استخدام التقنيات و توثيقها توثيقا شاملا للنظام المطور مما يمكن عند الحاجة في المستقبل من التعديل بسهولة ويس؛

- تسمح بالوصول إلى الحلول الأفضل، وتسمح هذه التقنيات للمصمم بتطوير النموذج المنطقي للنظام المطور من الحاجة إلى الاهتمام بالبناء المادي للنظام.

3- أسباب تقنيات تطوير و تحليل نظم المعلومات المحاسبية:

من الضروري أن نتعرف على أسباب تقنيات تطوير وتحليل نظم المعلومات المحاسبية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي [3]:

- إن المحاسبين بحاجة إلى فهم هذه التقنيات للاطلاع على كيفية استخدامها في مكان العمل، واعتمادا على الوظيفة الموكلة للمحاسب يتحدد مستوى فهم هذه التقنيات، فبعض المحاسبين يعتمد على هذه التقنيات من أجل الاطلاع على عمل النظام، أما البعض الآخر فيتوجب عليهم استيعاب هذه التقنيات بشكل جيد من أجل أن يتمكنوا من تقييم النظام؛

- بعد فهم واستيعاب هذه التقنيات وكيفية استخدامها ضروريا لأنها تهدف إلى إيضاح آلية عمل النظام وتدفق البيانات والمعلومات بين مكونات النظام؛

- لهذه التقنيات أهمية بالنسبة إلى المنظمة لأنها توفر الوقت والمال اللازمين لتطوير وتوثيق النظم .

4- صفات مهمة في التقنيات المستخدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات :

تتمثل هذه الصفات في [4]:

- ملاءمة وسائل العرض للتعبير عن محتوى النظام؛
- إمكانية استخدامها في عمليات توصيف كافة النظم و التطبيقات؛

---

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[2] المرجع السابق، ص 98 .

[3] محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

[4] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص98.

- استقلالية هذه التقنيات عن التطورات الفنية و العلمية ؛
- بساطة وسائل العرض.

إن هذه التقنيات عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة في عملية تحليل وتصميم و توثيق نظم المعلومات، ومن أكثر هذه الأدوات شيوعا المخططات وخرائط التدفق التي تستخدم لتدفق البيانات والمستندات و تساعد المحاسبين على ما يلي[1]:

- تحديد آلية عمل النظام المحاسبي المالي وتقويمه من خلال الاطلاع على التوثيق المتعلق به؛
- تقييم نظام الرقابة الداخلية الحالي لغرض تحديد نقاط القوة أو الضعف فيه وتقديم التوصيات اللازمة لذلك؛
- المشاركة في تطوير النظام المحاسبي من خلال فهم وتطوير تقنيات التوثيق.

ثانيا: تدفق البيانات

1- مخطط تدفق البيانات :

إن هذا المخطط هو عرض تخطيطي للنظام يوضح مكونات النظام وتدفق البيانات ضمن هذه المكونات، ويشمل مخطط تدفق البيانات ما يلي [2]:

أ- **الرموز التصويرية المستخدمة:**

حيث يتم تصميم المخططات التدفقية للبيانات باستخدام أربعة عناصر مهمة و هي : مصدر البيانات ومقصدها وهي عبارة عن أشخاص أو الذين يتفاعلون مع النظام القائم كمنتجين للبيانات اللازمة لتشغيل النظام، وتشمل خط تسيير البيانات من مصادرها إلى مخزن البيانات ثم إجراءات المعالجة التي تجري على البيانات.

ب- الخطوط العامة لتصميم ورسم مخطط تدفق البيانات:

لا توجد طريقة أمثل لتطوير ورسم مخططات تدفق البيانات لأن طريقة إعداد الخطط تعتمد على طبيعة المشكلة المعالجة، وتشتمل على رسم المخطط الهرمي لوظائف النظام لتحديد مستويات مخطط تدفق البيانات.

ج - مستويات مخططات تدفق البيانات:

بحيث يضع المصمم مخطط تدفق بيانات دلالي الذي يتضمن كل مصادر البيانات ومقتضاها وعملية معالجة واحدة تشير إلى النظام بشكل عام والذي يمثل المستوى الدلالي لمخطط تدفق البيانات للنظام.

---

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنائي، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 98، 99.

د- مراحل تصميم مخططات تدفق البيانات:

حيث تمر عملية إعداد مخططات تدفق البيانات في شكل مراحل هي:

- رسم حدود النظام حيث يقوم المصمم بتحديد مخرجات النظام ومدخلاته وأساليب المعالجة التي تتضمن الوصول إلى المخرجات مع التركيز على تحليل سير بيانات النظام؛
- تحديد مجرى سير البيانات والذي يركز المحلل في هذه الخطوة على خط سير البيانات والعلاقات لمعرفة كيفية عمل النظام القائم؛
- تجزئة المخطط إلى مستويات تفصيلية؛
- تعليم عناصر مخطط تدفق البيانات.

2- أنواع مخططات تدفق البيانات:

يوجد نوعان من المخططات هما [1]:

أ- مخططات تدفق البيانات المادية:

تعرض مخططات تدفق البيانات المادية ليس فقط لعمليات المعالجة ضمن النظام، ولكن أيضا تعرض كيفية المعالجة.

تحتوي مخازن البيانات على تفاصيل مادية مثل: خزانة الملفات، أو الملف الرئيسي للمدينين، وهذه التفاصيل هي تفاصيل مادية للنظام وليست المحتوى المنطقي لمخازن البيانات، أما خطوط سير البيانات فتظهر النماذج و التقارير والمستندات التي تتحرك ضمن النظام.

يعد هذا النوع من المخططات هاما عند تحليل نظام المستخدم حاليا وهي الخطوة الأولى عند تطوير أي نظام معلومات محاسبي، أما عند تصميم نظام جديد فالمهم هو استنتاج التدفق المنطقي للبيانات وترك التفصيل المادي لبنية النظام على مراحل متأخرة.

ب- مخططات تدفق البيانات المنطقية:

عند البدء بتصميم النظام الجديد يهتم محلل النظام بتطوير نظام جديد، يستطيع حل مشاكل النظام القديم، وفي هذه المرحلة يحتاج المصمم إلى استنتاج المكافئ المنطقي لمخطط تدفق البيانات المادي.

يتم إعداد المخطط المنطقي لتدفق البيانات، انطلاقا من المخطط المادي وذلك باتباع الخطوات التالية:

- التركيز على البيانات الفعلية التي يحتاجها الإجراء، أكثر من التركيز على المستندات و التقارير؛
- حذف كل الإجراءات التي لا تؤثر على بيانات النظام، بمعنى أنها لا تؤدي إلى تعديل في البيانات مثل

[1] محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 78، 79 .

إرسال البطاقة، ربط الشيك بالبطاقة ...إلخ؛

- حذف كل البيانات الدالة على وسائل النظام المادية مثل قسم المحاسبة المدير؛
- في حالة تكرار استخدام مخزن بيانات أكثر من مرة يجب توحيدها في مخزن بيانات واحد؛
- حذف كل الإجراءات والبيانات الرقابية.

المطلب الثاني : مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية

مراحل تطوير النظام عموما تسمى بدورة حياة النظام و سنتناول في هذا المطلب كيفية تطوير نظام المعلومات المحاسبي، في منشأة الأعمال، وهذا التطوير لا يكون بمهمة واحدة إنما تمر عملية التطوير بمراحل متتالية لا يتم فيها الانتقال للمرحلة التالية إلا بعد الانتهاء من السابقة مع وجود التغذية العكسية بين المراحل المنجزة، وهده المراحل التي يجب القيام بها من أجل تطوير نظام المعلومات المحاسبي سواء من خلال الاستحداث أو التعديل على النظام القديم يمكن أن نعرضها فيما يلي [1]:

1- مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبية:

إن أي عمل ناجح لابد له من تخطيط مسبق، وللقيام بتطوير نظام معلومات محاسبي هو بحد ذاته مشروع يحتاج لدراسة مسبقة يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستمرار في التطوير لذلك المشروع، لأن تطوير النظام كما في حالة أي مشروع استثماري له كلفته، وبالتالي الدراسة المسبقة لتنفيذ المشروع تقلل من التكلفة وتقلص فرص فشل المشروع، وتتضمن هذه المرحلة خطوات يمكن شرحها فيما يلي:

أ- **تعريف المشكلة** : المقصود هنا بالمشكلة هو السبب الكامن وراء الحاجة لتطوير نظام المعلومات المحاسبي الجديد، فلو كان لدينا نظام قائم وأراد مستخدموه تطويره، فسيبدأون بالاستفسار عن مشكلة النظام والقصور الموجودة به، ولو كان التطوير سيكون استحداثا لنظام معلومات محاسبي جديد فإنه يطرح نفس السؤال المستفسر عن مشكلة العمل بدون هذا النظام.

ب- تحديد أهداف النظام: بعد التعرف على المشكلة المسببة للحاجة لتطوير النظام يكون هناك تحديد لأهداف النظام الجديد، فلو كان النظام القديم لا يحقق الرقابة في فصل الازدواجية في العمل فسيكون الهدف من تطوير نظام المعلومات المحاسبي والقضاء على الازدواجية.

ج- تحديد محددات النظام: هذه المحددات قد تكون زمنية كأن تطلب الإدارة فترة زمنية معينة يكون بعدها النظام جاهزا للتشغيل، وقد تكون مالية كأن تطلب الإدارة مثلا عدم التخلص من المكونات الصلبة القديمة بل التطوير عليها بدلا من شراء مكونات صلبة جديدة.

[1] محمد يوسف حفناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 163 - 202 .

د- جمع وتسجيل البيانات: البيانات التي يتم جمعها قد تكون تاريخية تصف النظام القديم أو بيانات تعبر عن رغبات ذات العلاقة بالنظام الجديد، تحدد فيها المواصفات المرغوبة لذلك النظام، فلو طور النظام من الصفر فإن البيانات التي سيتم جمعها ستكون بيانات عامة، هذه البيانات تعكس الآراء حول سلبيات وإيجابيات النظام سواء الجديد أو القديم.

هـ- إعداد دراسة جدوى النظام: هناك عدة دراسات للجدوى من وراء هذا التطوير منها دراسة الجدوى الفنية و المتعلقة بإمكانية توفير تكنولوجيا المعلومات البرمجية والآلية لحسن سير النظام، وكذلك الجدوى التشغيلية المتعلقة برضى المستخدمين المتوقعين للنظام الجديد عند تطويره .

و- عرض دراسة النظام: إذا ما ثبت جدول النظام فإنه يتم من قبل المحلل في هذه الخطوة تقديم تقرير توضيحي عن الذي تم التوصل إليه في الخطوات السابقة من هذه المرحلة ويشتمل هذا التقرير على ما يلي:

- الملخص التنفيذي للمشروع؛
- مقدمة تمهيدية؛
- أهداف النظام الذي سيتم تطويره ومحدداته؛
- البدائل المتوافرة والممكنة عند التطوير ؛
- التوصيات حول مشروع النظام المدروس وتشمل: المهام التي يجب القيام بها لتطوير متطلبات المستخدمين من النظام المفتوح، جدول أعمال التطوير اللاحقة ، نتائج دراسة الجدوى و خصوصا الاقتصادية ؛
- مؤثرات المنشأة والموارد على النظام الذي يتم تطويره؛
- خطط هامة للمراحل اللاحقة من التطوير؛
- ملخص نهائي.

ز- اتخاذ قرار الاستمرار في التطوير : بعد عرض التقريرمن المحلل على أصحاب القرار في المنشأة ولا سيما الإداريين، فإنه وبناء على هذا العرض يتم اتخاذ قرار الاستمرار في المرحلة اللاحقة من التطوير وهي مرحلة التحليل.

2- مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبية:

تحليل نظام المعلومات المحاسبي يهدف من خلال معرفة أجزائه التفصيلية من أقسام و قواعد بيانات وبرمجيات محاسبية، وحواسيب وشبكات اتصال وأفراد ومستندات وأوراق تجارية، وكيف تترابط هذه الأجزاء

في سبيل تكوين فكرة شاملة و تفصيلية حول متطلبات نظام المعلومات المحاسبي الجديد وهذا بحد ذاته الهدف الأهم لهذه المرحلة.

إذا كان نظام المعلومات المحاسبي سيتطور من خلال التعديل على النظام القائم فإن هذه المرحلة تأخذ شكلا تمحيصيا ونقديا للنظام القديم من خلال تجميع المعلومات التي تستخرج منه بعد معالجة البيانات المدخلة فيه ، ففي هذه الحالة يتم مثلا تحديد الحسابات الإجمالية و المفردة في الأستاذ العام ودراسة دليل الحسابات والإجراءات المحاسبية في ذلك النظام، ويمكن أن تحمل ضرورة هذه المرحلة في تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلاته من بيانات اقتصادية وإحصائية و مالية مثبتة على مستندات وأوراق ثبوتية مدخلة للنظام ومن ثم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجات محاسبية وحسابية و حاسوبية من أجل الوصول للمعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير بأشكال مختلفة، يمكن أن تتم عملية التحليل بعدة طرق هي: الطريقة التقليدية ، طريقة هندسة البرمجيات، طريقة النمذجة ، طريقة تكنولوجيات الكينونات الموجهة.

3 – مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي :

إذا وافق الإداريون على الاستمرار في التطوير يتم البدء بالتصميم كمرحلة لاحقة لتحليل النظام وعملية ، تصميم نظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى وضع مخطط عام لهذا النظام من أجل تحديد التفصيلات الدقيقة بعد ذلك لهذا النظام.

ولتصميم نظام المعلومات المحاسبي طرق تعتمد على دربة مركزية المطلوبية ، فإن كان النظام المطلوب مركزيا بحيث تتم جميع أنشطة التشغيل للنظام في مركز واحد يستفيد من نتائجه عدة مستخدمين موزعين في النظام، فإنه عندها تكون طريقة التصميم الأنسب من الأعلى إلى الأسفل والتي يتم فيها أولا تحديد أهداف ومتطلبات الإدارة العليا لطبيعة النظام التصميمي، ومن ثم التدرج شيئا فشيئا في تحديد متطلبات الإدارة الوسطى والتشغيلية لطبقة التصميم بما لا يتعارض مع الإدارة العليا، أما إن كان المطلوب من النظام أن يكون لا مركزيا فإنه عندها ستكون طريقة التصميم من الأسفل إلى الأعلى وبحيث يتم الوفاء أولا باحتياجات المستويات التشغيلية لطبقة التصميم ومن ثم الاتجاه إلى الأعلى حتى استيفاء احتياجات و متطلبات الإدارة العليا من طبيعة شكل التصميم.

تمر مرحلة التصميم في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بخطوات عمل تتكون من:

أ – **تصميم المخرجات** : يفضل البدء بهذه الخطوة في مرحلة التصميم لأنه من خلالها يسهل تصميم المدخلات والملفات وقواعد البيانات.

ب – تصميم الملفات و قواعد البيانات: تتكون قواعد بيانات نظام المعلومات المحاسبي من قواعد بيانات تخص المشتريات وقواعد تخص المبيعات وقواعد تخص الموظفين وقواعد تخص المقبوضات والمدفوعات.

ج – تصميم المدخلات : في هذه الخطوة يتفق فريق عمل التطوير مع المستخدمين حول نوع و مصدر البيانات التي يتم إدخالها في نظام المعلومات المحاسبية، كما يتم الاتفاق على نوعية وحجم البيانات التي سيتم إدخالها.

د – تصميم البرمجيات المحاسبية: البرمجيات المحاسبية هي التي ستعالج البيانات المخزنة في بنك المعلومات المحاسبي.

هـ – تصميم الإجراءات المحاسبية و الإجراءات الرقابية: يتم في هذه الخطوة وضع إجراءات العمل لكل من يتعامل مع نظام المعلومات المحاسبي، بحيث يحدد في هذه الإجراءات من سيتعامل مع النظام.

4 – مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية:

تبدأ عملية التنفيذ لنظام المعلومات المحاسبي باختيار الموقع المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية من خلال أفراد النظام مستخدمين لهذا الغرض تكنولوجيا المعلومات من حسابات إلكترونية و برمجيات تطبيقية وقواعد البيانات والاتصالات، فهل سيمارس العمل المحاسبي المنظم في بيئة عمل مفتوحة أم مغلقة، بمعنى آخر هل سيعمل أفراد النظام ضمن فرق عمل أم بشكل منفصل كل في مكتبه، إذا تم العمل ضمن فرق عمل فما هي الإجراءات الرقابية وإذا عملوا بشكل منفصل فما هي طرق تجميع الأعمال وتكاملها وتنسيقها .

وكل من البيئتين تحتاجان إلى التأكد من سلامة المحيط من أي مخاطر ويجب أن تتوافر في تلك البيئتين بروتوكولات للاتصال بين الحواسيب المربوطة ضمن شبكة المعلومات المغلقة في المنشأة أو المفتوحة على العالم (الأنترنت).

بعد الاتفاق على طبيعة بيئة العمل ومكانها و التأكد من تناسبها فإنه يتم اختيار المعدات الإلكترونية و الميكانيكية و الكهربائية التي تستعمل في النظام وكذلك لغات البرمجة التي ستبرمج البرمجيات التطبيقية المحاسبية، وبعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ وقبل البدء في مرحلة التشغيل والتقييم فإنه يتم إعداد توثيق كامل لهذه المرحلة من جداول تقييم للمعدات ولغات البرمجة، ومن جمل برمجية ومن جداول و ترابطها، ومن شاشات وتقارير وتصميمها.

5- مرحلة تشغيل نظام المعلومات المحاسبية:

بالنسبة لكيفية تشغيل النظام، فإنها تختلف في حالة أن النظام تم تطويره من الصفر أوأنه عبارة عن تطوير على النظام القديم، إذا كان النظام مطورا من الصفر فإن تشغيله سيكون مباشرة من خلال إدخال بيانات المعاملات المالية فيه من البيئة الداخلية والخارجية ومن ثم معالجتها وإخراج المعلومات المحاسبية وتخزينها .

أما في حالة كون نظام المعلومات المحاسبي مطورا من خلال التعديل المحسن على إطار وتفاصيل النظام القديم ، فإن النظام القديم في هذه الحالة سيكون نواة النظام الجديد التي يتم توسيع تأثيرها من خلال التحسينات والإضافات، فمثلا لو كانت سعة الحواسيب في النظام القديم 1،3 غيغا وسرعتها 266 ميجا هرتز فإن التطوير سيشملها من خلال زيادة السعة مثلا إلى 3 غيغا والسرعة إلى 300 ميجا هرتز.

6 - مرحلة صيانة نظام المعلومات المحاسبية:

بعد تنفيذ النظام وتشغيله تأتي هذه المرحلة الختامية من مراحل التطوير التي ستتزامن مع عمل نظام المعلومات المحاسبي المطور إلى أن تبدأ دورة حياة جديدة.

يقصد بصيانة نظام المعلومات المحاسبية متابعة عمل أجزاء النظام للتأكد من أنها تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف ومتطلبات النظام، وتشمل الصيانة للنظام صيانة المعدات الصلبة الإلكترونية و الميكانيكية والكهربائية وكذلك صيانة البرمجيات وصيانة المعدات الصلبة، قد تكون من خلال المهندسين والفنيين في المؤسسة إن كانت كبيرة الحجم، أما إذا كانت متوسطة أو صغيرة الحجم فيمكن توكل مسؤولية الصيانة إلى شركات خدمية في هذا المجال، أما البرمجيات وقواعد البيانات فتختلف صيانتها فيها إذا كانت منفذة محليا في المؤسسة، أم مطورة من خلال شركات تطوير خارجية ، ففي حالة تم تطويرها من طاقم التطوير الخاص بالمؤسسة فإن مسؤولية هذا الطاقم تبقى في صيانة النظام للتأكد من أنه يعمل بشكل جيد وحل أي مشكلة فنية قد تظهر، أما إن كان النظام مطورا من خارج المؤسسة فإن عملية الصيانة لبرمجياته توكل إلى الشركات الخدمية المطورة وفق عقد صيانة يتفق على تفاصيله بين الجهتين .

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي و جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة التي تنتج عن تطبيق نظم معلومات محاسبية حديثة.

لقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة و على رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى

عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أهم هذه الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية وهي، ملاءمة المعلومات، الوثوق بالمعلومات والشفافية، ويمكن شرح هذه الخصائص كمايلي [1]:

1- **الملاءمة :**

تعتبر من أهم الخصائص الواجب أن توفرها الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية الدولية في المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات، إذ إهتمت العديد من الدراسات بالملاءمة وذلك للأهمية التي تتمتع بها.

يرى مجلس معاييير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية وأن تؤكد أو تصحح التوقعات .

ولأجل تحقيق الملاءمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الصفات النوعية الفرعية التالية :

أ- التوقيت المناسب:

أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات.

ب- القدرة على التنبؤ:

القدرة على التنبؤ تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية و كلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها الرقابة على الأداء المستقبلي ومعرفة الإنحرافات وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج- التغذية العكسية (القدرة على إعادة التقييم) :

كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية سمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام .

2- الموثوقية و الشفافية:

تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، من البديهي أن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة

[1] حاج قويدر قورين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 278- 281.

شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ و الأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في المادة 10 من القانون 07-11 " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

ويمكن القول أن الموثوقية والشفافية هي الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوفر العناصر التالية :

أ- صدق التماثل والحياد:

ويعني وجود درجة علية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها بعبارة أخرى إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر و الأحداث.

ترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومات مكملة لخاصية الملاءمة ، لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز.

ب- إمكانية التحقق و التثبت من المعلومات :

وتعني توفر الشروط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص أخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.

ج – الحياد:

وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة معينة، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستوين : مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسات المحاسبية، مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية، وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية.

إن توفر الخصائص السابقة يوفر معلومات ذات مصداقية وكشوف مالية تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن الكشوف المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، لكي يستطيع نظام المحاسبة المالية مواكبت مختلف التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية، يجب العمل على تطوير مستمر لنظام المعلومات المحاسبي وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية.

خلاصة:

تعد نظم المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لأي مؤسسة اقتصادية وذلك من خلال ربط الأهداف المتعددة الوظائف للمؤسسة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة، حيث يبرز دور مدخلات نظم المعلومات المحاسبية من خلال اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش، كما تساعد مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في إعداد الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسة، تعرف نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر تطورا هاما من حيث النوعية وإيصالها للمستخدمين، وكل مؤسسة تسعى لتكوين نظام محاسبي فعال و مصمم بكيفية متطورة.

الفصل الثالث :

دراسة ميدانية لدور النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

- **المبحث الأول : تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل ".**
- **المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل".**
- **المبحث الثالث : تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل".**

تمهيد :

تعتبر الدراسة الميدانية تطبيقا عمليا للإطار النظري الذي تم تناوله في فصول الدراسة السابقة، وتهدف إلى الوقوف على دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية على مؤسسة الكاتمية للفلين ، ومن أجل هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول : تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل "؛**
- **المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"؛**
- **المبحث الثالث : تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؛ الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل".**

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل "

تعتبر مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل " من إحدى مؤسسات القطاع العام التي تحتل مكانة هامة في سوق الفلين على المستوى الوطني من خلال ما توفره من منتجات، ومن أجل التعرف على هذه المؤسسة كونها محل الدراسة سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف المؤسسة محل الدراسة في المطلب الأول وتحليل الهيكل التنظيمي لها في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسة .

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" [1] :

نشأت مؤسسة الكاتمية للفيين بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 1967/09/09م مقرها الجزائر العاصمة، وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات وبموجب الأمر 43/72 المؤرخ في 1972/10/03 تم تحويل هذه الأخيرة إلى شركة وطنية للفلين و الخشب (S.N.L.B) وبموجب الأمر 105/83 المؤرخ في 1983/01/29م تم إنشاء المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين و المواد العازلة المشتقة منه ، (E.N.L) حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى جيجل .

وبعد صدور القوانين 88-01-88/03-88-04 المؤرخة في 1988/01/12م والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية، حولت المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة، ثم حولت إلى مؤسسة عمومية في شكل ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 1991/03/16م، حيث قدر رأس مالها ب 20.000.000دج مقسمة إلى 800 سهم، وفي عام 1992م تم رفع رأس مالها إلى 50.000.000دج، وفي عام 1994 انتقل المقر إلى ولاية عنابة نتيجة سوء الأوضاع الأمنية ، وفي تاريخ 2000/06/05م أنشئ مجمع صناعة الفلين (G.L.A/Spa) و الفروع المنبثقة عنه برأس مال يقدر ب 50.000.000دج .

وفي 2000/07/01م بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين المؤسسة العمومية الاقتصادية في الشكل القانوني لشركة ذات أسهم برأس مال قدره 1.000.000.00 و الذي تم رفعه إلى 157.350.000.00دج في 2001/01/31 وإلى 351.175.000.00 دج في 2007/12/30 وفي عام 2006/03/08م و بموجب تعديل القانون الأساسي للمؤسسة أصبحت تابعة إلى مجمع " S.O.D.I.F" .

[1] الوثائق الداخلية لمؤسسة الكاتمية للفلين .

وتعتبر مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين حاليا إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للفلين (E NL) سابقا، حيث يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية، ويتربع على مساحة تقدر ب 4,10 هكتار، ويتكون من ورشتين، الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة، كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا ب 10,642 م^2 تتوزع كما يلي :

- ورشة لإنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر ب5,374 م^2؛
- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر ب1,800 م^2؛
- ورشة الصيانة مساحتها تقدر ب750 م^2؛
- المخزن مساحته تقدر ب1,130 م^2؛
- الإدارة وملحقاتها تقدر ب786 م^2؛
- مرافق أخرى 802 م^2.

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهيأة وغير مغطاة تقدر ب 8,350 م^2، تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين، قدرة استيعابها تصل إلى 27,000 قنطار و فيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى، حيث بلغ عددهم سنة 1994 حوالي 178 عاملا، وأصبح سنة 1997 حوالي 151 عاملا، سنة 2001 ما يقارب 148 عاملا، ليصل سنة 2002 إلى 136 عاملا، ويرجع هذا التناقص إلى طموح المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120 عاملا في ظل الاتفاقية العامة للمؤسسة وإلى التطورات الاقتصادية في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد وإدخال عمال مؤقتين جدد، وتوفير تسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد قبل السن القانوني للتقاعد وتقديم مكافأة لهم، ليبلغ عددهم سنة 2016 ما يعادل 86 عاملا موزعين عل مختلف المصالح ، مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 13 والباقي عبارة عن عمال مؤقتين أي 37 عامل، ويداوم العمال بنظام عادي أي 8 ساعات يوميا من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف النهار و من الواحدة زوالا إلى الرابعة مساءا.

وفيما يلي جدول يبين توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة:

جدول رقم (06): يوضح توزيع العمال على المصالح

المصالح	عدد العمال
الإدارة	05
مديرية التموين	06
مديرية الإدارة العامة	04
مديرية التجارة	06
مديرية المحاسبة و المالية	05
مصلحة الأمن و النظافة	14
مصلحة الصيانة	07
مصلحة إنتاج الفلين	18
مصلحة إنتاج المواد العازلة	15
فرع واد العنب	05
المجموع	86

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة وأهدافها

يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للمؤسسة الكاتمية للفلين في [1]:

– تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي؛

– المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والسعي لتصدير أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، مما يعني المساهمة في زيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني، وجلب العملة الصعبة، وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج؛

– دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي و القومي، واستغلال طاقات محلية خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية و الولايات المجاورة، وتسعى المؤسسة من خلال نشاطها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

– كأي مؤسسة اقتصادية فهي تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛

[1] الوثائق الداخلية لمؤسسة الكاتمية للفلين .

- توسع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات؛
- اتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها؛
- السعي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية من أجل تسويق منتجاتها إليها؛
- تغطية السوق الوطنية من منتجات الفلين والتي هي في حاجة دائمة إليها.

المطلب الثالث: عرض و تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري الذي يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة، أمانة عامة وخمس مديريات تابعة لهما وكل مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل التسيير والتنظيم و الإنتاجية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (13) يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

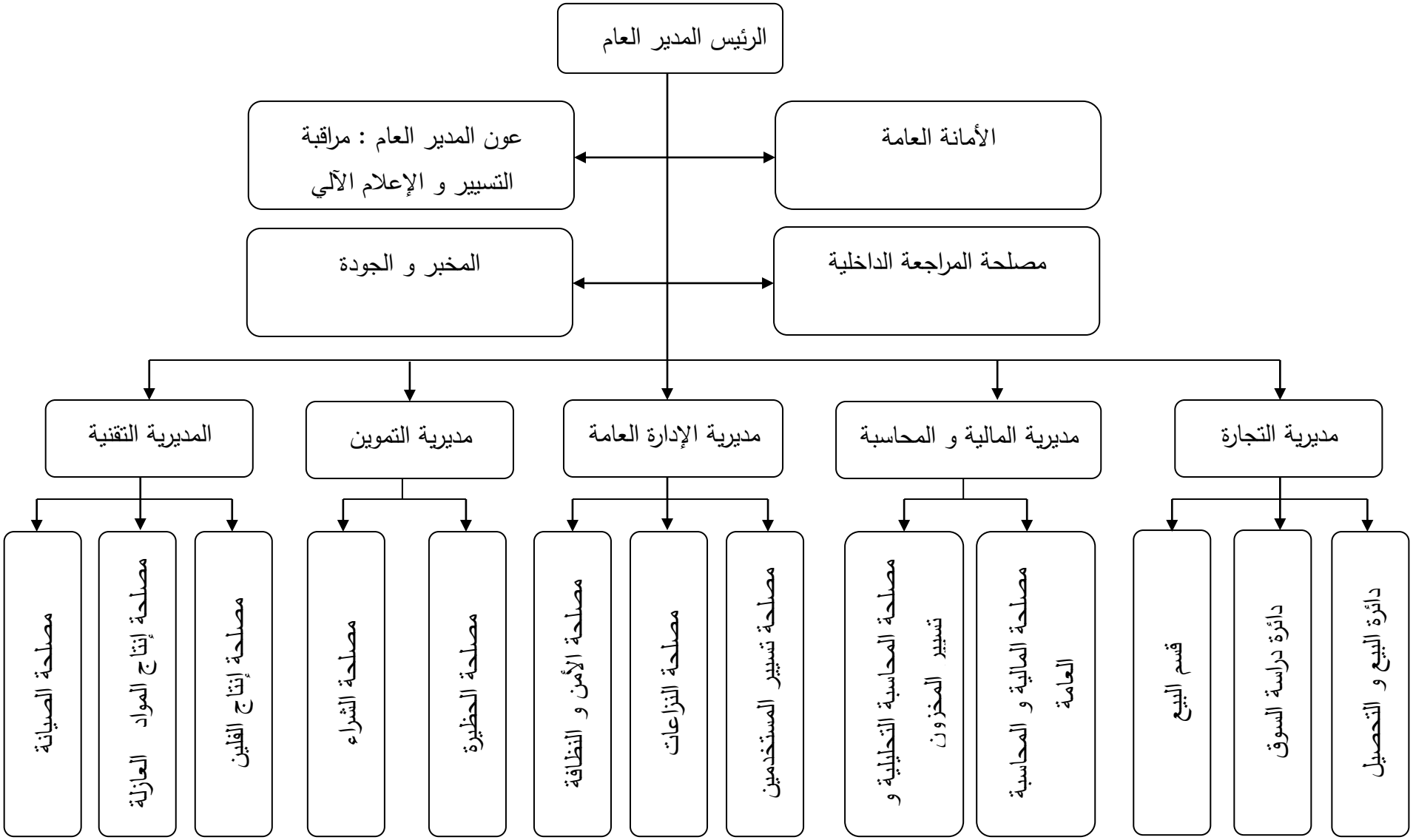

المصدر : الوثائق الداخلية لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل "

وفيما يلي سنقوم بالعرض التفصيلي لمكونات الهيكل التنظيمي:

1- الرئيس المدير العام: يعتبر الرئيس المدير العام المسؤول الأول عن نشاط المؤسسة وله الحق في تنظيم العلاقات العامة مع المتعاملين من أجل التوجيهات واتخاذ القرارات ،كما يعمل على تنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق حاجيات السوق الوطنية والأجنبية في إطار عملية الاستيراد و التصدير

2- الأمانة العامة: هي الوسيط بين المدير العام والعمال، وهي نقطة عبور المعلومات بين المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة ومن مهامها الأساسية تمديد أوقات استقبال المدير العام للعمال من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

3- عون المدير العام المكلف بمراقبة التسيير والإعلام الآلي : حديثة النشأة تحتوي على رئيس المصلحة وهو المشرف الوحيد على جميع أجهزة الإعلام الآلي الموجودة في مختلف المصالح، من بين مهامها صيانة الأجهزة و البرامج، معالجة الميزانية وكذلك معالجة التقارير الشهرية للنشاط .

4- مصلحة المراجعة الداخلية : هي مصلحة حديثة النشأة وهي هيئة مستقلة داخل تنظيم المؤسسة، مسؤول عنها رئيس المصلحة الممثل في المراجع الداخلية للمؤسسة، وظيفتها التدقيق في وظائف المؤسسة وأنشطتها، السهر على حسن التسيير والتطبيق للسياسات والإجراءات وصحة التسجيل المحاسبي .

5- المخبر: يعتبر من بين المصالح الهامة في المؤسسة، وهو يعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج ويعمل على إقامة التجارب والتحاليل، ومراقبة المادة الأولية، إضافة إلى جودة المنتج النهائي ومطابقته للشروط والمعايير المعمول بها دوليا.

6- مديرية المالية و المحاسبة : ومن بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات الصادرة يوميا إضافة إلى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة، وتتكون هذه المديرية من :

- رئيس مصلحة المالية و المحاسبة ؛
- أمين الخزينة؛
- رئيس مصلحة تسيير المخزون.

7- مديرية الإدارة العامة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **مصلحة تسيير المستخدمين :** تعمل هذه المصلحة على تنفيذ القرارات الخاصة بعمل العمالة وكذا الإشراف على الحضور والغياب، والعمليات الخاصة وإعداد قائمة الأجور، وتسهيل عملية اتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي مع منح تحفيزات للعمال.

➢ **مصلحة النزاعات** : تهتم بكل القضايا الخاصة بالمؤسسة ،مثلا عندما تباع سلعة لزبون معين ولا يتم الدفع في وقت محدد يتم مقاضاته في المحكمة عن طريق محامي الشركة ومدير الإدارة.

مصلحة الأمن و النظافة : إن هذه المصلحة تقوم بمساعدة العمال على تأدية مهامهم بصورة سليمة ،مما يساعد في تنمية و تحسين الإنتاج، كما تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية العمل بصورة طبيعية ومن مهامها حماية وحراسة الأموال ليلا ونهارا، والسهر على نظافة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

8- مديرية التجارة: وتتضمن ما يلي:

➢ **دائرة البيع والتحصيل** : تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الرئيسية في المؤسسة حيث تلعب دورا هاما في السير الحسن وتقوم بما يلي:

- تحديد العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الموردين والزبائن؛
- الإشراف على تنظيم و مراقبة مدخلات و مخرجات المؤسسة من السلع و البضائع؛
- التكفل بمراحل تنفيذ النشاطات التجارية بالمؤسسة؛
- الربط و التنسيق بين جميع أقسام المؤسسة من خلال الوثائق؛
- تحديد أسعار البيع وكذا تسويق المنتجات النهائية؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالبيع و الشراء.

➢ **دائرة دراسة السوق** : يتم دراسة السوق عن طريق أشخاص لهم الخبرة في هذا المجال ، حيث يعملون على تفصيل الدراسة المجملة التي تكون في السوق ،وتستغرق هذه الدراسة حوالي عام تقريبا، وتكون من حيث : السعر والمكان ...إلخ، وذلك بهدف معرفة طلبات المستهلكين ودراسة الوضع التنافسي للمؤسسة، وهل سيحقق هذا المنتوج ربحا أم لا.

➢ **قسم البيع** : وهو القسم الذي يتولى تصريف وتسويق الإنتاج للزبائن

9- مديرية التموين : تلعب هذه المديرية دورا كبيرا، إذ تعمل على إيصال المواد الأولية للمؤسسة ويقوم رئيس المديرية بإعداد قائمة المشتريات للمواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى مدير يوافق عليها مع مراعاة القرارات المالية، وتضم هذه المديرية:

➢ **مصلحة الشراء و حضيرة السيارات** : وتتضمن قسم الشراء، قسم التخزين، والقسم المتعلق بحضيرة السيارات، وتتمثل مهامها في تزويد المؤسسة بمختلف المواد الأولية واللوازم وإيصالها إلى قسم الإنتاج،

يقوم رئيس المصلحة بإعداد قائمة مشتريات من المواد الأولية و التجهيزات وإرسالها إلى المدير العام للموافقة عليها مع مراعاة السعر والوقت.

10- المديرية التقنية : تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- **مصلحة إنتاج الفلين :** يرأسها رئيس مصلحة الإنتاج إذ يعمل على مراقبة عملية الإنتاج وإعطاء الأوامر للعمال بالانضباط و الدقة والإتقان في العمل لتسليم المنتج في الوقت المحدد و بالنوعية والجودة المناسبة، كما يعمل إلى جانب رئيس المصلحة مساعد له وهذه المصلحة تنتج صفائح الفلين.
- **مصلحة إنتاج المواد العازلة :** تنتج منتوجين .
- **مصلحة الصيانة :** تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات ومتابعة التجهيزات و صيانتها واستمرارية عملية الإنتاج والحفاظ عليها في أحسن حال من أجل الدقة في العمل والحصول على نوعية جيدة .

المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، يجب أن يؤدي دوره في دعم العمليات الإدارية، ويرتكز عمله في الحصول على البيانات المحاسبية و تشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام في تشكيل الكشوف المالية النهائية للمؤسسة، من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى قابلية تطبيق نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة الكاتمية للفلين، ثم بيانات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، ثم نظام المعلومات المحاسبي الآلي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل".

المطلب الأول : تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

1 - حاجة مؤسسة الكاتمية للفلين لنظام معلومات محاسبي:

كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل هي كذلك بحاجة إلى نظام معلومات محاسبي فعال، لأن نظام المعلومات المحاسبي أصبح عاملا مهما من عوامل نجاح المؤسسة واستمرارها، وحتى يكون نظام المعلومات المحاسبي فعالا في هذه المؤسسة يجب أن يزود كل مستوى من المستويات الإدارية بالمعلومات الملائمة والمعلومات العامة والشاملة، من أجل اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين :

تسعى مؤسسة الكاتمية الفلين من خلال تطبيق نظام المعلومات المحاسبي إلى تسهيل عملياتها اليومية ومن أجل تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

إعداد تقارير حيث تعتبر هذه التقارير وسيلة للتخطيط والرقابة كتقارير الإنتاج والبيع و الشراء، ويجب أن تتميز هذه التقارير بدقة المعلومات الموجودة فيها، ويجب أن تقدم في الوقت المناسب؛

- تقديم المعلومات من أجل اتخاذ القرار؛
- تسهيل عملية انتقال البيانات و المعلومات بين مختلف أقسام المؤسسة؛
- منع ازدواجية المعلومات؛
- الحرص على منع تكرار المعلومات ؛
- التحقق من صحة ومصداقية المعلومات.

3- ارتباط نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف المختلفة في مؤسسة الكاتمية للفلين :

يرتبط نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة بعدة دورات:

دورة المشتريات : وتشمل ماحصلت عليه المؤسسة من مواد أولية من أجل استعمالها في العملية الإنتاجية؛

دورة الإنتاج : وتشمل العمليات المتعلقة بتحويل المادة الخام إلى منتجات؛

دورة البيع : ويقصد بها تصريف المنتوجات للزبائن؛

دورة الإيرادات : وتشمل كافة العمليات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الناتجة عن بيع السلع؛

دورة النفقات : تشمل كافة العمليات المتعلقة بتسديد مصاريف شراء المواد الأولية المستعملة في الشراء.

4- استعمالات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين

تستعمل مؤسسة الكاتمية للفلين نظام المعلومات المحاسبي بطريقتين إما يدويا أو آليا:

أ : النظام اليدوي:

لازالت مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل مستمرة في العمل بالنظام اليدوي، حيث يتم تسجيل العمليات يدويا في مختلف الوثائق العادية، وتنتقل البيانات وفق هذا النظام من المستويات العليا مرورا بالأقسام الوسطى حتى تصل إلى المستويات الدنيا، وهذا النظام يتطلب وقتا و جهدا.

ب: النظام الآلي:

للمؤسسة برنامج يسمح بالتسجيل الإلكتروني للبيانات و المعلومات وفق قواعد المحاسبة العامة، حيث يساعد هذا البرنامج على تقليل الأخطاء المحاسبية التي يمكن ارتكابها في النظام اليدوي.

وفق هذا النظام تكون أقسام ومصالح المؤسسة مرتبطة ببعضها بواسطة نظام الشبكة الداخلية ويسمح هذا النظام بتداول المعلومات بين مختلف المصالح سواء الوثائق أو الرسائل المكتوبة مما يسهل عملية الاتصال داخل المؤسسة.

المطلب الثاني : بيانات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

تعد أنشطة مؤسسة الكاتمية للفلين ذات الطابع الإنتاجي وذلك من خلال مختلف العمليات اليومية التي تقوم بها والمتمثلة في عمليات الشراء والإنتاج و البيع .....إلخ وهي كمايلي :

أولا- الفواتير:

1- عملية الشراء:

تعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل توفير كل المستلزمات الأساسية التي تحتاجها من أجل عملية الإنتاج

أ - مراحل عملية الشراء:

المرحلة الأولى : إعداد طلب الشراء

يتم إعداد طلب الشراء من طرف المصلحة التي تكون في حاجة للمادة الأولية حيث تحتوي هذه الوثيقة على معلومات تبين نوع المادة المطلوبة، مواصفاتها، كميتها، و القسم الراغب في شرائها، ثم توقع من رئيس المخزن بعد التأكد من عدم توفر المادة المطلوبة أو نقصها، ومن ثم تقديمها للإدارة العليا للمصادقة عليها ثم تحول إلى مصلحة التجارة التي تهتم بعملية الشراء يحرر طلب الشراء في نسختين :

- نسخة تحتفظ بها مصلحة الشراء؛
- نسخة تبقى لدى رئيس المخزن .

المرحلة الثانية : تقييم و اختيار المورد

لاختيار المورد هناك حالتان:

المبلغ أصغر من 50000 دج شراء مباشر

المبلغ أكبر من 50000 دج شراء غير مباشر (الاختيار بين الموردين)

1- الشراء المباشر: يقوم رئيس مصلحة الشراء بشراء الاحتياجات من الموردين المختصين الذين اعتادت المؤسسة التعامل معهم .

2- الشراء غير المباشر:

- ترسل المؤسسة طلب شراء في فاتورة شكلية لثلاثة موردين على الأقل؛
- عند استلام العروض تتم المفاضلة بينها من طرف لجنة مختصة في المؤسسة ليتم اختيار المورد الذي يقدم أفضل عرض مع الأخذ بعين الاعتبار، المبلغ، النوعية، التسديد.

المرحلة الثالثة : تحرير الطلبية

- يتم إعداد الطلبية في أربع نسخ انطلاقا من دفتر معد مسبقا لهذا الغرض ، وهذه النسخ توزع كما يلي:
  - النسخة الأصلية (بيضاء) يحتفظ بها المورد؛
  - النسخة الثانية (صفراء) تحتفظ بها دائرة المحاسبة و المالية (يومية الخزينة)؛
  - النسخة الثالثة (زرقاء) تحتفظ بها دائرة المحاسبة (يومية الشراء)؛
  - النسخة الرابعة (وردية) تحتفظ بها مصلحة الشراء؛
- يتم التوقيع على الطلبية من طرف مدير مديرية التجارة؛
- يتم إرسال النسخة الثالثة للمورد و يحتفظ بالنسخة الأولى ويوقع على النسختين المتبقيتين؛
- يقوم رئيس مصلحة الشراء بإرسال المشتريات مصحوبة بالنسخة الثانية و الثالثة من الطلبية و الفاتورة إلى المخزن.

المرحلة الرابعة : استلام المشتريات

- يستقبل رئيس المخزن المشتريات ويقوم بالعمليات التالية:
  - المقارنة بين الطلبية و الفاتورة؛
  - يقوم بعد المشتريات؛
  - يقوم بمعاينة المشتريات للتأكد من سلامتها؛

بعدها يقوم رئيس المخزن بإعداد وصل الاستلام في أربع نسخ بالكمية فقط ، ويوقع عليه، هذه النسخ تتوزع كمايلى:

- النسخة الأولى (بيضاء) لدائرة المحاسبة و المالية (يومية الخزينة)؛
- النسخة الثانية (صفراء) لقسم محاسبة المواد (تسيير المخزون)؛
- النسخة الثالثة (زرقاء) لدائرة المحاسبة (يومية الشراء)؛
- النسخة الرابعة (وردية) يحتفظ بها رئيس المخزن.

- يقوم رئيس المخزن بإرسال الفاتورة مصحوبة بثلاث نسخ إلى مصلحة تسيير المخزون؛
- يقوم رئيس مصلحة تسيير المخزون بتسجيل إدخال المشتريات في البرامج المخصصة للمخزونات بالكمية و المبالغ ثم يوقع على وصل الاستلام؛
- يتم الاحتفاظ بالنسخة الثانية لوصل الاستلام و يرسل النسخة الأولى والثانية مصحوبة بالفاتورة لدائرة المالية و المحاسبة؛
- تقوم دائرة المحاسبة و المالية بعملية التسجيل المحاسبي لعملية الشراء.

2- عملية البيع:

تتمثل مبيعات مؤسسة الكاتمية للفلين في المنتجات المذكورة في **(الملحق رقم 02)** .

أ - مراحل عملية البيع:

تتمثل مراحل عملية البيع في:

المرحلة الأولى: استلام الطلبية

تشكل عملية البيع الإيراد الأساسي للمؤسسة، وهذه العملية تتم عبر مصلحة المبيعات وتشترط الوثائق التالية : البطاقة الضريبية، السجل التجاري، مصحوبة بالطلبية الذي يتضمن اسم العميل، التاريخ و التوقيع ، الكمية المطلوبة ... إلخ.

المرحلة الثانية : خروج البضاعة من المخازن

- يتم إعداد وصل تسليم من طرف مصلحة البيع في ثلاث نسخ:
  - النسخة الأولى (بيضاء) لزبون؛
  - النسخة الثانية (صفراء) لدائرة المحاسبة و المالية (يومية الخزينة)؛
  - النسخة الثالثة (زرقاء) لدائرة المحاسبة و المالية (يومية المبيعات).
- يتم إرسال وصل التسليم إلى رئيس المخزن الذي يتولى و يشرف على عملية شحن المبيعات للزبون حسب ما جاء في وصل تسليم.
- يقوم رئيس المخزن بإعداد وصل خروج على نسختين:
  - الأولى بيضاء لمصلحة تسيير المخزون؛
  - الثانية وردية يحتفظ بها رئيس المخزن.

المرحلة الثالثة : إعداد الفاتورة

يتقدم الزبون للمؤسسة مصحوبا بوصل التسليم و يتوجه لمصلحة البيع فيتم إعداد الفاتورة بثلاث نسخ :

- الأولى بيضاء للزبون؛
- الثانية صفراء لدائرة المالية و المحاسبة (الخزينة)؛
- الثالثة زرقاء لدائرة المالية و المحاسبة (يومية المبيعات).

يسدد الزبون مبلغ الفاتورة عن طريق، البنك، الصندوق ... .

المرحلة الرابعة:

- ترسل الفواتير مصحوبة بوصل التسليم إلى دائرة المالية و المحاسبة؛

– وصل الخروج يرسل إلى مصلحة تسيير المخزون.

مصلحة تسيير المخزون تقوم بتسجيل عملية إخراج المبيعات في برامج تسيير المخزون، وتقوم دائرة المحاسبة والمالية بتسجيل عملية البيع و عملية التسديد.

ثانيا- التقارير:

تقوم مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل بإعداد تقارير دورية كل ثلاثة أشهر، وبعد إعدادها تقوم بإرسالها إلى الجزائر العاصمة، من التقارير التي تقوم مؤسسة الكاتمية للفلين بإعدادها مايلي:

1- تقرير حول المشتريات:

يشمل تقرير المشتريات على مايلي:

– مقارنة الكميات الحقيقية التي تم شراؤها مع الكميات المقدرة؛

– حساب إحصائيات مهمة و مخطط الشراء؛

– فرز أو تجميع المهام وفقا لصفاتها.

2- تقرير حول الإنتاج:

تحتاج الإدارة العليا لمؤسسة الفلين بصفة عامة، والمديرية التقنية (مدير مصلحة الإنتاج) بصفة خاصة إلى تقرير عن سير العملية الإنتاجية بالمؤسسة، من أهم المعلومات التي تحتاجها الإدارة العليا ومدير الإنتاج، كمية الإنتاج المخطط لها، تكاليف عناصر الإنتاج، مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف التقديرية، وأسباب الانحرافات إن وجدت.

3- تقرير حول المبيعات:

تهتم مصلحة المبيعات بمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل ، بتقارير الإنتاج التي تتضمن معلومات دقيقة وصادقة عن حركة المبيعات، ومقارنة المبيعات المقدرة مع المبيعات الفعلية، ويتم الحصول على بيانات تقرير البيع من سجلات ودفاتر المؤسسة وكذلك من المحاسبة التحليلية.

➢ **المعالجة وفق النظام اليدوي**

1- معالجة المشتريات:

يتم تسجيل المشتريات انطلاقا من وثيقتين أساسيتين هما:

– نسخة من طلب الشراء والمعدة من طرف المديرية التجارية حيث يتم توجيه نسخة منها إلى دائرة المحاسبة؛

– نسخة من وصل الدفع المعد من طرف مصلحة الخزينة لصالح المورد المعني و الذي غالبا ما يطلب دفع تسبيقات.

مثال:

قامت مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل بشراء مواد أولية (Voile De Verre M50grs) ، وذلك بتقديم (طلبية رقم 00001/002369) المؤرخة في 2016/01/03 من المورد، تم استلام البضاعة على مستوى مخازن المؤسسة يوم 2016/01/05 ، فتم إعداد وصل استلام من طرف رئيس المخزن (وصل استلام رقم 008408) حيث تم استلام 102000 وحدة من المواد الأولية بمبلغ 20.00 دج للوحدة، تم التسديد عن طريق البنك، مبلغ الرسم على القيمة المضافة 17% . **(أنظر الملحق رقم 03)**

الحل:

1- تسجيل عملية الشراء

		2016/01/05		
38131		مشتريات المواد الأولية	2 040 000.00	
445220		الرسم على القيمة المضافة	3 468 00.00	
	4012000	المورد		2 386 800.00
		فاتورة رقم 2016/00		

2- إدخال المواد إلى المخزن

يتم استلام وثيقة من طرف مصلحة تسيير المخزون في نهاية كل شهر تتضمن كل المدخلات

		2016/01/05		
31		مواد أولية	2 040 000.00	
	381	مشتريات المواد الأولية		2 040 000.00
		وصل استلام رقم 008408		

1- تسديد الفاتورة

		2016/01/05		
4012000		المورد	2 386 800.00	
	512	البنك		2 386 800.00
		تسديد مبلغ الفاتورة عن طريق شيك بنكي		

3- معالجة المبيعات:

تسجل مؤسسة الكاتمية للفلين مبيعاتها انطلاقا من وثيقتين تصلان إلى دائرة المحاسبة من مصلحتين مختلفتين:

- فاتورة المبيعات و المعدة من طرف المصلحة التجارية بالمؤسسة انطلاقا من طلبيه الزبون؛
- سند إخراج المنتجات المعدة من طرف مصلحة التخزين.

مثال:

بتاريخ 2016/01/05 قامت مؤسسة الكاتمية للفلين ببيع منتجات تامة للزبون بمبلغ إجمالي 00 744 40 دج الرسم على القيمة المضافة 17% ، فاتورة رقم (000001) على أن يتم التحصيل عن طرق البنك **(أنظر الملحق رقم 04)**.

الحل:

1- تسجيل عملية البيع

		2016/01/05		
411		الزبائن	4767048	
	71	إنتاج مباع		00 744 40
	445	الرسم على القيمة المضافة		692648
		فاتورة رقم 000001		

2- خروج البضاعة من المخزن

		2016/01/05		
72		إنتاج مخزن	4074400	
	35	إنتاج تام الصنع		4074400
		وصل إخراج رقم 002149		

3- التحصيل

		2016/01/20		
512		البنك	4767048	
	411	الزبائن		4767048
		تحصيل مبلغ الفاتورة		

3- معالجة الأجور:

ترسل مصلحة الموارد البشرية أسطوانة تحتوي على سندات أجور العمال ليتم إدخالها في برنامج خاص بمحاسبة الأجور ليقوم بتسجيل العملية.

4- معالجة العمليات الأخرى:

تعالج العمليات المختلفة التي تتكرر مرات قليلة خلال السنة كالمصاريف المختلفة التي تخص فواتير الكهرباء، الغاز، الماء ... إلخ، انطلاقا من وثائق مثبتة للعملية.

المطلب الثالث : نظام المعلومات المحاسبي الآلي في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

تستعمل مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل نظام معلومات محاسبي آلي يسمح لها بمعالجة مختلف الوظائف التي تقوم بها، كتسيير المخزون وتسجيل لعمليات الشراء والبيع، برامج الإعلام الآلي تسمح للمؤسسة بالحصول على المعلومات اللازمة في أقصر وقت وبدقة عالية .

أولا: برنامج تسيير المخزون (El Bassit Stock Sur Windows)

1- تعريف برنامج تسيير المخزون: برنامج تسيير المخزون يسمح بتتبع حركة المواد الأولية و المنتجات التامة و النصف المصنعة داخل مخازن المؤسسة، من عملية الشراء حتى عملية البيع ، حصلت مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل على برنامج تسيير المخزون في سنة 2016 حيث تم شراؤه من الشركة المنتجة له.

2- أهمية برنامج تسيير المخزون (El Bassit Stock Sur Windows)

تتمثل أهمية برنامج تسيير المخزون داخل مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في:

- تسيير أكثر من مخزون في نفس الوقت؛
- تسيير المشتريات والمبيعات؛
- حفظ بيانات الزبائن والموردين؛
- مراقبة المخزون وعرضه بعدة مميزات وبدقة كبيرة؛
- إنشاء وطباعة التقارير؛
- القيام بإحصائيات وتحليل لجميع المبيعات و المشتريات يوميا و شهريا؛
- عرض حالة المخزون من ناحية الكمية والسعر، سواء البيع أو الشراء.

3- مكونات برنامج تسيير المخزون (El Bassit Stock Sur Windows)

يحتوي برنامج تسيير المخزون على جزئين، جزء مخصص للمواد الأولية وجزء مخصص للمنتجات التامة.

1- الجزء المخصص للمواد الأولية:

أ: مدخلات برنامج تسيير المخزون (مواد أولية ومواد أخرى):

يسمح هذا البرنامج بتسجيل كل المواد الأولية التي قامت المؤسسة بشرائها، حيث يتم تسجيلها بطريقة آلية في هذا البرنامج مع كل عملية إدخال إلى مخازن المؤسسة، وكل مادة أولية لها رقم خاص بها يبدأ برقم "3" وهو الرقم الدال على صنف المخزونات في مدونة النظام المحاسبي المالي ، ويتم تسجيل المدخلات من المواد الأولية بالكمية و القيمة في هذا البرنامج، فيما يخص مدخلات مؤسسة الكاتمية للفلين من المواد الأولية في برنامج تسيير المخزون الخاصة بالمؤسسة لشهر مارس 2016 موضحة في **(الملحق رقم 05)** .

ب: مخرجات برنامج تسيير المخزون (مواد أولية ومواد أخرى):

تتمثل مخرجات برنامج تسيير المخزون في مؤسسة الكاتمية للفلين في كمية المواد الأولية التي تم إخراجها من مخازن المؤسسة إلى ورشات الإنتاج من أجل تحويلها إلى منتجات تامة أو نصف مصنعة، قائمة المواد الأولية التي تم إخراجها من مخازن مؤسسة الكاتمية للفلين إلى ورشات الإنتاج موضحة في **(الملحق رقم 06)** .

2- الجزء المخصص للمنتجات التامة:

أ: مدخلات برنامج تسيير المخزون (منتجات تامة):

يتم في هذا الجزء من البرنامج تسجيل كل الكميات من المنتجات التامة الصنع أو نصف المصنعة التي تم إخراجها من ورشات الإنتاج إلى مخازن المؤسسة، يتم إخراجها بتكلفة الإنتاج، وكل منتج له رقم خاص به يبدأ هذا الرقم ب "3" كما هو موضح في مدونة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، فيما يخص المنتجات التي تم إخراجها من ورشات الإنتاج إلى مخازن مؤسسة الكاتمية للفلين موضح في **(الملحق رقم 07)**.

ب: مخرجات برنامج تسيير المخزون (منتجات تامة) :

يدون في برنامج تسيير المخزون كل المنتجات التي تم إخراجها من مخازن مؤسسة الكاتمية للفلين لغرض بيعها أو إخراج منتجات نصف مصنعة إلى ورشات الإنتاج لإتمام إنتاج منتج أخر ، المنتجات التي قامت مؤسسة الكاتمية للفلين ببيعها خلال شهر مارس 2016 موضحة في **(الملحق رقم 08)**.

– بعد كل عملية إدخال أول إخراج يقوم الحاسوب بحساب التكلفة الوسطية المرجحة للمخزونات لكل نوع بطريقة آلية كما يبين الكمية الموجودة في المخزن و كمية و قيمة مخزون الأمان؛

– لا يسمح هذا البرنامج بتسجيل العملية مرتين؛

– عند كل عملية سحب أو إيداع داخل المخزن يتم تسجيل البيانات المتعلقة بتلك العملية عند تاريخ السحب أو الإيداع.

ثانيا : برنامج المحاسبة (Pc Compta)

1- تعريف برنامج المحاسبة (Pc Compta)

يعتبر من أفضل برامج المحاسبة في الجزائر و هو من صناعة جزائرية تم تصميمه سنة 2010، هذا البرنامج يعمل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF والمخطط المحاسبي الوطني PCN، بدأت مؤسسة الكاتمية للفلين باستعماله مند سنة 2010، حيث يسمح هذا البرنامج للمؤسسة بتسجيل مختلف العمليات المالية التي تقوم بها.

2- مدخلات برنامج المحاسبة (Pc Compta)

تتمثل مدخلات برنامج المحاسبة **(Pc Compta)** في مؤسسة الكاتمية للفلين أساسا في:

– الفواتير المتعلقة بالشراء و البيع؛

– رواتب الأجور؛

– المصاريف المتعلقة بالمجموعة السادسة؛

– الاستثمارات؛

– المخزونات.

برنامج المحاسبة **(Pc Compta)** الذي تستعمله مؤسسة الكاتمية للفلين مقسم إلى عدة يوميات مساعدة تتمثل في:

يوميات الشراء: تسجل فيها عمليات الشراء بشكل متسلسل.

يوميات البيع: تسجل فيها عمليات البيع.

يومية البنك: تسجل فيها عمليات التسديد والتحصيل .

يومية الصندوق: تسجل فيها عمليات التسديد والتحصيل.

يومية العمليات المختلفة: تسجل في هذه اليومية مختلف العمليات التي تقوم بها مؤسسة الكاتمية للفلين والتي لا تتكرر يوميا مثل الأجور، مصاريف الكهرباء، مصاريف الغاز ... إلخ.

أخدنا يومية البيع المساعدة كمثال عن كيفية معالجة عمليات البيع التي تقوم بها مؤسسة الكاتمية للفلين في برنامج المحاسبة (**Pc Compta**) **(أنظر الملحق رقم 09)**.

3- مخرجات برنامج المحاسبة (Pc Compta)

يسمح برنامج **(Pc Compta)** باستخراج مختلف الجداول و الحالات التي تتطلبها مختلف الاحتياجات انطلاقا من اليوميات التي تم تسجيلها مسبقا في هذا البرنامج، ويسمح بمعرفة الرصيد في كل لحظة و حساب التكاليف والإيرادات، وتتمثل مخرجات برنامج المحاسبة **(Pc Compta)** في مؤسسة الكاتمية للفلين في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

المبحث الثالث: تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

من خلال هذا المبحث سنحاول إجراء مقارنة بين محتوى الكشوف المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد، لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل، حتى يتسنى لنا معرفة أهم التطورات التي طرأت على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال التطرق في المطلب الأول إلى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المخطط المحاسبي الوطني وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي، أما المطلب الثالث فخصصناه لأهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسة الكاتمية للفلين.

المطلب الأول : مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المخطط المحاسبي الوطني لمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

كانت مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في المخطط المحاسبي الوطني تتمثل في، الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

أولا : الميزانية

الميزانية حسب المخطط الوطني المحاسبي هي الصورة الفوتوغرافية للوضع المالي للمؤسسة فالميزانية تقدم وضعية المؤسسة في تاريخ محدد لأنها تحتوي على نشاط المؤسسة من الأصول والخصومتمثل الحالة المالية للمؤسسة بامتيازات محاسبية في لحظة زمنية معينة.

الجدول رقم (07) : ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2009/12/31 حسب المخطط الوطني المحاسبي

1. جانب الأصول :

	الأصول	المبالغ الإجمالية	الاهتلاكات	المبالغ الصافية
	الاستثمارات			
20	القيم المعنوية	35.000,00	35.000,00	_
21	الأراضي	224.647.813,00	_	224.647.813,00
25	تجهيزات الإنتاج	334.387.711,71	285.653.568,81	48.743.142,90
25	تجهيزات اجتماعية	5.018.766,52	1.455.321,81	3 .563.444,71
	المجموع	**564.089.291,23**	**287.143.890,62**	**276.945.400,61**
	مخزونات			
31	مواد و لوازم	139.064,11	-	139.064,11
33	منتجات نصف مصنعة	41.794.310,05	2.370.125,00	39.424.185.05
34	منتجات قيد التنفيذ	1.589.440,85	-	1.589.440,85
35	منتجات تامة	7.416.333.28	-	7.416.333,28
36	فضلات و مهملات	120.900,00	-	120.900,00
37	المخزونات الموجودة في الخارج	10.699.545,46	-	10.699.545,46

	المجموع	**61.759.593,75**	**2.370.125,00**	**59.389.468,75**
	الحقوق			
40	حسابات الخصوم المدينة	-	–	–
42	حقوق الاستثمار	6.0000,00	–	6.0000,00
43	حقوق على المخزونات	2.294.545,44	76.200,00	2.495.545,44
44	حقوق على الشركاء و الشركات الحليفة	59.737.264,19	–	59.737.264,19
45	تسبيقات على الحسبات	2.406.273,46	–	2.406.273,46
46	تسبيقات الاستغلال	2.190.787,23	–	2.190.787,23
47	الزبائن	44.621.835,40	29.468.205,19	44.621.835,40
48	أموال جاهزة	67.237.815,90	–	67.237.815,90
	المجموع	**178.695.521,62**	**29.544.405,19**	**149.151.116,43**
	مجموع الأصول	**804.544.406,60**	**319.058.420.81**	**485.485.985,79**

2. جانب الخصوم :

	الخصوم	**المبالغ**
	أموال خاصة	
10	أموال جماعية	351.175.000.00
10	أموال	1.460,10
13	الاحتياطات	9.698.602,51
	المجموع	**360.875.062,61**
	الديون	
50	حسابات الأصول الدائنة	-
52	ديون الاستثمار	1.093.176,14
53	ديون المخزونات	23.773.226,27

54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	893.048,61
55	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	71.579.754,77
56	ديون الاستغلال	15.531.556,42
57	تسبيقات تجارية	378.442,20
58	ديون مالية	-
	المجموع	**113.249.204,21**
	نتيجة السنة المالية	**11.361.718,77**
	مجموع الخصوم	**485.485.985,79**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 10)

ثانيا : جدول حسابات النتائج

شكل جدول حسابات النتائج حسب المخطط الوطني المحاسبي لا يعبر عن النتيجة المالية بل يوضح نتيجة الدورة الخاضعة للضريبة، ومع هذا فإن النتيجة لا تعبر عن نجاعة تسيير المؤسسة وكذلك يقدم بعض الأرصدة الوسيطة للتسيير.

كما أنه لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة للقيام بالمقارنة لتحديد مدى تطور نشاط المؤسسة،النتيجة المحددة حسب هذا الجدول ليست مؤشرا على نجاعة تسيير المؤسسة.

الجدول رقم (08) : جدول حسابات النتائج لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2009/12/31 حسب المخطط الوطني المحاسبي

الرقم	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضاعة	-	10.344.572,59
60	بضاعة مستهلكة	8.757.785,54	-
80	**الهامش الإجمالي**	-	**1.586.787,05**
80	الهامش الإجمالي	-	1.586.787,05
71	إنتاج مباع	-	321.775.019,38
72	إنتاج مخزن	7.561.385,96	-
73	إنتاج المؤسسة لنفسها	-	-

74	أداء الخدمات	-	84.282,04
75	تحويل تكاليف الإنتاج	-	26.525,21
61	مواد ولوازم مستهلكة	228.879.644,98	-
62	خدمات	10.155.168,21	-
81	**القيمة المضافة**	**-**	**76.876.414,53**
81	القيمة المضافة	-	76.876.414,53
77	نواتج متنوعة	-	
78	تحويل تكاليف الإنتاج	-	2.431.806,58
63	مصاريف المستخدمين	49.321.861,56	-
64	ضرائب و رسوم	6.822.765,06	-
65	مصاريف مالية	392.449,95	-
66	مصاريف متنوعة	1.032.226,92	-
68	مخصص الاهتلاكات و المؤونات	4.778.695,65	-
83	**نتيجة الاستغلال**	-	**16.960.221,97**
79	نواتج خارج الاستغلال	-	34.794.696,75
69	تكاليف خارج الاستغلال	37.030.906,34	-
84	**نتيجة خارج الاستغلال**	**2.236.209,59**	-
83	نتيجة الاستغلال	-	16.960.221,97
84	نتيجة خارج الاستغلال	2.236.209,59	-
880	**النتيجة الإجمالية للدورة**	**14.724.012,38**	-
889	**الضرائب على الأرباح**	-	**3.362.293,61**
88	**نتيجة السنة المالية**	**11.361.718,77**	-

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 11)

ثالثا : الملاحق

تتمثل الملاحق حسب المخطط الوطني المحاسبي في:

– جدول حركة رؤوس الأموال : هذا الجدول لا يقدم تمييز بين تدفقات رؤوس الاستغلال وتدفقات الاستثمار و التدفقات المالية ولا يسمح بإجراء مقارنة مع معلومات ومعطيات الدورة السابقة .كما أنه ليس بجدول التمويل و ليس بجدول تدفقات الخزينة؛

– جدول الأموال الخاصة : يعطي تحليلا على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأصول الصافية؛

– جدول الالتزامات : فهو يقدم المعلومة المتعلقة بالأصل الالتزام وليس كيفية معالجة هذه الالتزامات.

المطلب الثاني: تطور مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل"

مند أن تم استبدال المخطط الوطني المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي الجديد تم اعتماده من قبل مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل وهذا ما أدى إلى تطور كشوفها المالية المتمثلة أساسا في الميزانية، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق .

تقوم مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل بإعداد وعرض الكشوف المالية سنويا بموجب النظام المحاسبي المالي الجديد .

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بداية من سنة 2010، أرسلت وزارة المالية محاسبا مؤهلا إلى المؤسسات من أجل إعطاء نظرة حول كيفية إعداد الكشوف المالية و فق النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الكاتمية للفلين من بين المؤسسات التي زارها المحاسب، حيث قام بإعادة صياغة الكشوف المالية لسنة 2009 المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي (الميزانية، جدول حسابات النتائج) حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، بالإضافة إلى إعداد جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وهي كمايلي:

أولا الميزانية :

تبرز بصورة مفصلة العناوين الآتية على الأقل عند وجود عمليات تخص هذه العناوين .

في جانب الأصول تضم مايلي:

– **الأصول غير جارية**

– تثبيتات معنوية؛

- تثبيتات عينية؛
- أصول مالية.
- **الأصول الجارية**
- المخزونات؛
- الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم؛
- الخزينة.

الجدول رقم (09) : ميزانية مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

1. جانب الأصول

الأصل	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء المنتوج الإجابي أو السلبي	-	-	-	-
تثبيتات معنوية	35.000,00	35.000,00	-	-
تثبيتات عينية	-	-	-	-
أراضي	224.647.813,00		224.647.813,00	224.647.813,00
مباني	172.316.188,81	140.536.190,00	31.779.998,81	32.319.575,49
تثبيتات عينية أخري	171.698.049,94	148.749.175,94	22.948.874,00	22.914.108,32
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجري إنجازها	-	-	-	-
تثبيتات مالية	-	-	-	-
سندات موضوعة موضوع معادلة	-	-	-	-
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	-	-	-	-

سندات أخرى مثبتة	-	-	-	-
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	6.000,00	-	6.000.00	6.000.00
ضرائب مؤجلة على الأصل	4.697.378,76	-	4.697.378,76	5.194.018.87
مجموع الأصول غير الجارية	**573.400.430,51**	**289.320.365,94**	**284.080.064,57**	**285.081.515,68**
الأصول الجارية				
حسابات مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	73.982.280,69	2.773.962,73	71.208.317,96	58.199.225,75
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	40.354.080,11	29.744.300,19	10.609.779,92	16.036.975,61
المدينون الآخرون	110.318,33	76.200.00	34.118,33	2.437.745,67
الضرائب و ماشابهها	5.452.111,67	-	5.452.111,67	1.507.097,96
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	-	-	-	-
الموجودات وماشابهها	-	-	-	-
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية	-	-	-	-
الخزينة	46.193.479,42	-	46.193.479,42	67.237.815,90
مجموع الأصول الجارية	**166.092.270,22**	**32.594.462,92**	**133.497.807,30**	**145.418.860,89**
المجموع العام للأصول	**739.492.700,73**	**321.914.828,86**	**417.577,871,87**	**430.500.376,57**

2. جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الخاصة الأموال			
رأس مال تم إصداره		351.175.000,00	351.175.000,00
رأس مال غير مستعان به		-	-
عـــلاوات و احتياطـــات - احتياطـــات مدمجة(1)		14.450.046,28	9.700.062.61
فوارق إعادة التقييم		-	-
فارق المعادلة (1)		-	-
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1)		7.456.595,38	13.820.050,56
رؤوس أمـوال خاصـة أخـرى وترحيـل مـن جديد		-18.681.915,35	-20.046.485,54
حصة الشركة المدمجة (1)		-	-
حصة ذوي الأقلية (1)		-	-
المجموع (1)		**354.399.726,31**	**354.648.627,63**
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		-	-
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		489.540,35	1.068.402,59
ديون أخرى غير جارية		-	-
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		21.438.521,09	27.336.941,43
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		**21.928.061.44**	**28.405.344,02**
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		23.015.147.35	26.926.141.58
ضرائب		2.663.795,18	4.997.768,38
ديون أخرى		15.571.141,59	15.522.494,96
خزينة سلبية		-	-

مجموع الخصوم الجارية (3)		**41.250.084,12**	**47.446.404,92**
مجموع العام للخصوم		**417.577.871,87**	**430.500.376,57**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 12)

ثانيا : حساب النتائج

حساب النتيجة هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي كمايلي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:
- الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير العينية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء) ؛
- النتيجة الصافية .

الجدول رقم (10) : جدول حساب النتائج مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

اسم الحساب	ملاحظة	N	N-1
المبيعات و المنتجات الملحقة		256.211.250,64	332.203.874,01
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة		23.599.716,65	-7.561.385,96

و المنتجات قيد التصنيع			
الإنتاج المثبت		-	-
إعانات السنة المالية		-	-
1. إنتاج السنة المالية		**279.810.967,29**	**324.642.488,05**
المشتريات المستهلكة		-208.346.169,44	-273.800.125,71
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-11.617.856,47	-10.830.545,88
2. استهلاك السنة المالية		**-219.964.026,91**	**-248.630.671,59**
3. القيمة المضافة للاستغلال (2 _ 1)		**59.846.941,38**	**76.011.816,46**
أعباء المستخدمين		-44.086.438,67	-47.941.768,12
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		-5.470.344,11	-5.777.437,72
4. **الفائض الإجمالي للاستغلال**		**10.290,158,60**	**22.292.610,62**
المنتجات العملياتية		3.651.263,46	1.352.234,43
الأعباء العملياتية الأخرى		-705.159,50	-882.657,41
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة		-36.857.745,26	-36.693.225,84
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		32.585.187,16	31.854.837,72
5. **النتيجة العملياتية**		**8.963.704,46**	**17.923.799,52**
المنتوجات المالية		340.645,94	901.425,32
الأعباء المالية		-405.016,10	-1.642.880.67
6. **النتيجة المالية**		**-64.370,16**	**-741.455,35**
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		**8.899.334,30**	**17.182.344.17**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-1.524.961,05	-3.362.293,61
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		82.222,13	-

مجموع منتجات الأنشطة العادية		**316.388.063,85**	**358.750.985,52**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**-308.931.468,47**	**344.930.934,96**
7.النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**7.456.595,38**	**13.820.050,56**
عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها)		-	-
عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها)		-	-
8. النتيجة غير العادية		-	-
9. صافي نتيجة السنة المالية		**7.456.595,38**	**13.820.050,56**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 13)

ثالثا : جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأمد)؛

– التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

– تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

الجدول رقم (11) : جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			

التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		296.607.534,90	373.914.717,84
تحصيلات أخرى		243.779,48	854.250,04
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-270.261.250,21	-322.616.853,63
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-431.164,43	-384.139,95
الضرائب على النتائج		-5.809.927,00	-2.134.011,00
الدولة الضرائب على رقم الأعمال		-7.592.601,11	-9.750.584,38
ضرائب مختلفة		-13.953.322,27	-16.213.840,97
الدولة الضرائب القابلة للاسترداد		-3.255.537,00	-2.067.152,00
نفقات الدولة المستحقة للتأمين		-1.420.893.94	-859.886,45
مصاريف أخرى		-12.147.154,37	-10.717.228,08
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		**-18.020.535,95**	**10.025.271,42**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		-	-
تعويضات عن مصادرة الأراضي		6.210.000.00	
تعويضات عن سداد المصاريف		490.464.50	
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		**-11.320.071,45**	**10.025.271,42**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-4.724.265,03	-2.061.716,28
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		-	1.175.000,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		-	-
الحصص و القيم المقبوضة من النتائج المستلمة		-	-
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)		**-4.724.265,03**	**-886.716,28**

تـدفقات أمـوال الخزينـة المتأتيـة مـن أنشـطة التمويل:			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		-	-
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-5.000.000,00	-5.000.000,00
التحصيلات المتأتية من القروض		-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-	-
تـدفقات أمـوال الخزينـة المرتبطـة بعمليـات التمويل (ج)		**-5.000.000,00**	**-5.000.000,00**
تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		-	-
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)		-21.044.336,48	4.138.555,14
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		67.237.815,90	63.099.260,76
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		46.193.479,42	67.237.815,90
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة		-21.044.336,48	4.138.555,14
المقارنة مع النتيجة المحاسبية		**-28.500.931,86**	**-9.681.495,42**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 14)

رابعا : جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

– تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

– المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد ...).

توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الجدول رقم (12) : جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل في 2010/12/31 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة	الاحتياطات والنتيجة
	351.175.000,00				16.182.062,61
الرصيد في 31 ديسمبر N-2	**351.175.000,00**	**-**	**-**	**-**	**16.182.062,61**
تغيير الطريقة المحاسبية N-1	-	-	-	-	-20.046.485,54
تصحيح الأخطاء الهامة N-1	-	-	-	-	-
إعادة تقييم التثبيتات N-1	-	-	-	-	-
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج N-1	-	-	-	-	-1.482.000,00
الحصص المدفوعة N-1	-	-	-	-	-5.000.000,00
زيادة رأس المال N-1	-	-	-	-	-
صافي نتيجة السنة المالية N-1	-	-	-	-	13.820.050,56
الرصيد في 31 ديسمبر N-1	**351.175.000,00**	**-**	**-**	**-**	**3.473.627,63**
تغيير الطريقة المحاسبية N	-	-	-	-	-1.093.763,60
تصحيح الأخطاء الهامة **N**	-	-	-	-	18.264,90
إعادة تقييم التثبيتات **N**	-	-	-	-	-
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج **N**	-	-	-	-	-1.630.000,00

الحصص المدفوعة N	-	-	-	-	-5.000.0000,00
زيادة رأس المال N	-	-	-	-	-
صافي نتيجة السنة الماليةN	-	-	-	-	7.456.595,38
الرصيد في 31 ديسمبر N	**351.175.000,00**	**-**	**-**	**-**	**3.224.726,31**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد (على الملحق رقم 15)

الملاحق:

يتم عرض مختلق المعلومات بغية توضيح محتوى الكشوف المالية وعلى سبيل المثال:

– القواعد والطرق المحاسبية المتخذة من طرف المؤسسة لعرض حساباتها و قوائمها المالية ؛

– معلومات مكملة لمحتوى الكشوف المالية؛

– معلومات خاصة بالمؤسسات المشتركة أو الفرعية ،و توضيح كل المعاملات التي تمت بين المؤسسة وهذه الأطراف ،طبيعة العلاقات،قيمة و حجم المبادلات، سياسات الأسعار....الخ؛

– معلومات ذات الطابع القانوني التي تزيد من مصداقية القوائم المالية.

– لابد أن يرفق كل تسجيل ضمن الميزانية أو جدول حسابات النتائج وثيقة إثبات تدون في الملاحق.

المطلب الثالث : أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية

من خلال المقابلة التي أجريناها مع الإطارات الموظفة في مصلحة المحاسبة و المالية في مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل استخلصنا أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة، ويمكن ذكر هذه التطورات في النقاط التالية:

– بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 أصبح بإمكان مؤسسة الكاتمية للفلين الاعتماد كل من جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الميزانية؛ جدول حسابات النتائج، الملاحق، التي كانت تعتمد عليهما في ظل المخطط المحاسبي الوطني في تقييم وضعيتها المالية؛

– محتوى الكشوف المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني كانت تقيم بالتكلفة التاريخية ، أما في النظام المحاسبي المالي فقد أصبح محتوى الكشوف المالية يقيم بالتكلفة التاريخية استنادا إلى القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز، القيمة العادلة؛

– عقد الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي يدرج في حسابات أصول الميزانية كما تسجل التزامات دفع الإيجار في حسابات خصوم الميزانية، بينما كان عقد الإيجار لا يسجل في عناصر الميزانية في ظل المخطط المحاسبي الوطني؛

– سجل المخطط المحاسبي الوطني تكاليف البحث والتطوير ضمن عناصر الأصول، أما النظام المحاسبي المالي فقد قام بتقسيم تكاليف البحث والتطوير إلى: تكاليف التطوير تسجل ضمن عناصر الأصول في الميزانية ، تكاليف البحث تسجل في حسابات الأعباء؛

– أضاف النظام المحاسبي المالي كشوفا مالية جديدة تتمثل في قائمتي تدفقات الخزينة و تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛

– أعطى النظام المحاسبي المالي شكلا جديدا لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى إيضاح نتائج السنة السابقة (N-1) ؛

– في خزينة المخطط المحاسبي الوطني تدخل العناصر السائلة فقط، أما الخزينة في النظام المحاسبي المالي فتظهر فيها العناصر السائلة و شبه السائلة (القيم المنقولة للتوظيف)؛

– تصنف الأصول في المخطط المحاسبي الوطني حسب درجة السيولة و الخصوم حسب درجة الاستحقاق أما في النظام المحاسبي فتصنف عناصر الأصول و الخصوم على أساس الزمن أي أصول متداولة وغير متداولة وكذلك خصوم متداولة وغير متداولة، و تعرض حسب درجة السيولة والاستحقاق؛

– لا يمكن تعديل أو تعويض عناصر الميزانية على أساس قانوني أو تعاقدي أو احتمال تحقيق عناصر للأصول و الخصوم في أن واحد؛

– جدول حساب النتائج في المخطط المحاسبي الوطني كان يبين النتيجة الخاضعة للضريبة ، أما في النظام المحاسبي فقد أصبح يقيس أداء المؤسسة؛

– يتم إعداد حساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حسب الطبيعة وهو نفسه في المخطط المحاسبي الوطني وحسب الوظيفة يميز بين مختلف التكاليف؛

– النتيجة العملياتية تختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني لأنها تتضمن الإيرادات والمصاريف المالية .

– الهدف من جدول تدفقات الخزينة الذي أضافه النظام المحاسبي المالي هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائر الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه التدفقات المالية.

أدى التغير الذي أحدثه النظام المحاسبي المالي على الكشوف المالية إلى:

– تحسين جودة التقارير المالية حيث أصبحت تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للمؤسسة؛

– الوضوح والشفافية في الإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد الكشوف المالية بشكل يمكن للمستثمرين فهمها؛

– تمكن من تحسين جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية مثل (الملائمة، الثقة، القابلية للمقارنة)؛

– المساهمة في الحصول على معلومات غير متماثلة من الأطراف المتعاقدة مع الشركة؛

– التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية التي تتضمنها الكشوف المالية.

خلاصة:

جاء هذا الفصل لربط الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لدور النظام المحاسبي المالي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بمؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل "، إذ تمتلك هذه المؤسسة نظاما معلوماتيا محاسبيا مسؤولا عن توفير معلومات جيدة باستمرا، كما أنها تولي اهتماما ببناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي الخاص بها ، وتعتمد نظم المعلومات المحاسبية بمؤسسة الكاتمية للفلين على دراسة آلية تدفق البيانات وكيفية معالجتها لإعداد كشوف مالية حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد.

خاتمة عامة

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي والمحاولات الرامية من الجزائر لتحقيق الاندماج في هذا الاقتصاد، الذي أصبحت الممارسة المحاسبية فيه مستندة إلى معايير محاسبية دولية تعمل على توفير معلومات مالية مفهومة، وذات شفافية، وموثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما يفيد قاعدة عريضة من المستثمرين في اتخاذ القرارات الرشيدة ، أصبح من اللازم على الجزائر الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الوطنية من جهة و أعمال هيئات التوحيد من جهة أخرى، بما يخدم محاسبة المؤسسة و مختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على الكشوف المالية و التقارير التي تخرجها نظم المعلومات المحاسبية.

1. اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال الدراسة النظرية لنظام المحاسبي المالي تبين أن النظام المحاسبي المالي المتبنى من قبل الجزائر يسعى لتوحيد الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة المحاسبية الدولية وتحقق ذلك من خلال تبني الجزائر للعديد من معايير المحاسبية الدولية كما جاء لسد النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

الفرضية الثانية : من خلال إجراء دراسة نظرية لنظم المعلومات المحاسبية تبين لنا أن نظم المعلومات المحاسبية هي جزء من نظم المعلومات الإدارية تعمل على تحويل البيانات إلى معلومات وإعداد كشوف مالية و تقارير للمؤسسة.

الفرضية الثالثة: من خلال هذه الفرضية تبين لنا أن المؤسسات تعتمد في تطوير نظام المعلومات المحاسبي الخاص بها على تقنيات و صفات النظام القديم وعلى خرائط تدفق البيانات داخل أجزاء النظام كما تهتم بتطوير المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية.

الفرضية الرابعة: بعد الدراسة التطبيقية تبين لنا أن مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" تعتمد في معالجة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي وفق نظام يدوي ونظام آلي وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفرضية الخامسة: أدى تبني النظام المحاسبي المالي الجديد من قبل مؤسسة الكاتمية للفلين "جيجل" إلى تطوير في كشوفها المالية كما أدى إلى إعداد كشوف مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما يسمح بمقارنة الكشوف المالية مع السنوات السابقة مع المؤسسات التابعة لنفس القطاع.

2. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. النتائج النظرية:

– ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، لا سيما المؤسسات، النظام الجبائي وتعليم المحاسبة.

– يعتبر النظام المحاسبي المالي ناتجا عن عملية الإصلاح التى فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

– النظام المحاسبي المالي الجديد يهدف إلى معالجة المشاكل و الانتقادات الموجة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات و المتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع معايير المحاسبية الدولية.

– معظم المؤسسات لم تكن مستعدة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك لغياب الوعي.

– أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

– تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد استجابتا للمعايير المحاسبية الدولية .

– يجب تأهيل وإعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالية الجديد .

– المعلومات المالية التي تخرجها نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي.

– أصبحت المعلومات المالية المخرجة من نظام المعلومات المحاسبي تتوافق مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي.

– الكشوف المالية التي تخرجها نظم المعلومات المحاسبية من الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات حول وضعية المؤسسة.

ب. النتائج التطبيقية:

– أدى اعتماد النظام المحاسبي المالي من قبل مؤسسة الكاتمية للفلين إلى تطور في كشوفها المالية، إذ أصبحت تهدف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغير الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة).

– أدى اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد من قبل مؤسسة الكاتمية للفلين إلى تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

– مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسة الكاتمية للفلين تأخذ عدة أشكال، تقارير وكشوف مالية، بالنسبة للتقارير فهي تخدم إدارة المؤسسة، أما الكشوف المالية فتخدم إدارة المؤسسة و الأطراف الخارجية.

– نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم الأنظمة في المؤسسة.

– نظام المعلومات المحاسبي يعتبر ركيزة في المؤسسة لأنه يترجم الأحداث والمعلومات التي تدور في محيط المؤسسة.

– يتم اتخاذ القرارات في مؤسسة الكاتمية للفلين بعد دراسة وتحليل الكشوف المالية والتقارير المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي.

– تتميز المعلومات ضمن الكشوف المالية للمؤسسة بالشفافية والموثوقية و الملائمة وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي .

– تعتمد مؤسسة الكاتمية للفلين في معالجة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على نظام يدوي وآلي.

3. الاقتراحات والتوصيات:

– ضرورة تكييف الإطار القانوني و التشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي .

– يفترض على المؤسسات التي صادفت صعوبات في الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي الجديد أن تستعين بخدمات المحاسبين المتمكنين من النظام المحاسبي.

– يستحسن لمؤسسة الكاتمية للفلين أن تقوم بتحديث مستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقا لمتطلبات بيئة الأعمال.

– من المفروض أن تتبنى مؤسسة الكاتمية للفلين مختلف التقنيات الحديثة من تكنولوجيا وبرمجيات نظم المعلومات المحاسبية.

– يستحسن على المؤسسة القيام بتصميم نظام معلومات محاسبي جديد يسمح بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

– من المفروض على المؤسسة أن تهتم بنظام مراقبة التسيير الذي يجب أن يواكب نظام المعلومات المحاسبي حتى يضمن الاستمرارية في تقديم المعلومات الملائمة.

– يستحسن على المؤسسة إيجاد نظام معلوماتي يتميز باليقظة الإستراتيجية الذي يسمح للمؤسسة بالاستخدام الأمثل للمعلومات و بالتالي تشخيص محيطها التنافسي .

– من المفروض على مؤسسة الكاتمية للفلين بجيجل تشجيع القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة انطلاقا من إجراء بحوث تطبيقية للمشاكل التي يواجهونها أثناء العمل.

4. آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لموضوع **دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تطوير نظم المعلومات المحاسبية** ، يمكن القول أن هذا البحث مازال مفتوحا من كل الجوانب المختلفة للموضوع إذ يمكن أن يكون منطلقا لبحوث أخرى، وذلك بالتطرق إلى للمواضيع التالية :

– انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

– واقع نظم المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

– تقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة وما مدى استجابتها للمحاسبة المالية و الإدارية.

قائمة المراجع

أولا : بالعربية

1- الكتب :

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة نشر.

2- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنائي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2009.

3- أحمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4- أحمد حسين على حسين، **تحليل و تصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

5- أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية** ، مكتبة الإشباع، الإسكندرية ،1997.

6- أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

7- إدريس ثابت عبد الرحمن ، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

8- أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010 .

9- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

10-إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر و التوزيع، عمان، دون سنة نشر.

11- ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، 2008.

12- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، متيجة للطباعة، الجزائ، 2010.

13- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

15- خالد أمين عبد الله، رمضان صايل ، **مبادئ المحاسبة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، دون سنة نشر.

16- خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية** ، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2005.

17- سليمان مصطفى الدلاهمة ، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، دون سنة نشر .

18- سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

19- سيد عطا الله السيد ، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة نشر .

20- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008 .

21- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، 2008.

22- طارق طه، **نظم المعلومات والحسابات الآلية والإنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، .2007

23- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول عرض القوائم المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .

24- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري وظيفي**، دون سنة نشر .

25- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2008.

26- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، دون سنة نشر .

27- على موسى عبد الله فرغلي ، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني** ، الطبعة الأولى، إتراك لنشر والتوزيع، 2007.

28- عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتبة الفاء القانونية، الإسكندرية، 2014 .

29- فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، 2007 .

30- كمال الدين الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

31- كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، 1988.

32- كمال الدين مصطفي الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

33- كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2004.

34- محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

35- محمد عبد حسين، آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر، عمان، 2005.

36- محمد قاسم عبد الرزاق ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الإصدار الثالث، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

37- محمد قاسم عبد الرزاق ، **نظم المعلومات المحاسبية والمحوسبة** ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

38- محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

39- مصطفى صالح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى ، دار البادية، عمان ، 2010 .

40- منير نوري ، **نظام المعلومات المطبق في التسيير**، دوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر.

41- موسى بودهان، **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،

42- نجم عبد الله الحميدي، وآخرون، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2005.

43- هشام أحمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، 2000.

44- ياسين سعد غالب ، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

2- رسائل و أطروحات:

1- عبد الحليم سعيد ، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثاث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

2- بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010 .

3- سعاد شدري معمر، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس.

4- السعيد سعيداني محمد ، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014.

5- عبد القادر عيادي ، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاد القرارات التمويل ، حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستسر في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 .

6- عبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

7- عبد المالك زين ، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2013.

8- محمد سامي لزعر ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

3- الملتقيات والمجلات:

3-1- الملتقيات:

1- أيت محمد مراد، سفيان أبحري ، **مداخلة بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف–**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/FRS، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2009 .

2- تيجاني محمد العيد، عادل رضوان، مداخلة **بعنوان صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، ملتقى وطني حول، واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 05 ماي، 2013، جامعة الوادي .

3- محمد قوجيل، بن مالك محمد حسان، مداخلة بعنوان: **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**، الملتقى العاملي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29، 30 نوفمبر 2001، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

3-2- المجلات:

1- حاج قويدر قورين ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** ، مجلة الباحث، العدد10، جامعة الشلف ،2012 .

2- عاشور كتوش ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر (IAS/IFRS)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009 .

3- عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014 .

4- محمد رمزي جودي ، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، ديسمبر 2009 .

4- نصوص قانونية :

1- **القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74**، 2007.

2- **قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008.

ثانيا : بالغة الأجنبية :

1- Gagnon , Savard et les autres , **l'entreprise édition Gaétan Morin**, 2éme édition, 2000, P 03 .

2- W Aff gang Disck, Franck Missonierpiera, **comptabilité en IFRS**, 2éme édition, pearson éducation, avril 2009 p25.

الملاحق